Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

05 Octobre 2011
05 أكتوبر 2011

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

*** تذكير:**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

CNDH
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Le Conseil National des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) tiendra, aujourd'hui à Rabat, sa première session plénière ordinaire, indique un communiqué du CNDH. Plusieurs points sont inscrits à l'ordre du jour de cette première session ordinaire, dont notamment la discussion du projet de règlement intérieur et le plan d'action établi par le Conseil en vue de l'observation des élections législatives anticipées du 25 novembre prochain. A cette occasion, le président du Conseil, Driss El Yazami, et le secrétaire général, Mohamed Essabbar, tiendront une réunion de travail avec les présidents des commissions régionales des droits de l'Homme. Créé le 1er mars 2011, le CNDH est doté de larges prérogatives aussi bien au niveau national que régional et d'une composition pluraliste renforçant son indépendance.

• Driss El Yazami, président du CNDH.

Revue de presse de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• CNDH: 44 membres nommés

Les noms des membres du CNDH viennent d'être publiés dans le BO N° 5982. Huit membres ont été nommés par le Roi: Myriem Khrouz, Noureddine Mouaddib, Mohamed Sghir Janjar, Najat El Mekkaoui, Said Benarbia, Najat Maalla Mjid, Elie Elbaz, Saadia Wadah. Onze membres sont proposés par les ONG: Abderrahim Kassou, Jamila Sayouri, Rabéa Naciri, Zohra Sadik, Soumia Amrani, Houria Es Slami, Mohamed Habib Belkouch, Abdessalam Moussaoui Chefchaouni, Omar Battas, Ahmed Berkia, Saïd Raji. Quatre membres par le président de la Chambre des représentants: Naima Khaldoun, Nazha Alaoui, Mohamed Ayat, Saadia Belmir. Quatre autres nommés par le président de la Chambre des conseillers: Mustapha Laaraki, Abdelhak El Azizi, Hennou Allali, Mohamed Derouiche. Deux membres par les instances institutionnelles religieuses supérieures: Zineb El Adaoui, Ahmed Abaddi. Un membre est proposé par l'Amicale Hassania des magistrats: Abdelhak El Aiassi, et treize membres correspondent aux présidents des commissions régionales des droits de l'homme: Abdelkader Zraih, Abdelmajid Makni, Mohammed Mustapha Laarissa, Soumicha Riyaha, Fatima Aarach, Allal El Bassraoui, Mohamed Amarti, Taoufik Berdiji, Mohammed Charef, Selma Taoud, Souad El Idrissi, Mohamed Salem Mohammed Elamine Semlali.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

LE CNDH TIENT SA PREMIÈRE SESSION PLÉNIÈRE

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) tiendra, mercredi à Rabat, sa première session plénière ordinaire, indique un communiqué du CNDH. Plusieurs points sont inscrits à l'ordre du jour de cette première session ordinaire, dont notamment la discussion du projet de règlement intérieur et le plan d'action établi par le Conseil en vue de l'observation des élections législatives anticipées du 25 novembre prochain. A cette occasion, le président du Conseil, Driss El Yazami et le Secrétaire général, Mohamed Essabbar tiendront une réunion de travail avec les présidents des commissions régionales des droits de l'Homme. Créé le 1er mars 2011, le CNDH est doté de larges prérogatives aussi bien au niveau national que régional et d'une composition pluraliste renforçant son indépendance.

Revue de Presse du Conseil National

المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد اليوم دورته العادية الأولى

الرباط (و م ع) – يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، بالرباط، دورته العادية الأولى.

وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها، على الخصوص، مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، والأمين العام للمجلس، محمد الصبار، بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أحدث في فاتح مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي، ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته.

Revue de Presse du Conseil National des droits

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد دورته العادية الأولى

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم بالرباط، دورته العادية الأولى.

وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها، على الخصوص، مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، والأمين العام للمجلس محمد الصبار، بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أحدث في فاتح مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي، ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته.

Revue de Pr...ne

العلم

في تشكيلته الجديدة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدق ناقوس الخطر:

من منطق الإجماع إلى منطق الإقصاء

عبد الكريم الوردي ×

لولا قصاصة وكالة المغرب العربي للأنباء (صباح السبت الماضي) لَمَا تنبه الفاعلون والمتتبعون، على حد سواء، إلى أنه صدر بالجريدة الرسمية، قبل يومين من ذلك، ظهير تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو المجلس الذي أضحى دستوريا بعد استفتاء فاتح يوليوز، وأوكلت إليه قبل أن يستكمل تشكيلته وهيكلته، مهمة الإشراف على الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات التشريعية السابقة لأوانها ليوم 25 نونبر القادم، باعتبارها المحك الأول لتنزيل الدستور الجديد الذي يجيش بانتظارات المواطنات والمواطنين نحو تغيير حقيقي في تدبير شؤون البلاد، ونحو حكامة جديدة تقوم فعلا على الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرار.

ما يدعو للأسف، أن مهندسي تشكيلة المجلس المفرج عنها أخيرا، بعد أكثر من 6 أشهر من الانتظار والترقب، لم يتوفقوا في عكس المشهد الحقوقي والجمعوي الوطني بمكوناته المؤثرة وذات الامتداد في المجتمع المغربي، بل أخلوا بمبدأ التعددية الفكرية والثقافية والحقوقية، التي يؤكد عليها الظهير الشريف المحدث للمجلس، عندما غلبوا تيارا وحيدا، وغيبوا في المقابل أصواتا وأطيافا أخرى من شأنها أن تضمن لهذه المؤسسة التوازن والمصداقية اللازمين في تدخلاتها وقراراتها، وإشعاع صورتها في الداخل والخارج.

صحيح أن تركيبة المجلس لا يمكنها أن تستوعب مجموع المنظمات 250 (!) التي قيل أنه تمت مراسلتها في البداية من قبل الرئيس إدريس بنزكري حتى يوسع من مجال التشاور والتشارك.

وقد نتفهم، وإن على مضض، أنه أمام الكم الكبير من الجمعيات والترشيحات والعدد الأقل من المقاعد المتاحة، كان من الضروري ترتيب الأولويات، فتم مثلا إسقاط أو إغفال تمثيلية قطاعات حقوقية أخرى مثلا ما يتعلق بحماية المستهلك أو المحافظة على البيئة، على أهميتهما في الحفاظ على القدرة الشرائية والصحة العمومية والحق في التنمية المستدامة.

ولكن، أية هندسة هذه أو أولويات، التي توصد أبواب المجلس أمام جمعيات عتيدة مشهود لها بالنضال والاستقلالية والخبرة من حجم العصبة المغربية لحقوق الإنسان أو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وحالت دون اتساع تشكيلته للمكون الثقافي من قبيل الائتلاف المغربي للثقافة والفنون الذي يضم 16 تنظيما فيدراليا، أو اتحاد كتاب المغرب الذي ساهم برصيده المتجدد طيلة خمسين سنة في الدفاع عن حرية الفكر والتعبير والإبداع والتنوع وغيرها من الحقوق الثقافية.

هذا المنطق الأحادي والإقصائي، الذي خفت حينا ليعاود الظهور مجددا ونحن بصدد تدبير مرحلة الانتقال إلى دستور 2011، لن يساهم إلا في تغذية المخاوف ويضاعف المحاذير المتعلقة بمآل الاستحقاقات التشريعية القادمة التي دخلت «السرعة النهائية» في وتيرة التحضير لها، وترسانتها القانونية ما فتئت تعرف «ولادة قيصرية» وصعبة، ودعاة الارتياب من جدوى المؤسسات قد نقلوا قضيتهم إلى الشارع وجعلوا من «مقاطعة الانتخابات» شعارا لها.

لا مصلحة لبلادنا في أن يخرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان «مائلا من الخيمة» منذ البداية كما يقال، وأن يولد خارج النبض والتربة المجتمعيين بما يتميزان به من تعددية وتنوع، لأنه سيهدر جهوده في الإقناع بشرعيته وتمثيليته بدل أن يباشر المسؤوليات المنوطة به، ويواجه التحديات الكبرى التي تنتظره في ترجمة المنظومة الحقوقية المتقدمة لدستور 2011 إلى حياة كريمة يشعر بها المواطن في معيشه اليومي، وأن يؤكد للمنتظم الدولي الذي سبق أن سجل بارتياح مباردة تأسيس هذا المجلس، أن المغرب يسير فعلا بخطى حثيثة نحو الديمقراطية ودولة الحق والقانون، مما يدعم القوة التفاوضية لبلادنا في حل النزاع المفتعل حول قضية وحدتنا الترابية في إطار مقترح الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية.

× فاعل جمعوي

Revue de ... rts de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في أول خطوة له بعد التشكيلة الجديدة..

المجلس الوطني يعقد دورة عادية لمناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية

■ عبد المومن محو

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية، اليوم الأربعاء بالرباط، كأول خطوة عملية له بعد التشكيلة الجديدة التي أعلن رسميا قبل أيام من الآن، والتي تعكس المكتسبات التي جاء بها الدستور الجديد على مستوى التعددية وتمثيلية المجتمع المدني والمرأة، وكذا على مستوى القرب وتنوع مؤهلات مغاربة العالم وإدماجهم .

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، حسب بلاغ للمجلس توصلنا بنسخة منه، جملة من النقط منها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25نونبر 2011.

كما يقوم كذلك، كلا من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، والأمين العام للمجلس، محمد الصبار، على هامش الدورة العادية، من عقد اجتماع مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

يذكر، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في الفاتح من مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي وتركيبة تعددية واستقلاليته معززة.

كما تشكل التعددية ميزة أخرى لهذه التركيبة بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف جلالة الملك محمد السادس (8أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (8أعضاء)، والمجتمع المدني (11عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والودادية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر ((13عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية لحقوق الانسان.

■ تتمة ص 3

Revue de Presse de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في أول خطوة له بعد التشكيلة الجديدة..

المجلس الوطني يعقد دورة عادية لمناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية

■ عبد المومن محو

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية، اليوم الأربعاء بالرباط، كأول خطوة عملية له بعد التشكيلة الجديدة التي أعلن رسميا قبل أيام من الآن، والتي تعكس المكتسبات التي جاء بها الدستور الجديد على مستوى التعددية وتمثيلية المجتمع المدني والمرأة، وكذا على مستوى القرب وتنوع مؤهلات مغاربة العالم وإدماجهم .

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، حسب بلاغ للمجلس توصلنا بنسخة منه، جملة من النقط منها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25نونبر .2011

كما يقوم كذلك، كلا من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، والأمين العام للمجلس، محمد الصبار، على هامش الدورة العادية، من عقد اجتماع مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

يذكر، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في الفاتح من مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي وتركيبة تعددية واستقلاليته معززة.

كما تشكل التعددية ميزة أخرى لهذه التركيبة بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف جلالة الملك محمد السادس (18عضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (18عضاء)، والمجتمع المدني (11عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر ((13 عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية لحقوق الانسان.

هذا، وتم نشر لائحة أسماء أعضاء المجلس الذين عينوا بموجب الظهير الملكي رقم 1.11.59، في العدد 5982من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29شتنبر .2011

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد دورته الأولى ويكرم الاستاذ أحمد حرزني

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية الأولى يومه الأربعاء 5 أكتوبر 2011 بمقره بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

ويضم جدول أعمال هذه الدورة جملة من النقط ،منها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

كما سينظم المجلس مساء نفس اليوم بالرباط حفل تكريم السيد أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وقد اشتغل السيد حرزني، الذي ترأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين ماي 2007 ومارس 2011 خلفا للراحل ادريس بنزكري، خلال مدة ترأسه للمجلس على عدة ملفات كبرى يمكن إجمالها في المحاور التالية:

- متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة
- إطلاق سياسة القرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض عبر إحداث المكاتب الإدارية الجهوية
- العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان
- استكمال وإطلاق برامج النهوض بحقوق الإنسان
- تعزيز انخراط المجلس في الدينامية الدولية لحقوق الإنسان
- الإسهام في بلورة مشروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

LaKome.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد الأربعاء دورته العادية الأولى

الثلاثاء 04 تشرين1/أكتوبر 2011 14:13
و م ع

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأربعاء بالرباط، دورته العادية الأولى.

وأوضح بيان للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها على الخصوص، مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، والأمين العام للمجلس محمد الصبار، بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أحدث في فاتح مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي، ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

مجلس اليزمي يعقد دورته العادية الأولى غداً

:هسبريس - و.م.ع
2011-10-04 12:15

حيث أورد بلاغ للمجلس بأن جدول ..يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان, غدا الأربعاء بالرباط, دورته العادية الأولى الأعمال هذه الدورة يتضمن نقطا منها مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس، وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق .ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر

,ومن المرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان, إدريس اليزمي, والأمين العام للمجلس، محمد الصبار اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بعد ذات الموعد.. ويأتي ذلك بعد الكشف رسميا عن تشكيلة هذه .المؤسسة الحقوقية

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يعقد دورته العادية وسط جدل سياسي وإعلامي

اكتوبر, 2011 - 21:23 4
العدالة والتنمية" المعارض و"الاستقلال" المشارك في الحكومة يتفقان على انتقاد التركيبة المعلن عنها "

مغارب كم ـ الرباط
يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح غد الأربعاء دورته العادية الأولى،غداة الإعلان عن تشكيلته التي أثارت جدلا سياسيا وإعلاميا، مازالت تفاعلاته مستمرة.

ولوحظ ان حزب العدالة والتنمية المعارض، وحزب الاستقلال، المشارك في الحكومة، اجمعا معا، كل من زاويته الخاصة، على انتقاد تركيبة المجلس بأسلوب لايخلو من حدة.
ويضم جدول أعمال هذه الدورة، حسب بيان تلقى موقع "مغارب كم" نسخة منه، جملة من النقط، من بينها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس، وخطة العمل التي وضعها في أفق ملاحظة الانتخابات المقررة في 25 نونبر المقبل.
وقد أنشئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف البيان، بموجب الظهير االملكي رقم 1.11.19 الصادر في الفاتح من مارس 2011، "بصلاحيات واسعة على المستوى الوطني والجهوي وتركيبة تعددية واستقلالية معززة".
ويتكون المجلس من 44 عضوا، وفق التقسيم التالي: 8 اعضاء يتم اختيارهم من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس،11 عضوا يقترحون من طرف المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان،8 أعضاء يرشحون من يقترحان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا،، عضو (قبل رئيسي مجلسي البرلمان (النواب والمستشارين)،عضوان (2 واحد مقترح من قبل الوداية الحسنية للقضاء، بالإضافة إلى رئيس مؤسسة الوسيط، ورؤساء اللجان ال13.
وقد تم مؤخرا نشر لائحة أسماء أعضاء المجلس الذين عينوا بموجب الظهير الملكي، المذكور أعلاه، في العدد 5982 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29 شتنبر 2011.
وأعادت الصحف المغربية في أعدادها الصادرة أمس واليوم التشكيلة الكاملة لتركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نقلا عن قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء، وقد أثارت اللائحة فور نشرها جملة من ردود الفعل.
فقد ذكرت تقارير إعلامية إن بعض المحسوبين على الإسلاميين غير راضين عن التشكيلة، وقالت يومية " اخبار اليوم"، أن ردود فعل تباينت بين قياديين في حزب العدالة والتنمية، المعارض ذي المرجعية الإسلامية، يعبرون فيها عن تخوفهم من أن يصبح الإقصاء نهجا للدولة تجاههم، وردود مسؤولين بالمجلس، يعتبرون فيها أن تركيبته الحالية هي نتاج داخلي صرف، لا يد لأحد من خارج المجلس في صنعها. ففي الوقت الذي اتهم فيه نائبان برلمانيان من "العدالة والتنمية"هما عبد الجبار القسطلاني وعبد الله بوانو، المجلس افتقاره إلى الصفة الوطنية، وبأنه أصبح ناديا لليساريين، اعتبرت مصادر مسؤولة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رفضت الكشف عن هويتها، أن " التركيبة الحالية حظيت بموافقة أعلى سلطة في البلاد، وأنها نتاج داخلي للمجلس".
ولم يتوقف الأمر عند حدود حزب في المعارضة، بل ان حزب الاستقلال، قائد الائتلاف الحكومي الحالي، دخل بدوره على الخط، من خلال جريدة "العلم"، التي تعتبر هي لسان الحزب، حيث وجه انتقادات شديدة بأسلوب حاد إلى تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مقال رئيسي منشور بالصفحة الأولى بعنوان مكتوب بحروف بارزة: "في تشكيلته الجديدة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدق ناقوس الخطر: من منطق الإجماع إلى منطق الإقصاء".
واعرب كاتب المقال عن الأسف، لكون من أسماهم بـ "مهندسي تشكيلة المجلس المفرج عنها اخيرا"، لم يتوفقوا في عكس المشهد الحقوقي والجمعوي الوطني بمكوناته المؤثرة وذات الامتداد في المجتمع المغربي، "بل أخلوا بمبدأ التعددية الفكرية والثقافية والحقوقية، التي يؤكد عليها الظهير الشريف المحدث للمجلس، عندما غلبوا تيارا وحيدا، وغيبوا في المقابل أصواتا واطيافا اخرى من شانها أن تضمن لهذه المؤسسة التوازن والمصداقية اللازمتين في تدخلاتها وقراراتها، وإشعاع صورتها في الداخل والخارج".
وخلص المقال في الختام إلى التأكيد "على أنه لا مصلحة للبلاد في أن يخرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "مائلا من

الخيمة" منذ البداية، كما يقال، وان يولد خارج النبض والتربة المجتمعيين بما يتميزان به من تعددية وتنوع،لأنه سيهدر جهوده في الإقناع بشرعيته وتمثيليته بدل ان يباشر المسؤوليات المنوطة به".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ZAPress.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد غدا أولى دوراته

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان, غدا الأربعاء بالرباط, دورته العادية الأولى. وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها, على الخصوص, مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس .وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011 والأمين العام للمجلس السيد محمد الصبار, بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء ,الوطني لحقوق الإنسان, السيد إدريس اليزمي بصلاحيات ,ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان, الذي أحدث في فاتح مارس 2011 .اللجان الجهوية لحقوق الإنسان موسعة على المستوى الوطني والجهوي, ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Libération

Les islamistes sont indignés, les Amazighs protestent et les artistes ne comprennent pas : Ce Conseil national des droits de l'Homme qui fâche

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Dans sa version revue et corrigée, le Conseil national des droits de l'Homme vient-il de commettre son premier faux pas ? La composition de ce Conseil dont la liste des 44 membres a été publiée dans le Bulletin officiel du 29 septembre continue de susciter ce mardi 4 octobre de vives réactions, de la protestation aux critiques les plus acerbes.

Exclusion, déni de représentativité ou encore marginalisation, les commentaires ne sont pas tendres avec Driss El Yazami et Mohamed Essabar, respectivement président et secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, CNDH.

Et pour cause! Les islamistes du PJD, longtemps représentés au Conseil quand il était Conseil consultatif des droits de l'Homme par Mustafa Ramid, ne décolèrent pas. Ils estiment tout simplement avoir été exclus du nouveau conseil. « Nous avons proposé, à travers le forum Al Karama, trois personnes comme cela nous a été demandé par le CNDH. Il s'agit de MM. Ramid, Hamieddine et El Hakiki. Qu'elle a été notre stupeur lorsque nous avons découvert que non seulement aucun de ces noms n'a été retenu mais pire encore, le PJD ne figure pas dans la nouvelle composition de cette institution », a déclaré Abdelilah Benkirane, le leader du PJD, à « Libération ». Le patron des islamistes n'en finit pas de s'interroger sans obtenir vraiment de réponse. « Y a-t-il une volonté d'exclusion de la sensibilité que nous représentons ? Est-ce le fait de quelques spin doctor et autres éminences grises ou au contraire une stratégie excluante des pouvoirs publics ? Personne n'en sait rien ».

Les islamistes du Parlement ne sont pas les seuls à se plaindre. Les activistes du mouvement amazigh, aussi, ne cachent pas leur indignation. Contre toute attente, aucun des leurs ne siègera au Conseil national des droits de l'Homme. Des noms avaient pourtant été proposés par le réseau amazigh pour la citoyenneté que le Conseil avait sollicité. « Le réseau amazigh pour la citoyenneté n'est qu'une composante parmi d'autres du mouvement amazigh et c'est la seule qui ait été contactée par le CNDH. Et même ses propositions n'ont pas été prises en considération. Résultat, il n'y a aucun représentant de l'amazighité au sein de cette instance nationale dédiée à la promotion et à la défense des droits humains », indique Ahmed Assid, le président de l'Observatoire amazigh des droits et libertés, lequel devait rendre public ce mardi un communiqué pour fustiger l'absence des Imazighen du CNDH et s'interroger sur la méthodologie « pas vraiment démocratique » adoptée dans le choix des personnes qui en sont désormais membres. « Cette exclusion du mouvement amazigh est tout aussi grave qu'inexplicable. L'amazighité est un grand dossier qui est présent devant les instances internationales des droits de l'Homme relevant du système onusien. C'est aussi un long combat qui a rendu possible la reconnaissance d'une identité », fait valoir le président de l'Observatoire amazigh des droits et libertés.

C’est cette même incompréhension dont font montre les artistes regroupés autour de la Coalition marocaine de la culture et des arts.
Les explications
de Driss El Yazami
Cette coalition que préside l’artiste Mohamed Derham avait pourtant signé en grande pompe, il y a un an jour pour jour, une convention de partenariat avec le Conseil consultatif des droits de l’Homme pour la mise en œuvre d’actions dédiées à la promotion de la culture des droits humains.
Une charte d’engagement pour la diffusion et la promotion de la culture des droits de l’Homme avait même été présentée et validée lors d’une journée d’information organisée conjointement par le CCDH et la coalition. « Je ne comprends vraiment pas. Il est vraiment malheureux qu’il n’y ait aucun représentant culturel au CNDH. Pourtant, l’apport de la culture est indéniable en matière de défense des droits de l’Homme. L’absence de la coalition qui fait tout un travail dans ce sens est à mes yeux un point négatif », affirme Hassan Nafali, le vice-président de la Coalition de la culture et des arts.
Joint mardi matin au téléphone par « Libération », Driss El Yazami balaie d’un revers de la main toute volonté d’exclusion des uns ou des autres. « Le CNDH a écrit à 250 associations. Nous avons tenu une vingtaine de rencontres avec les ONG. Moins de 4 associations ont décliné l’offre de figurer dans la composition du CNDH. Tout cela pour dire que nous avons vu et écrit à un très grand nombre de personnes pour retenir au final 44 membres dont 13 sont déjà des présidents de commissions régionales des droits de l’Homme. Autrement dit, il est impossible que tout le monde soit représenté au sein du Conseil. » Pour le président du Conseil national des droits de l’Homme, toutes ces protestations nées de la composition de cette institution nationale sont « un signe de vitalité » et montrent bien que « les droits de l’Homme ont imprégné la société civile puisque tous veulent y contribuer ». « Ces critiques sont une preuve que le nouveau dahir portant réorganisation du CNDH est considéré comme une mutation et une reconnaissance du Conseil. Cela étant dit, toutes les personnes, tous ceux qui se sentent exclus sont d’abord et toujours des partenaires. Ils peuvent se retrouver dans l’une des 13 commissions. Le CNDH peut signer des projets et conventions avec eux. Tout est ouvert », conclut Driss El Yazami.

Mercredi 5 Octobre 2011

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

إقصاء التوجه الإسلامي من تمثيلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الانسان، أن هناك إقصاءا منهجيا «ومدروسا» للإسلاميين في مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وشدد الرميد، في معرض قراءته لتشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان التي صدرت بالجريدة الرسمية، المؤرخ في الـ29 من شتنبر المنصرم، أن هناك جهات متنفذة في الدولة تريد 5982في عددها رقم «ايصال رسالة إلى الاسلاميين مفادها» أيها الإسلاميون كلمتكم لا ينبغي أن تسمع في هذه البلاد.

واعتبر الرميد عدم تمثيلية منتدى الكرامة لحقوق الانسان ضمن تشكيلة المجلس يدخل في سياق التهميش وإقصاء الحساسية الإسلامية من خدمة قضايا بلدها. وذهب الرميد إلى أن هذا الإقصاء ليس وليد اليوم، بل لاحظناه، يضيف رئيس منتدى الكرامة، في تغييب الحساسية الإسلامية من عدد من المجالس والمؤسسات الاستشارية، منها «الهاكا» ولجنة إعداد دستور 2011، واللجنة المكلفة بالجهوية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقبل ذلك تغييب شخصيات ذات التوجه الإسلامي من هيئة الانصاف والمصالحة.

وذهب الرميد إلى أن تغييب الحساسية الإسلامية من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، لم يقتصر على الجمعيات الحقوقية المشتغلة وفق مرجعية إسلامية، بل امتد إلى الهيئات النسائية ذات النفس الإسلامي.

وتساءل الرميد: إذا كان المجلس الحالي قد ضم حساسيات يسارية وعلمانية(باعتبار أنه لايتحدث عن فلماذا لم تضم التشكيلة من أصل 44 عضو شخصية ذو حساسية إسلامية نابعة من (أطراف حزبية المجتمع. معتبرا أن العضوين ذوو الحساسية الإسلامية في المجلس يمثلون الهيئة الدينية الرسمية.

وتساءل أيضا: لماذا مثلث الهيئات النسائية ذات المرجعية العلمانية اليسارية وتم تغييب منظمة تجديد الوعي النسائي ومنتدى الزهراء للمرأة المغربية مثلا؟ ثم لماذا مثلث أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة بطرق غير مباشرة ولم يتم تمثيل حزب العدالة والتنمية بنفس الصيغة؟ إنها سياسة عامة تحاول تهميش الطرف الإسلامي من بناء الدولة.
وتساءل الرميد: أليس نفس الإعداد للانتخابات المقبلة يكرس نفس المنطق في التعامل مع حساسية ذات أثر مهم داخل المجتمع؟

من جهة أخرى، أكد مصدر مسؤول من داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان، على أن المجلس توصل بما يزيد من 165 ترشيحا للعضوية، وكان أمام المجلس اختيار 11 شخصية، متسائلا: كيف يمكن إرضاء كل التوجهات والحساسيات. منبها إلى أن ليس هناك أي إقصاء للإسلاميين «بشكل مسبق وممنهج». وقال المصدر: المجلس سيتحدث عن معايير التعيين بعد عملية تنصيب المجلس وسيصدر بيانا يوضح من العصبة المغربية لحقوق الانسان لم يتم تمثيلها أيضا. وإرضاء :خلاله حيثيات الملف. وقال المصدر الجميع متعذر.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وتضم البنية الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الانسان 44 عضوا. ويتم التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، من طرف جلالة الملك (8 أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيس مجلس النواب (8 أعضاء)، ، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (ورئيس مجلس المستشارين (4 أعضاء) والمجتمع المدني (11 عضوا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13) عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية. ويأتي الكشف رسميا عن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فيؤ سياق تنزيل مقتضيات دستور 2011.

ولكن الملاحظ من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن أحزاب معينة مثلث بشكل غير مباشر بأكثر من شخصيتين. كما يسجل حضور التوجه اليساري العلماني بشكل «سافر وغالب» في تشكيلة المجلس، الذي ينص جوهر دستور 2011، على ضرورة إخراج مؤسسات ومجالس الحكامة وهيئات التقنين بشكل يعزز الديمقراطية التشاركية وتمثيلية كل حساسيات المجتمع.

علي الباهي

التجديد

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ابن كيران : من قرر الاستغناء عنا فإن سياسته غير ناضجة وإقصائية

Tuesday 04 October 2011 04:10أخبارنا

أقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إقصاء بعض مكونات الحركة الحقوقية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وتعليقا على هذا الإقصاء، قال عبد الإله ابن كيران، "إن السياسة لاتعرف منطق الصدقات، وإذا اعتقد معدو هذه القرارات أن بإمكانهم الاستغناء عنا واستمروا فيما فعلوه منذ عشر سنوات فإنهم مخطؤون وسياستهم غير ناضجة وإقصائية". وعما إذا كان هذا الإقصاء سيطال الانتخابات المقبلة، قال الأخ الأمين العام، في تصريح ليومية "أخبار اليوم" في عددها الصادر يوم الإثنين 03 أكتوبر 2011، "إن الانتخابات معركة أما إذا كانت مبنية على التعيينات والمنح "فغير يمشيو يبخرو بها" وأتحدث هنا مع جميع من يعنيهم الأمر، حقنا سننتزعه بمجهودنا وبالقانون، أما إذا أرادوا اللف والدوران فليتحملوا مسؤوليتهم".

من جهته، استنكر الأخ مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، الإقصاء الذي وصفه بـ"المنهجي والمدروس" للإسلاميين في مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية، مشددا في حديث لجريدة "التجديد" في عددها الصادر يوم الإثنين 03 أكتوبر 2011، أن هناك جهات متنفذة في الدولة تريد إيصال رسالة إلى الإسلاميين مفادها "أيها الإسلاميون كلمتكم لا ينبغي أن تسمع في هذه البلاد".

وفي السياق ذاته، اعتبر الرميد عدم تمثيلية منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ضمن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يندرج في سياق التهميش وإقصاء الفعاليات الإسلامية من خدمة قضايا بلادها"، مشيرا إلى أن هذا الإقصاء ليس وليد اليوم، بل يلاحظ فيه تغييب هذه الفعاليات من عدد من المجالس والمؤسسات الاستشارية كـ"الهاكا" ولجنة إعداد الدستور 2011، واللجنة المكلفة بالجهوية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقبل ذلك تغييب شخصيات ذات التوجه الإسلامي من هيئة الإنصاف والمصالحة.

وبدوره اعتبر الأخ مصطفى الخلفي، مدير يومية "التجديد"، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، "أن قرارا من هذا النوع يمثل ضربة لإرادة الاندماج المؤسساتي للحركة الإسلامية المشاركة، مبرزا في افتتاحية يومية "التجديد"، ليوم الاثنين 03 أكتوبر 2011 "إن الخاسر الأكبر في هذا المسار هو المغرب ككل وليس هذا الطرف أو ذاك".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ihlouchn.blogspot.com

اليازمي يقصي مؤسسة بنزكري من عضويته

قالت مصادر من داخل مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، إن تتعيين حورية السلامي، الموظفة داخل المؤسسة كممثلة عنها داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس اليازمي، لم يكن قرارها. وحسب المعلومات التي حصل عليها موقع "لكم" من داخل مؤسسة بنزكري، فإن المكتب الإداري للمؤسسة اقترح على المجلس الوطني اسم أحد أعضاء المؤسسة لم يتم الأخذ به.

وقالت نفس المصادر إن المجلس الإداري فوجئ أثناء نشر الجريدة الرسمية مؤخرا للائحة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجود اسم حورية السلامي كممثلة للمؤسسة بصفتها مديرة تنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، عضو لجنة التنسيق لعائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب. وأوضحت نفس المصادر أن السلامي ليست عضوة داخل المؤسسة وإنما موظفة إدارية، وأن المؤسسة اقترحت اسما آخر لم يتم الأخذ به.

وكان حزب "العدالة والتنمية" قد احتج على إقصاء الحساسيات الإسلامية من عضويته بما فيها الحزب ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان المحسوب على نفس الحزب الإسلامي. كما أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان احتجت على عدم الأخذ باقتراحها في تعيين من يمثلها. وشمل الإقصاء أيضا هيئات حقوقية معروفة بجديتها مثل "العصبة المغربية لحقوق الإنسان"، فيما قاطعت المجلس في صيغته الحالية وصيغه السابقة "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

من جهة أخرى لم يتحرك أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للتحري في الأخبار التي تتداولها الصحف عن عودة الاختطاف من قبل أجهزة أمنية لاتحترم الضوابط القانونية فيما يتعلق بالاعتقال والاستنطاق، ولم يصدر عن المجلس أي بيان فيما يتعلق بالتصريحات التي جاءت على المتهمين في قضية تفجير "أركانة"، واللذين اعترفوا بأنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم. وسبق لمحمد الصبار الأمين العام للمجلس أن نفى أن يكون أي شخص تعرض للتعذيب أو الاختطاف منذ أن نصب الملك المجلس الجديد في صيغته الجديدة وجعل على رأسه إدريس اليازمي ومحمد الصبار.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

kafapresse.com

انتقادات تصاحب تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ذكرت مصادر حقوقية، أن أعضاء مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية،أصابهم إحباط وتذمر، نتيجة تعيين حورية السلامي، كممثلة للمؤسسة بنزكري داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضافت المصادر، إن المجلس الإداري لمؤسسة إدريس بنزكري، فوجئ أثناء نشر الجريدة الرسمية مؤخرا للائحة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تضمنت اسم حورية السلامي كممثلة للمؤسسة بصفتها مديرة تنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية.

واعتبر أعضاء المؤسسة، أن حورية السلامي، هي موظفة داخل المؤسسة، وليست عضوا فيها، في حين اقترح المكتب الإداري للمؤسسة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان اسم آخر.

وتجدر الإشارة، أن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرفت انتقادا كبيرا من قبل حزب "العدالة والتنمية من خلال عدم قبول عضوية منتدى الكرامة لحقوق الإنسان الذي يرأسه مصطفى الرميد.

كما احتجت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان احتجت على عدم الأخذ باقتراحها في تعيين من يمثلها. في حين قاطعت المجلس "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

maarifpress.com

تكريم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للراحل حرزني

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 5 أكتوبر 2011 بالرباط حفل تكريم للراحل أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وسيتم تنظيم هذا التكريم بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المحدث في الفاتح مارس 2011 والذي صدر ظهير تعيين أعضاءه يوم الخميس 29 شتنبر 2011.

وقد اشتغل الراحل حرزني، الذي ترأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين ماي 2007 ومارس 2011 خلفا للراحل ادريس بنزكري، خلال مدة ترأسه للمجلس على عدة ملفات كبرى يمكن إجمالها في المحاور التالية:

متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

إطلاق سياسة القرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض عبر إحداث المكاتب الإدارية الجهوية

العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان

استكمال وإطلاق برامج النهوض بحقوق الإنسان

تعزيز انخراط المجلس في الدينامية الدولية لحقوق الإنسان

الإسهام في بلورة مشروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هكذا، أشرف الراحل حرزني، كرئيس للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على عملية متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في جوانبها المتعلقة بجبر الضرر الفردي والجماعي من خلال: استكمال التعويض المادي للضحايا وذويهم وإرساء نظام التغطية الصحية لفائدتهم وكذا إطلاق برنامج جبر الضرر الجماعي، كشف الحقيقة عبر استكمال التحريات من خلال لجنة المتابعة ونشر لائحة ضحايا؛ الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وورش الإصلاحات القانونية والمؤسساتية من خلال إبداء رأي حول إصلاح القضاء وتأهيل العدالة ودراسة مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان والانكباب على ملف الحكامة الأمنية. وفي السياق ذاته، أشرف السيد حرزني على إطلاق برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات التاريخ، الذاكرة والأرشيف.

أما في فيما يخص إرساء أسس سياسية القرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وإعمالا للتوجيهات الملكية عند تعيينه، فقد أشرف الراحل على عملية افتتاح سبع مكاتب إدارية جهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بكل من العيون، أكادير، وجدة، ورزازات، ميدلت، بني ملال والحسيمة وذلك بهدف تعزيز عمل المجلس على المستوى المحلي وضمان سهولة الولوج لخدمات المجلس ولثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

وفي ما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد حرص على إدراج هذا الجيل الجديد من الحقوق ضمن أولويات المجلس، إذ تم في هذا الصدد إطلاق أول دراسة للمجلس في هذا المجلس بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية ".

وفي مجال النهوض بمجال حقوق الإنسان، أشرف على مرحلة "انطلاق تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" كما أشرف على إسهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إنجاز خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي اضطلع المجلس بتدبير كتابتها العامة والتي سلمت صيغتها النهائية للوزير الأول عباس الفاسي في يوليوز 2010.

وسهر على تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين المجلس وباقي الفاعلين المؤسساتيين، الحكوميين، المدنيين، الجامعيين، والخواص في مجال حقوق الإنسان دوليا ووطنيا (أزيد من 20 اتفاقية شراكة).

على المستوى الدولي، أشرف على الجهود الموصولة التي بذلها المجلس في سبيل الانخراط في الدينامية الدولية لحقوق الإنسان لاسيما عضويته في لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي اعتمدت المجلس كمؤسسة وطنية من الفئة "أ" هو تصنيف يعني أن المؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما ترأس خلال ولاية السيد حرزني المجلس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وانخرط في الحوار العربي الأوروبي لحقوق الإنسان كما بادر إلى تأسيس فضاء الحوار العربي الايبرو-أمريكي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أشرف على بلورة مقترح لإعادة تنظيم المجلس لضمان مزيد من الانسجام مع "مبادئ باريس" الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باختصاصات أوسع واستقلالية وتعددية معززتين. وقد ترجم هذا المقترح من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفاتح من مارس 2011.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

تكريم أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أندلس برس" أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سينظم اليوم، الأربعاء 5 أكتوبر الجاري بالرباط حفل تكريم "علمت أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وذلك على هامش انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس .شتنبر 2011 29المحدث في الفاتح مارس 2011 والذي صدر ظهير تعيين أعضاءه يوم الخميس

ومارس 2011 خلفا للراحل إدريس 2007وقد اشتغل حرزني، الذي ترأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين ماي بنزكري، خلال مدة ترأسه للمجلس على عدة ملفات كبرى يمكن إجمالها في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إطلاق سياسة القرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض عبر إحداث المكاتب الإدارية الجهوية، العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضا تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والفاعلين الوطنيين .والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان، إضافة إلى الإسهام في بلورة مشروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كما أشرف حرزني على عملية متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في جوانبها المتعلقة بجبر الضرر الفردي والجماعي: من خلال استكمال التعويض المادي للضحايا وذويهم وإرساء نظام التغطية الصحية لفائدتهم وكذا إطلاق برنامج جبر الضرر الجماعي، كشف الحقيقة: عبر استكمال التحريات من خلال لجنة المتابعة ونشر لائحة ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وورش الإصلاحات القانونية والمؤسساتية: من خلال إبداء رأي حول إصلاح القضاء وتأهيل العدالة ودراسة مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان والانكباب على ملف الحكامة الأمنية. وفي السياق ذاته، أشرف السيد حرزني على إطلاق برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة .في مجالات التاريخ، الذاكرة والأرشيف

المصدر: **أندلس برس. مراد العلوي**

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورة تكوينية بأكادير حول "تدبير النزاعات" لفائدة الجمعيات المحلية

الكاتب مراسلة: عبد الله بيداح

الثلاثاء, 04 أكتوبر 2011 23:42

نظم المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأكادير منذ أمس 03 واليوم 04 أكتوبر 2011 دورة تكوينية لفائدة الجمعيات المحلية حول "تدبير النزاعات". وتندرج هذه الدورة، الرابعة من نوعها، في إطار برنامج دعم قدرات الجمعيات الحاملة للمشاريع أو المشاركة في طلب منحة لمشاريعها ومجموعة من الجمعيات المحلية المهتمة بالنهوض توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان و الأصوات المنادية بالتنمية "بالحقوق الفئوية في إطار تنفيذ مشروع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأكادير ومركز المرأة العربية ...المحلية" المنفذ من طرف المكتب الإداري الجهوي "للتدريب والبحوث "كوثر.

وتهدف هذه الدورة إلى تسليط الضوء على مبادئ وتقنيات التدبير الإيجابي للنزاعات كالوساطة والتفاوض، التعرف على مفهوم النزاع وعلى مختلف الطرق المتبعة في المعالجة، استيعاب أهمية التدبير والمعالجة والتمرس على بعض تقنيات التدبير الإيجابي للنزاعات.

هكذا، سيتناول التكوين أرضيات نظرية حول مفهوم النزاع واستخراج أنواع المعالجة وتدبير النزاعات، إضافة إلى التذكير بالشروط القبلية للتدخل في التدبير ومراحل وإستراتيجية التدخل، لتنتهي الدورة التكوينية من تدبير النزاع إلى تدبير مناسب لصيرورة التغيير و الإصلاح.

وأطر الدورة، التي يشارك فيها 26 مشاركا ومشاركة، الدكتور سليمان أزكي الخبير في مجال التكوين والتنمية القروية المحلية والبيئة.

ويذكر أن مشروع "توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية"، الممول من طرف مؤسسة فورد والمنفذ من طرف مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر واليمن، يهدف إلى تمويل ودعم قدرات الجمعيات المحلية التي وقع عليها الإختيار لإنجاز مشاريع رامية إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الإجتماعية وتحقيق الكرامة والمساواة.

وشجع البرنامج، المندرج في إطار جهود المجلس في النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، على اقتراح مشاريع تتناول محاور: الأرض والحق في السكن، الماء و الموارد الطبيعية، الصحة والتعليم مع إيلاء أهمية للنوع الإجتماعي في كل المشاريع.

وهدف المشروع بشكل خاص الفئات المعوزة (المهدّدين والمهمّشين) في الوسط شبه الحضري، الغابات، المناطق القاحلة والصحاري، الريف، القرى، ...للإصغاء إلى مشاكلهم واحتياجاتهم وذلك بهدف زيادة الوعي بمفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية لديهم.

كوثر" هي مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشأت سنة "وتجدر الإشارة إلى أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث 1993 بتونس تعمل في مجالات البحوث والتدريب والإعلام والتشبيك وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي تحقيقا لمشاركة فعالة للمرأة العربية في التنمية.

عبد الله بيداح
اكادير

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

goud
ديما... نيشان

عائلة الرويسي تطالب بالكشف عن مصيره وإحداث آلية ذات صلاحيات لكشف حقائق مجهولي المصير

goud.ma

الثلاثاء 4 أكتوبر 2011 - 22:44

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

خديجة الرويسي متشبثة بمعرفة مصير أخيها أرشيف
لاختفائه، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمدها 47طالبت عائلة عبد الحق الرويسي، في بلاغ لها بمناسبة الذكرى السنوية بالتقرير الطبي الذي يتضمن نتائج اختبار الحمض النووي التي أجريت على جثمان يعتقد أنه للراحل، في مختبرات بالمغرب وفرنسا قصد التأكد من هويته. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما كان يسمى، سبق له أن أعلن أن أخبر عائلة الرويسي، بعد صدور أول تقرير حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب يوم 14 يناير 2010، أن النتائج النهائية لتحليل الحمض النووي أظهرت أن الجثمان الذي أجريت عليه ليس هو جثمان عبد الحق الرويسي.

عائلة الرويسي لم تتوصل من المجلس بالتقرير الطبي المتعلق بهذه التحاليل، وإن كان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس في صيغته الجديدة، وعد العائلة عند تعيينه في هذا المنصب بالانكباب على هذا الملف فور تعيين باقي أعضاء المجلس.

تطالب عائلة عبد الحق الرويسي، في البلاغ الصادر عنها بهذه المناسبة، بالكشف عن الحقيقة الكاملة وراء اختطافه واعتقاله ووفاته وما إذا تم دفنه أم لا وظروف الدفن مع تحديد المسؤوليات عن هذه الأفعال. مسؤوليات تعتبر العائلة أن أجهزة الدولة المغربية تتحملها في مستويات مختلفة. مطالب عائلة عبد الحق الرويسي تشمل كذلك إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختطفين مجهولي المصير، وتمكين هذه الآلية من كافة الصلاحيات المطلوبة قصد كشف كامل الحقيقة عن هذه الملفات، بما في ذلك إمكانية استدعاء الشهود والاستماع إليهم بخصوص قضايا الاختفاء القسري خلال سنوات الرصاص والتي ما يزال مصري ضحاياها مجهولا.

كما تدعو عائلة الرويسي إلى تعميق الأبحاث حول وداخل مقبرة سباتة في مدينة الدار البيضاء، والتي يعتقد أنها احتضنت جثامين العديد من ضحايا سنوات الرصاص، مثل جثامين أعضاء مجموعة شيخ العرب، وضحايا الانتفاضة الشعبية التي جرى قمعها بالرصاص يوم 23 مارس 1965 بالدار البيضاء. تناشد العائلة كافة المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية "الديمقراطية" وفعاليات المجتمع المدني، أن يواصلوا جهودهم من أجل كشف الحقيقة في ملفات مجهولي المصير من ضحايا سنوات الرصاص، على اعتبارها ركنا أساسيا لتحقيق الإنصاف وتعزيز بناء الديمقراطية.

أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سبق له أن أوضح أن المجلس "تمكن في إطار متابعة عمل هيأة الإنصاف والمصالحة من الكشف عن مصير 57 حالة لمجهولي المصير ولم تتبق سوى 9 حالات هي الأصعب من بين الأصعب"، وذلك خلال ندوة صحافية لتقديم التقرير الأول والأخير في عمر المجلس الاستشاري (الوطني حاليا) حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب. من أبرز تلك الحالات ملف الشهيد المهدي بنبركة والحسين المانوزي وعبد اللطيف زروال.

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

IER Mustapha El Manouzi part en croisade

Le président du Forum marocain pour la vérité et l'équité lance une campagne pour que les dépouilles des victimes des années de plomb soient restituées à leurs familles

Parmi les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), la restitution des dépouilles des victimes des années de plomb est l'un des points les plus sensibles. Le tapage médiatique autour de la nouvelle Constitution pour l'application de ces recommandations n'a pas empêché Mustapha El Manouzi de passer à l'offensive sur ce dossier en particulier. A l'occasion du quarantième anniversaire de la disparition de son oncle Ibrahim El Manouzi, célébré à Rabat le 24 septembre dernier, le président du Forum marocain pour la vérité et l'équité lance une campagne nationale visant à « *récupérer les dépouilles des martyrs des années de plomb* ». Un combat qui s'annonce rude au vu de toutes les démarches préalables nécessaires. Pour Mustapha El Manouzi, le lancement de cette campagne est l'occasion « *de localiser et de décompter l'ensemble des victimes* », une tâche bien loin d'être accomplie et qui nécessite une mobilisation et des moyens importants. « *On n'a même pas terminé le repérage de toutes les fosses communes* », nous précise-t-il. Parmi les moyens qu'il préconise, l'utilisation des techniques d'identification par ADN, pourtant extrêmement coûteuses. A ce sujet, Mustapha El Manouzi regrette le manque d'implication de l'Etat et salue au contraire les efforts d'organisations telles que le Croissant rouge marocain, qui s'est engagé à fournir de l'aide et du matériel en vue des tests ADN. Pour le militant, la campagne nationale de restitution des dépouilles doit être progressive. La première étape consiste à faire pression sur l'Etat afin de récupérer les dépouilles identifiées par l'IER. Mustapha El Manouzi considère que le nombre de ces dernières n'excède pas 20% du total estimé des victimes et des disparus du régime de Hassan II. Sur ce point, le Forum marocain pour la vérité et l'équité ne réclame que l'application des engagements pris il y a déjà six ans. Pour les 80% restant, El Manouzi prévoit « *un travail long et complexe* ». Afin de parvenir plus rapidement à des résultat il appelle à « *la mobilisation des familles de victimes ainsi qu'au soutien des organisations et associations* ». La campagne a d'ores et déjà fait l'objet du parrainage du Forum vérité et justice mais se définit comme « *une dynamique autonome* ». En ce qui concerne les actions prévues, Mustapha El Manou nous a confirmé l'organisation d'une marche pour l'applicati des recommandations de l'IE qui se déroulera le 30 octobre dans les rues de la capitale. A côtés de 22 autres associations il demandera à l'Etat de tenir promesses vis-à-vis des famil des victimes.

Revue de Presse du Co

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

HISTOIRES INTERDITES

DE 2004 À 2007, LEÏLA KILANI A FILMÉ AVEC PERSÉVÉRANCE LE TRAVAIL MÉMORIEL DE L'INSTANCE ÉQUITÉ ET RÉCONCILIATION ET SON IMPACT SUR QUATRE FAMILLES ORDINAIRES. *NOS LIEUX INTERDITS* EST UNE PLONGÉE SUBTILE ET AUTHENTIQUE DANS L'HISTOIRE DES ANNÉES DE PLOMB

PAR MARIE PIERRE *

Affiche du film, sorti en 2009.

Il s'appelle Hassan et sa vie s'est figée en 1976, date de son incarcération à Kénitra – et début de sa « folie ». Depuis sa sortie en 1989, il vit reclus, mutique. La pièce est sombre, et malgré la caméra, la parole est agonique, parcellaire. Pourtant, elle est tout ce qui lui reste : Hassan n'a pas oublié son engagement marxiste-léniniste, la clandestinité, les tracts, l'odeur de la lino. Il y croit encore. Elle s'appelle Rouquia et, pour la première fois depuis la disparition de son époux – syndicaliste et activiste clandestin du groupe Cheikh-el-Arab – le 1er mai 1972, elle surmonte les secrets d'Etat et de famille : sous nos yeux, elle révèle à sa petite fille Zineb, ébahie, le peu qu'elle sait de l'engagement du grand-père. Il s'appelle Saïd et il ne porte pas le nom de son père. Depuis sa disparition à Tazmamart après le putsch de Skhirat, sa mère vit dans la peur. Il ne l'a jamais vu, mais il veut le connaître autant que possible : voir sa cellule et ses restes, s'il y en a. Surtout, il ne veut plus en avoir honte. Enfin, il y a Mohamed, si grand à côté de sa mère qui accapare la parole. Elle se lamente sur ce lycéen prometteur que l'engagement a perdu. Pourtant, ce brave parmi les braves a connu les bagnes les plus redoutés du Maroc. Mais, devant nous, devant elle, il se tait, voûté sous le poids des souvenirs.

Il faudra le travail de communication de l'Instance équité et réconciliation (IER) pour que sa mère accepte d'entrevoir l'ampleur et l'universalité de son calvaire.

Dans ces quatre familles, l'IER et cette caméra dans leur salon initient une libération de la parole. Soudain, on raconte. Et même, on réclame : le lieu, la raison, les responsables des disparitions et la terre où les pères sont inhumés.

Dans les coulisses de l'IER

Au départ, la documentariste Leïla Kilani voulait savoir comment on se souvenait des disparus dans les familles. Elle voulait comprendre ce qu'on lui avait caché, à elle comme à tous les Marocains, des « années de plomb » : le fonctionnement de cette machine répressive. C'était une tâche difficile. Une disparition est un objet insaisissable et, même dans les années 2000, ils étaient encore bien peu à vouloir lui parler. Mais, en janvier 2004, l'Instance équité et réconciliation est créée, inspirée de la Commission de la vérité sud-africaine, et le projet cinématographique de Leïla Kilani s'étoffe. Elle furète dans les dossiers déposés à l'Instance et choisit ses personnages. Financée par le Centre cinématographique marocain (qui, avec *Nos Lieux Interdits*, soutient son premier documentaire), elle tisse des relations privilégiées avec l'IER. Elle inaugure, par exemple, le filmage systématique des entretiens avec les victimes.

Les enquêtes commencent, une photographie jaunie, un souvenir imprécis, une date douteuse à l'appui. C'est l'occasion d'explorer le fonctionnement de l'IER, sa mise en pratique de la justice transitionnelle. L'Instance aide les victimes à rassembler indices et témoins. Elle note plaintes et doléances des individus ou des groupes persécutés. Ce travail d'enquête servira à déterminer le montant de l'indemnisation. Il prépare également les auditions publiques qui débutent en décembre 2004 et sont destinées à nourrir la mémoire collective et atteindre la catharsis : des orateurs volontaires exposent tout ce qu'ils jugent nécessaire que le Maroc sache de leur calvaire.

Les auditions publiques occupent une place centrale, mais correspondent également aux premières déceptions des protagonistes. Car il manque beaucoup à

LA MÉMOIRE FAMILIALE DES ANNÉES DE PLOMB EST RÉGIE PAR LE TABOU ET LE SILENCE

Hassan se souvient de son incarcération à Kénitra.

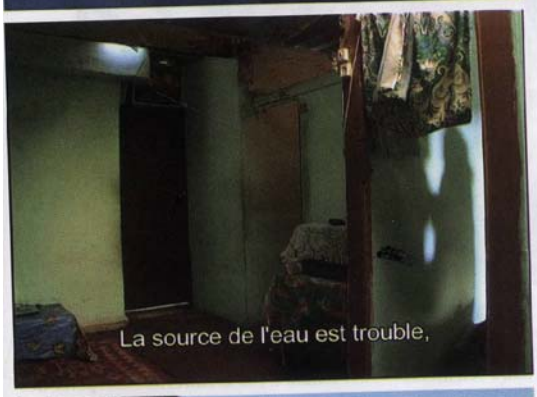

Rouquia face à un membre de l'IER.

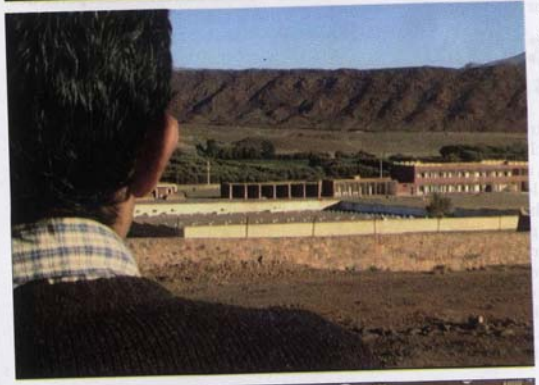

Un salon modeste, une ombre, un proverbe : un plan qui résume l'ésthétique du film.

Saïd se rend à Tazmamart sur les traces du père qu'il n'a pas connu.

L'IER a laissé beaucoup d'espoirs déçus.

l'IER pour mener à bien sa tâche et mettre au jour la vérité. Ce qui lui manque, c'est la parole des bourreaux et des responsables. L'IER s'est engagée à ne pas les convoquer ni les nommer, car certains d'entre eux occupent peut-être encore des postes importants – tandis qu'en Afrique du Sud, ils avaient été amnistiés en échange de leur témoignage. Ce qui lui manque aussi, c'est le temps. A la fin du film, en 2007, le CCDH convoque les protagonistes, reconnaît la responsabilité théorique de l'Etat dans la disparition de leurs proches, mais ne donne pas de nom, ne montre pas de corps et clôt « le dossier ». Impuissants, ils s'en retournent chez eux, avec au fond de la gorge tout le tourment des souvenirs resurgis. Ils font leur deuil, mais le destin du disparu (*m'ghbar*) est toujours « inconnu ».

De l'intime à l'Histoire

A côté de l'Instance, il y a ces individus, qui ont souffert du secret et qui souffrent de la déception de leurs espérances. Ce que Leïla Kilani veut montrer, au-delà de l'enquête, de son cadre « juridique » et de ses résultats, c'est ce vécu quotidien, ce travail intime de la mémoire. Pour ce faire, à l'image de Rithy Panh ou Claude Lanzmann, ce sont des paroles, des visages, des larmes pudiques qu'elle filme. Car le film de mémoire est, à la fin du XX^{e} siècle, devenu un genre cinématographique à part entière. Dans le sillage de Claude Lanzmann, et à une période de regain mémoriel encouragé par la création de tribunaux internationaux ou de commissions de la vérité dans de nombreuses ex-dictatures, les films de ce genre se sont multipliés, et le Maroc n'est pas en reste.

Car la mémoire marocaine est bien spécifique. Dans le secret d'un salon marocain, on voit que la mémoire familiale des années de plomb – quand on quitte les Tazmamartiens « célèbres » et les victimes « de choix » – est orale, mais également sociale, c'est-à-dire régie par le tabou, la timidité, le silence. C'est une mémoire religieuse : le désir qu'a Saïd de réensevelir son père ne s'explique pas autrement. C'est une mémoire qui ne se nourrit d'aucun « lieu »,

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

presque une non-mémoire. Bagnes et prisons ont longtemps été des « lieux interdits », invisibles, craints, fantasmés. En outre, les femmes n'ont pas compris

AVEC GRÂCE ET SUBTILITÉ, LE FILM SAISIT DES VÉRITÉS PRESQUE JAMAIS VUES À L'ÉCRAN

l'activité militante des époux ou des fils qui a causé leur disparition : « *Il ne me disait rien* », déplore Rouquia. Alors elles n'ont rien réclamé, parce qu'elles avaient peur et honte. Honte que leurs hommes aient choisi la clandestinité au lieu de devenir « quelqu'un », honte du crime qu'ils ont intenté contre le Makhzen.

Leïla Kilani parvient à saisir la société marocaine dans son quotidien avec des personnages qui dialoguent en darija. Complices entre elles, protectrices envers leurs fils, les femmes utilisent les proverbes, tout un mode de récit traditionnel. Elles portent leurs vêtements d'intérieur, s'enveloppent dans leur couverture et laissent entrevoir par là tout un univers féminin. Les classes sociales se confrontent : Rouquia, analphabète, meurtrie par la société et le Makhzen, se tait en présence de cet homme encravaté de l'IER. Trois générations se rencontrent, mais ni les grands-mères, ni les petites-nièces ne peuvent comprendre l'engagement politique, social et surtout mortel de leurs hommes. Face au réseau de valeurs ancestrales et modernes qu'elles incarnent, cet engagement d'autrefois – marxiste, léniniste, syndicaliste – semble totalement inouï. Par l'incompréhension des femmes, par la sincérité désespérée des hommes, Leïla Kilani nous fait éprouver de façon poignante cet apport historique inestimable : ce que cela a pu être de vivre pour un combat marxiste dans les années 1970 au Maroc, de perdre ce combat et d'y survivre. Ce film est comme la réhabilitation de ces valeurs réprimées, tuées et finalement oubliées.

Le Maroc à l'écran

Leïla Kilani n'a pas choisi d'interroger pour la énième fois les disparus les plus célèbres. Ce sont les anonymes du Maroc qui l'intéressent. Et cette parole authentique, spontanée, miraculeuse, que sa persévérance a fait naître, est sans précédent. On comprend alors que pour montrer le Maroc ordinaire, son histoire,

1970
Naissance de Leïla Kilani à Casablanca.

1990-97
Etudes d'économie et d'histoire de la Méditerranée musulmane.

1997-2000
Journalisme indépendant.

2002
Zad Moultaka
documentaire sur un compositeur libanais, produit par La Huit.

Tanger, le rêve des brûleurs
Documentaire sur les candidats à l'émigration clandestine. Prix au Festival panafricain du cinéma de Ouagadougou, Tanit d'or des journées cinématographiques de Carthage, diffusion au Festival des films de femme de Créteil et diffusion aux Etats généraux du documentaire de Lussas.

2005
D'ici et d'ailleurs
Documentaire sur la mémoire industrielle en France.

2009
Nos Lieux Interdits
Documentaire. Prix Louis Lumière/Villa Médicis hors les murs sur scénario, diffusion au Festival du film de Tanger, au Festival du documentaire d'Amiens, prix au Festival panafricain du cinéma de Ouagadougou et prix du « cinquantenaire du cinéma marocain ».

2011
Sur la planche
Fiction. Sélection à la Quinzaine des réalisateurs du Festival de Cannes 2011.

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

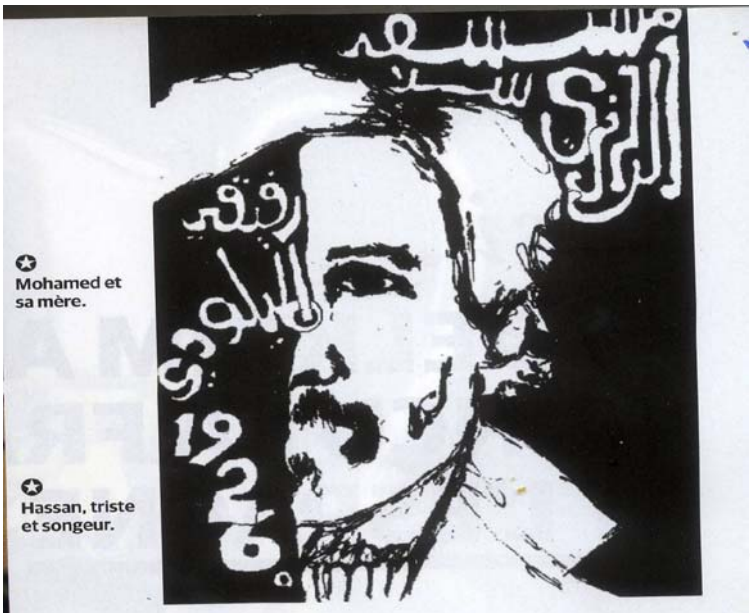

Mohamed et sa mère.

Hassan, triste et songeur.

Dessin de Hassan paru dans *La Parole confisquée*, L'Harmattan, 2000.

Rouquia, sa fille et sa petite-fille contemplent leur seul indice, une photo.

Le regard en quête de Saïd.

sa société, telles qu'ils se vivent, il faut une mise en scène marocaine. C'est parce que Leïla Kilani leur parle en dialectal que ces mères meurtries s'adressent avec autant de naturel à la caméra. La réalisatrice a compris le potentiel cinématographique du « monde » marocain. Elle a perçu toute la profondeur de la souffrance et des peurs de ces femmes, alors elle filme les ombres, les reflets, les visages. Elle connaît la différence entre le monde des hommes et celui des femmes, entre l'intérieur et l'extérieur, alors elle filme les perspectives, les entrebâillements de porte. Leïla Kilani a saisi la scénographie du salon marocain, son importance dans la famille et la mémoire marocaine (selon elle, les salons marocains sont des « lieux de mémoire » symboliques), alors elle invente le « plan salon marocain », comme Yasujiro Ozu a inventé, pour filmer la famille japonaise, le « plan tatami ». Une prise de vue composite et oblique, qui s'adapte aux contraintes de cet espace et rend compte de son sens spécifique.

La réalisatrice nous propose un nouveau modèle de regard esthétique sur le Maroc, qui rompt avec les habituels documentaires pseudo-anthropologiques ou touristiques, et propose au pays une voie d'émancipation des mythes orientalistes, colonialistes, et néo-colonialistes. Elle permet l'accession de la réalité marocaine à l'image cinématographique ; elle atteint à la marocanité du documentaire, en s'adaptant, avec sensibilité et finesse, aux contraintes scénographiques, sociologiques, historiques, familiales et langagières marocaines. Avec *Nos Lieux Interdits*, Leïla Kilani saisit des vérités presque jamais vues à l'écran, et ce, avec une grâce, une sobriété et une subtilité inégalées.

*Marie Pierre est élève-chercheuse à l'Ecole normale supérieure de Paris.

droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Allégations de Violations
ادعاءات بالتعرض للانتهاكات

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

توقيف تعسفي لخمسة عمال فيدراليين بمطحنة النجاح بفاس

أقدمت إدارة مطحنة النجاح بفاس بتاريخ 01- 10- 2011 على توقيف خمسة عمال بكيفية تعسفية ، ويتعلق الأمر بعبد الرزاق هموشة ، كاتب المكتب النقابي وهو في نفس الوقت مندوب للعمال، السهلي عبد الرحيم، بنعتيق عبد السلام، مسيس نور الدين و العمراني محمد .

ويرجع سبب هذا التوقيف إلى مطالبة عمال المطحنة بحقوقهم المكتسبة المحرومين منها منذ حوالي سنتين ونصف (وتمثل هذه الحقوق أزيد من 750.00 درهما في الشهر) .

وقد مهدت الإدارة لهذا الإجراء بعدة محاولات خسيسة لتكسير وحدة العمال. كما استقدمت عددا من العمال من شركات التشغيل المؤقت يوازي عدد العمال الرسميين . واستعملت أيضا كل وسائل الترهيب آخرها استعمال عمال شركات الحراسة مصحوبين بالكلاب ، كل ذلك لتنفيذ مخططها لضرب العمل النقابي الفيدرالي .

وللإشارة فإن الاتحاد المحلي بفاس قد قام بعدة مساع لدى إدارة المطحنة ولدى الجهات المسؤولة قصد إيجاد حل لهذا النزاع لمدة أزيد من ثلاث سنوات .

Revue de ... Homme

المساء
ALMASSAE

أثناء محاولتهم تنظيم مسيرة احتجاجية إلى غاية الإقامة الملكية في المدينة السياحية

إصابة أكثر من 6 معطلين في تدخل أمني بالمضيق

جمال وهبي

عرفت مسيرة احتجاجية نظّمها فرع مدينة المضيق للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب تدخلا أمنيا عنيفا، بعدما كانوا يعتزمون الوصول إلى غاية الإقامة الملكية في المدينة السياحية. وقد أسفر التدخل الأمني لقوات التدخل السريع والقوات المساعدة ضد المعطلين عن إصابة أكثر من 6 بجروح متفاوتة الخطورة وبرضوض بليغة.

وقد انطلقت فصول التدخل الأمني ضد معطلي المضيق بعد قيام القوات العمومية بتفريق مسيرة لهم أثناء توجههم إلى الإقامة الصيفية للملك، حيث تم استدعاء العشرات من فرق التدخل السريع، التي لم تتورع في تعنيفهم والاعتداء عليهم بالهراوات. وعرفت المسيرة كرّا وفرّا بين الطرفين في الكورنيش الساحلي للمدينة، كما تم سحب بعض آلات التصوير، درءا لـ«توثيق» التدخل الأمني. كما تم نزع وتمزيق لافتة الجمعية التي كانت تتصدر المسيرة، وحاولت المصالح الأمنية اعتقال محمد بنعلي، رئيس فرع المضيق للجمعية الوطنية لحاملي

Revue ... national des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

جانب من التدخل الأمني ضد المعطلين

الشهادات المعطلين بالمغرب.

ورغم ذلك، أصرّ المعطلون على مواصلة احتجاجهم، حيث توجهوا، مجددا، إلى وسط الساحة الحمراء، التي عرفت حصارا أمنيا غير مسبوق، قبل أن ينضمّ إليهم عدد من شباب المدينة، تضامنا معهم ضد ما تعرّضوا له من اعتداءات.

من جهتهم، أعرب عدد من المعطلين عن استيائهم مما وصفوه بـ«تنصل عامل عمالة المضيق -الفنيدق من اتفاقيته معهم، مشيرين إلى أنه وجّه رسالة إلى رؤساء الجماعات المحلية التابعين لهذه العمالة، تحت رقم 5477 بتاريخ 29 شتنبر الماضي، تتعلق بموضوع «تنظيم مباريات التوظيف في الجماعات الترابية». وأضاف محدثونا أن هذه الرسالة جاءت لتذكر بإطار الاختصاصات المنوطة بالجماعات الترابية في مجال التوظيف والعمل على تنظيم المباريات لسد حاجياتها من مختلف الأطر، وفق النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل». وأشارت الرسالة ذاتها إلى أنه من أجل تسهيل هذه المباريات وجعلها أكثر نجاعة، يمكن اللجوء إلى التنظيم المشترك لها وفق المقتضيات التنظيمية المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية. وأكدت مصادرنا أن العامل شدّد في مذكرته على الإخبار انه «تقرّرَ تنظيم مباريات مشتركة بين الجماعات الترابية على مستوى العمالات»، وهي المذكرة التي يعتبرها المعطلون «التفافا خطيرا» على مطالب الجمعيات الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، الذين سبق لهم أن وقّعوا محاضر مع بعض رؤساء الجماعات في الإقليم بشان التوظيف المباشر. وتؤكد المذكرة، الموقعة من طرف الكاتب العام لعمالة المضيق -الفنيدق، أن السبيل الوحيد للتوظيف هو إجراء مباريات حسب ما ينص على ذلك قانون الوظيفة العمومية، وهو المطلب الذي ترفضه الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

Revue de Presse du Conseil National

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Protestations
احتجاجات

الصباح
يومية مغربية شاملة

احتجاج

نظم سكان درب الكبص بمقاطعة سيدي يوسف بن علي بمراكش، الأسبوع الماضي، وقفة احتجاجية أمام ولاية مراكش طالبوا خلالها بتدخل محمد مهيدية، والي جهة مراكش لمنع تثبيت لاقط لاسلكي للذبذبات الهاتفية، فوق سطح أحد المنازل بالدرب الآهل بالسكان مشيرين إلى الأضرار الجسمانية التي تترب على نصبه خصوصا بالنسبة إلى الأطفال والمسنين.

وأفاد المحتجون أن صاحب المنزل يسعى جاهدا بكل ما أوتي من قوة لنصب هذا الجهاز، معتمدا في ذلك على وساطة احد المسؤولين الكبار بالمدينة، مهددا إياهم ب»قدرته على وضعهم تحت حذائه في حالة عرقلتهم لنصب هذا الجهاز نظرا للعلاقات التي تربطه، مع المسؤولين بالمدينة»، حسب ما يقوله أحد السكان. وكان سكان درب الكبص بمقاطعة سيدي يوسف بن علي، وجهوا شكاية إلى والي مراكش طالبوا فيها بالعمل على رفع الضرر الذي قد يلحقهم جراء تثبيت هذا الجهاز، مشيرين فيها إلى أن صاحب المنزل المذكور يعمد إلى استغلال مساحات كبيرة من الدرب من خلال ما أصبح يطلق عليه ب «الدردوبة» التي تعيق مرور السكان وكذلك مختلف وسائل النقل. كما أكدت الشكاية ذاتها على ضرورة تدخل والي مراكش عاجلا لإنصاف المتضررين حتى لا تتطور الأمور إلى ما لا تحمد عقباه.

Revue de Presse Homme

المساء
ALMASSAE

مواطنون يحتجون ضد رئيس مقاطعة عين السبع ويتهمونه بحرمانهم من حقهم في التصويت

هيام بحراوي

احتج عدد من المواطنين بمنطقة عين السبع في مدينة الدار البيضاء ظهر أول أمس الاثنين أمام جماعة عين السبع ضد تصرفات رئيس المقاطعة، الذي تنكر على حد قولهم لوعوده التي قطعها على نفسه قبل أن يحصل على منصب المسؤولية في المقاطعة المذكورة.

كما اتهم المواطنون في زيارة لمقر "المساء" رئيس المقاطعة بحرمانهم من حقهم الدستوري في التصويت بسبب امتناعه عن تسجيلهم في اللوائح الانتخابية، بعدما رفضوا التصويت عليه في الانتخابات المقبلة.

وقال هؤلاء المواطنون إنهم كانوا في وقت سابق من سكان مجموعة من الدواوير الصفيحية المجاورة، فتمت إعادة إسكانهم، في إطار برنامج مدن بدون صفيح، لكنهم ظلوا رغم ذلك يعانون من مجموعة من المشاكل، ازدادت حدتها بعد تجاهل رئيس المقاطعة لمطالبهم.

وقد جاء سكان إقامة الأمان وإقامة الوفاق بمنطقة عين السبع للاحتجاج أمام مقر جماعة عين السبع وانتقلوا فيما بعد إلى مقر عمالة الحي المحمدي بعدما أثقلت كاهلهم القروض البنكية التي أكدوا بأنها تجاوزت مدخولهم، خاصة أن أغلبهم من المرضى والأرامل، لهذا طالبوا بتخفيض تلك الفوائد البنكية من أجل تخفيض الأداء الشهري.

احتجاج على رئيس المقاطعة عين السبع

وحسب مصدر من عين المكان، فإن أحد المواطنين بدأ في ضرب رأسه بالحديد إلى أن بدأ الدم يتدفق من رأسه، وهي الحالة التي زادت من تأجيج غضب واستنكار المحتجين. وأضاف المصدر ذاته أنه تم نقل المصاب إلى المستشفى رفقة عائلته لتلقي العلاج.

وحسب مجموعة من المتضررين، فإن موجة الاحتجاج استمرت طوال اليوم إلى أن تم إخبارهم بلقاء المسؤولين بالعمالة قصد تدارس كافة مشاكلهم.

في السياق ذاته أكد مصدر من مقاطعة عين السبع بأن رئيس المقاطعة قام بوضع مجموعة من الموظفين المقربين منه وحثهم على عدم تسجيل هؤلاء السكان، الذين كانوا مسجلين سابقا عندما كان يقطنون بالأحياء الصفيحية بالمنطقة. وأضاف المصدر ذاته بأن الموظفين التابعين للرئيس أخبروا السكان بأنهم إذا أرادوا التسجيل في الانتخابات المقبلة عليهم الإتيان بوثيقة تثبت التشطيب على أسمائهم من الحي الصفيحي الذي كانوا يقيمون به في وقت سابق.

وقد حاولت «المساء» الاتصال برئيس مقاطعة عين السبع لاستفساره عما وقع، لكن هاتفه ظل يرن دون إجابة.

Revue de Presse

الخبر
AL KHABAR

آباء وأولياء تلاميذ «خوان راموز خمينيز» يحتجون

شيماء بخساس

نظم مجموعة من الآباء وأولياء تلاميذ البعثة الإسبانية «خوان راموز خمينيز» بالدار البيضاء وقفة احتجاجية، أمس الثلاثاء، طالبوا فيها بإنصاف أبنائهم الذين تم طردهم من طرف البعثة.

وأكد الآباء أن المؤسسة قامت مؤخرا بطرد أبنائهم بشكل تعسفي، دون مراعاة أدنى شروط القانون الداخلي، في المقابل تؤكد إدارة المؤسسة أن الذين طردوا لم يحصلوا على النقط التي تخولهم الولوج إلى السنة الدراسية الموالية، الأمر الذي لم يقنع الآباء واعتبروه غير معقول.

وفي هذا الصدد، تقول إحدى الأمهات لـ«الخبر» إن البعثة قامت بطرد ابنها الذي لم يتعد سنه ثلاث عشرة سنة، حيث تفاجأت برفض المؤسسة تسجيل ابنها في الموسم الدراسي الجديد، بحجة أنه لم يحصل على النقط التي ستؤهله للالتحاق بالقسم الموالي.

وأضافت أن المشكل أعمق بكثير، فقد حاولت أن تدخل ابنها إلى مدرسة مغربية أخرى، إلا أنها رفضت ذلك، لأنه تلقى تعليما غربيا ولم يستطيع التأقلم مع المنظومة التربوية العمومية، مشيرة إلى أن أغلب تلاميذ البعثة الإسبانية لا يستطيعون التحدث باللغة العربية، وبالتالي لا يقدرون على التأقلم مع الوضع الدراسي الذي يبدو صعبا عليهم.

وتقول المتحدثة إنه من الممكن جدا أن يضيع مستقبل أبنائهم إن لم تستجيب المؤسسة إلى مطلبهم، وشددت على أن المدرسة رفضت فتح حوار معهم، قصد الوصول إلى حلول تنصف أبنائهم. وأكدت أن جميع التلاميذ الذين تم طردهم بشكل تعسفي لهم نفس الوضع، أي أنهم لا يستطيعون التأقلم مع المنظومة التربوية المغربية، والحل هو أن يعودوا إلى مدرستهم وإلى أصدقائهم، لاسيما وأن المدرسة لا تملك الحق في طرد أبنائهم.

وقرر آباء وأولياء التلاميذ خوض اعتصام مفتوح أمام باب المدرسة حتى يقوم مسؤولو المدرسة بإيجاد حل لأبنائهم، وأكدوا أنهم لن يستسلموا لأنهم لا يملكون حلا آخر سوى الاعتصام.

Revue de Presse de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
يومية سياسية
www.alittihad.press.ma

ZOOM زووم

لم يتوقف فرع مريرت للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب، عن خوض مختلف الأشكال والمعارك الاحتجاجية بمريرت وخنيفرة (وقفات، مسيرات، اقتحامات، اعتصامات، شل حركة السير.. (بغاية انتزاع الحقوق العادلة والمشروعة لفئة المعطلين، ومنها أساسا الحق في الشغل والتنظيم والكرامة، غير أن نداءات عضوات وأعضاء هذا الفرع ما فتئت تواجه باللامبالاة من جانب الجهات المسؤولة، كما أن جميع مراسلاته ظلت عالقة خارج تغطية الأذان الصاغية والحوارات السليمة.

معطلو مريرت يدخلون في إضراب إنذاري عن الطعام

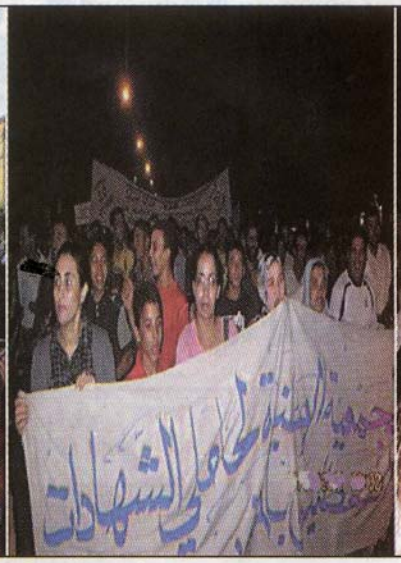

أحمد بيضي

لم يتوقف فرع مريرت للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب، عن خوض مختلف الأشكال والمعارك الاحتجاجية بمريرت وخنيفرة (وقفات، مسيرات، اقتحامات، اعتصامات، شل حركة السير.. (بغاية انتزاع الحقوق العادلة والمشروعة لفئة المعطلين، ومنها أساسا الحق في الشغل والتنظيم والكرامة، غير أن نداءات عضوات وأعضاء هذا الفرع ما فتئت تواجه باللامبالاة من جانب الجهات المسؤولة، كما أن جميع مراسلاته ظلت عالقة خارج تغطية الأذان الصاغية والحوارات السليمة.

وأمام استمرار منطق التجاهل لمطالب الجمعية، واعتماد مقاربة القمع والحصار في التعاطي مع الحقوق الإنسانية التي تضمنها المواثيق الدولية المصادق عليها وطنيا»، وجه فرع مريرت بلاغا للرأي العام المحلي والوطني، وهو يعلن فيه عن قراره بدعوة معطلي البلدة إلى الدخول في إضراب إنذاري عن الطعام، ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء رابع أكتوبر الجاري، داعيا ساكنة مريرت والهيئات السياسية الديمقراطية والنقابية والجمعوية والحقوقية، وكل الغيورين والمساندين، إلى دعم ومؤازرة «المضربين عن الطعام» من أجل حمل الجهات المسؤولة والسلطات المعنية على التعامل مع ملفهم المطلبي بالجدية المطلوبة، وقد هددوا بإمكانية التصعيد وجعل الإضراب مفتوحا إذا واصلت السلطات استخفافها بمطالبهم المطروحة.

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية، حسب مصادر متطابقة من بين المحتجين، بعد استنفاد جميع أشكال الحوار وتملص السلطات المحلية والإقليمية من إيجاد الحلول الناجعة لمطالب فرع المعطلين بمريرت، هذا الذي عاد فجدد، في بلاغه، تشبثه بالجمعية الوطنية إطارا شرعيا، مع إدانته لشتى أنواع القمع والحصار، وأساليب التهديد والتعنيف، الموجهة ضد إطار الجمعية والانتفاضات الشعبية المطالبة بالكرامة والعدالة الاجتماعية، ولم يُفته التعبير عن تمسكه بفضح كل التوظيفات والتعيينات المشبوهة القائمة على المحسوبية والزبونية، مع عزمه على الإقدام على ما يتطلبه الموقف من خطوات نضالية أكثر تصعيدا إلى حين إرغام الآذان الصماء على الاستجابة للمطالب المشروعة بعيدا عن لغة التسويف والمماطلة والوعود المهزوزة.

Revue de presse

الأحداث المغربية

مسيرة احتجاجية لسكان إملشيل

نظم العشرات من ساكنة جماعة قصر أودادي الواقعة فوق المجال الترابي لقيادة إملشيل التابعة لإقليم ميدلت مسيرة على الأقدام باتجاه مبنى ولاية بني ملال للاحتجاج على العزلة التي تحاصر سكان القصر وتتسبب في معاناة تتكرر كل سنة، خاصة في الأيام الممطرة. المحتجون طالبوا بإيجاد حل للمشاكل والعراقيل التي يخلقها واد أسيف ملول الذي يخترق مداشرهم مخلفا وراءه دمارا وخسائر جسيمة كلما حل موسم الفيضانات التي تدمر مزروعاتهم ومحاصيلهم بالكامل. كما طالب السكان كذلك بترميم المدرسة الوحيدة بالمنطقة والتعجيل بترميم الطريق غير المعبدة التي تربط منطقة قصر أودادي و مركز قيادة إملشيل.

ميدلت: محمد فكراوي

Revue de Presse du Co ts de l'Homme

kafapresse.com

إصابة 30 عنصرا من قوات الأمن في مواجهات مع دوار بالعرائش

أصيب أزيد من 30 عنصرا من رجال القوات العمومية ، خلال المواجهات وقعت مؤخرا بـــ " المحطة السياحية ميناء ليكسوس"،بالعرائش بسبب نزاع حول أرض. وقد تم نقل المصابين إلى المستشفى الإقليمي للامريم بالعرائش، فيما أحيل ذوو الإصابات البليغة على بعض المصحات بمدينة طنجة.

وتعود أسباب الواقعة، إلى الخلاف القائم بين ساكنة الدوار، الذي بني المشروع السياحي «المحطة السياحية ميناء ليكسوس» على جزء من أراضيه، وبين أصحاب المشروع «مجموعة أليانس دارنا»، وهو المشكل الذي عطل قيام عدة أشطر من هذا المشروع طيلة سنوات.

وكان سكان دوار رقادة القريب من مدينة العرائش، والمتاخم للموقع الأثري «ليكسوس» قد قرروا قبل حوالي 20 يوما خوض اعتصام بالأراضي موضوع النزاع، خصوصا بعدما أقدمت مجموعة «أليانس دارنا» على ضم حوالي 12 هكتارا إلى الـــ180 هكتارا، التي سبق أن انتزعتها منهم لإنجاز مشروعها السياحي، دون استشارة مالكي الأرض أو تعويضهم عن الملكيات التي انتزعت منهم، حسب ما يؤكد ساكنة الدوار.

وقد أعطى في فبراير 2006 انطلاقة أشغال تهيئة «المحطة السياحية ميناء ليكسوس»، التي يندرج إحداثها ضمن المحطات السياحية المشكلة لـــ «المخطط الأزرق»، الذي خُصص له غلاف مالي يناهز40 مليار درهم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

kafapresse.com

حركة فيسبوكية تدعو إلى تنظيم سيرات ضد الأحزاب

صدرت حركة أطلقت عليها اسم "الثورة السياسية" الفايسبوكية، بلاغ تدعو فيه أعضائها على الفيسبوك النزول إلى الشارع والتظاهر من أجل تحقيق مطالبها المتمثلة في استقالة المكاتب السياسية والتنفيذية للأحزاب المغربية.

وقالت الحركة أنا تهدف إلى تنظيم مسيرات سلمية بيضاء وصامتة في كل المدن والقرى المغربية " و أمام سفارات وقنصليات المغرب الموجودة بالخارج و ذلك يوم الأحد 23 أكتوب، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

و دعت الحركة، التي تضم شباب من أحزاب سياسية، المواطنين الذي سيشاركون في مسيراتها إلى ارتداء لباس أبيض وحمل لافتات بيضاء خالية من أية شعارات.

وأضاف بلاغ "الثورة السياسية" بأن حركتهم لم تأت لحل الأحزاب الوطنية السياسية، لأنهم مدركون ومؤمنون انها جزء لا يتجزأ من المكتسبات التاريخية للمغرب.معترفين أنهم ساهموا بما رأوا فيه سلبيتهم بشكل أو بأخر في تدهور البلد، مؤكدين أن المغرب محتاج إلى كافة رجاله و نسائه سواء كانوا داخل الوطن أو خارجه بكل انتماءاتهم الدينية و القبلية السياسية و الحركية للخروج مما اعتبروه حلقة مغلقة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

LaKome.com

بلطجية يعتدون على نشطاء من 20فبراير في مسيرة الحي المحمدي

الثلاثاء, 04 تشرين1/أكتوبر 2011 17:00
موقع لكم

مباشرة بعد نهاية مسيرة حركة 20 فبراير البيضاء بالحي المحمدي ليوم 02 أكتوبر، انهال مجموعة من البلطجية على شباب حركة 20 فبراير بالضرب والجرح مما نتج عنه إصابة العديد منهم بجروح متفاوتة الخطورة.

وحسب تصريحات للموقع أفاد أعضاء من الحركة بالبيضاء أن الاعتداء تم تحت أعين السلطات التي تم تحرك ساكنا بالرغم أنها تعرف نوايا هؤلاء البلطجية، وحسب النشطاء العشرينيين فليست هذه أول مرة يستعملون فيها البلطجية العنف ضد حركة 20 فبراير.

وندد نشطاء 20 فبراير بتأخر سيارات الإسعاف برغم تواجدها قرب المسيرة معتبرين تواجد سيارة الاسعاف مجرد ديكور داخل مسرحية مشتركة مع جهاز الأمن الذي كان بإمكانه إجلاء البلطجيين من بعيد بل واعتقالهم بتهمة حمل السلاح الأبيض المتمثل في العصي والهراوات والقطع الحديدية والحجارة.

وقال النشطاء في تصريحاتهم للموقع أن المسؤولين في مستشفى محمد الخامس رفضوا استقبال الجرحى إلا بعد دفع ثمن التشخيص والكشف مما اضطر الجرحى ومرافقيهم إلى الإعتصام من 8 ليلا إلى 11 وبعد الرضوخ لمطالب المعتصمين رفض الطبيب تسليم الشهادات الطبية بحجة أنه لا يتوفر على الطابع .

وحسب نفس المصادر فإن النشطاء المصابين هم كل من مراد قدوس وعبد الرحيم مكتفي الذي أصيب إصابة بليغة في رأسه نتج عنها غيبوبة متكررة تبين فيما بعد أنه اصيب بجرح باطني في الرأس، تطلب عودته الى المستشفى هذا الصباح.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

O.N.G.
المنظمات غير الحكومية

أخبار اليوم المغربية

بوعياش تطالب الناصري بالكشف عن كل مراكز الديستي

■ الرباط حنان بكور ■

طالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وزير العدل بـ«الإعلان عن كل المراكز التابعة لإدارة التراب الوطني (الديستي)»، ووضع مدونة سلوك لتحديد مهام واختصاصات موظفي هذا الجهاز الأمني السري الذي يثير كثيرا من انتقادات الناشطين الحقوقيين الذين يتهمونه بالتورط في العديد من التجاوزات. كما شددت المنظمة، التي ترأسها أمينة بوعياش، على ضرورة قيام النيابة العامة بزيارات مفاجئة لمقرات الديستي «قصد مراقبة سجلات الحراسة النظرية ومطابقة ما تتضمنه بحالة الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية».

كما عادت إلى التأكيد مجددا على «ضمان استقلالية القضاء بشكل يخوله المساهمة في الحكامة الأمنية» من خلال إعمال آليات المساءلة والمتابعة الجنائية في حالات التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاختطاف، و«إطلاق التشاور مع المجتمع المدني بخصوص إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب».

● التفاصيل ص 4

Revue de Presse du Conseil National des

أخبار اليوم المغربية

بوعياش تطالب الناصري بالكشف عن كل مراكز الاعتقال التابعة لـ DST

■ الرباط- حنان بكور ■

بالموازاة مع مناقشة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب مشروع قانون 35.11 المتعلق بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية من أجل منح إدارة مراقبة التراب الوطني صفة الضابطة القضائية، طالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وزير العدل بـ«الإعلان عن كل المراكز التابعة لإدارة التراب الوطني»، ووضع مدونة سلوك code de conduite لتحديد مهام واختصاصات موظفي إدارة مراقبة التراب الوطني وتقنين مسؤولياتهم كمكلفين بتنفيذ القانون والحفاظ على النظام العام واحترام المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال حملات مراقبة الهوية والاعتقال ووضع المتهمين تحت الحراسة النظرية.

كما طالبت المنظمة بـ«تفعيل دور السلطات المعنية بالمراقبة القانونية كالسلطتين التشريعية والقضائية في كل ما له علاقة بعمل إدارة مراقبة التراب الوطني المتعلق بإجراءات التصنت على المكالمات الهاتفية على المواطنين والمؤسسات». وكذا « دعوة إدارة مراقبة التراب الوطني إلى تنظيم التواصل مع وسائل الإعلام» واعتبار ما تتوفر عليه من معلومات لا يندرج في مجالها المحفوظ، وهو ما سبق أن أكدته هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي. فهناك مجموعة من المؤسسات امتنعت عن وضع الأرشيف والمعلومات التي تتوفر عليها رهن من كانوا يعملون من أجل الكشف عن الحقيقة المتعلقة بماضي الانتهاكات الجسيمة».

ودعت المنظمة في بيان لها كذلك إلى «تفعيل المقتضيات الواردة في قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بإعمال وسائل المراقبة القضائية وقيام النيابة العامة بزيارات مفاجئة لمقرات إدارة مراقبة التراب الوطني قصد مراقبة سجلات الحراسة النظرية ومطابقة ما تتضمنه بحالة الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية». و «مراجعة قانون المسطرة الجنائية بشكل يروم عدم اعتماد القضاء بشكل أساسي على محاضر الشرطة القضائية بما فيها إدارة مراقبة التراب الوطني في القضايا الجنحية واللجوء إليها فقط على سبيل الاستئناس كما هو الشأن بالنسبة إلى القضايا الجنائية»، ومن مطالب المنظمة أيضا «ضمان استقلالية القضاء بشكل يخوله المساهمة في الحكامة الأمنية من خلال إعمال آليات المساءلة والمتابعة الجنائية في حالات التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاختطاف، وإطلاق التشاور مع المجتمع المدني بخصوص إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب».

Revue de l'Homme

الشروق

منظمة حقوق الإنسان لا تعترض على منح «الديستي» صفة ضابط شرطة قضائية

قال بوبكر لاركو الكاتب العام للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان إن المنظمة لا تعترض على تخويل موظفي مديرية إدارة مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ«الديستي» صفة ضابط الشرطة القضائية كما جاء في مشروع القانون الذي تقدم به وزير العدل محمد الناصري مؤخرا أمام البرلمان. غير أن المنظمة تعتقد أن هذا التغيير يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات منها الإعلان من طرف وزير العدل بالبرلمان عن كل المراكز التابعة لإدارة التراب الوطني، ووضع «مدونة السلوك» لتحديد مهام واختصاصات موظفي إدارة مراقبة التراب الوطني وتقنين مسؤولياتهم كمكلفين بإنفاذ القانون واحترام المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال حملات مراقبة الهوية والاعتقال ووضع المتهمين تحت الحراسة النظرية. وأوضح لاركو أن المادة 20 من مشروع القانون الجديد الذي يحدد اشتغال إدارة مراقبة التراب الوطني في إطار مقتضيات قانونية «يجسد الانخراط في دينامية مسار إعمال مقتضيات الدستور الحالي في الباب المتعلق بالحكامة الأمنية والذي يتناول مبدأ سيادة القانون كرهان حقيقي تقيس به الدولة إرادتها السياسية». تتمة ص 4

Revue de Presse du Conseil

الشروق

عبرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عن عدم اعتراضها على تخويل مدير إدارة مراقبة التراب الوطني صفة ضابط الشرطة القضائية، وطالبت بضرورة مراجعة قانون المسطرة الجنائية.

منظمة حقوق الإنسان لا تعترض على منح «الديستي» صفة ضابط شرطة قضائية

■ ليلى خلوق

قال بوبكر لاركو، الكاتب العام للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إن المنظمة لا تعترض على تخويل مدير إدارة مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ«الديستي» صفة ضابط الشرطة القضائية كما جاء في مشروع القانون الذي تقدم به وزير العدل محمد الناصري أخيرا أمام البرلمان. وأوضح لاركو في اتصال مع «الشروق»، أن المادة 20 من مشروع القانون الجديد الذي يحدد اشتغال إدارة مراقبة التراب الوطني في إطار مقتضيات قانونية «يجسد الانخراط في دينامية مسار إعمال مقتضيات الدستور الحالي في الباب المتعلق بالحكامة الأمنية والذي يتناول مبدأ سيادة القانون كرهان حقيقي تقيس به الدولة إرادتها السياسية». واعتبر المسؤول الحقوقي أن منح إدارة مراقبة التراب الوطني صفة ضابط الشرطة القضائية سيساهم في تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب في حالات ارتكاب جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي، وسيدفع بالدولة لوضع قواعد جديدة لعمل المؤسسات تروم تأصيل المساءلة في نطاق القانون، والخضوع لرقابة السلطتين القضائية والتشريعية في سياق تحقيق العدالة الاجتماعية، مشيرا إلى أن هذا الإجراء سيوضح العلاقة التي تجمع إدارة مراقبة التراب الوطني والرأي العام من مجال السيادة المطلقة إلى مجال تقنين المسؤولية القانونية والخضوع للمراقبة القضائية وللمحاكمة في حالات الاعتقال.

وشدد الكاتب العام على أن هذا التغيير يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات منها الإعلان من طرف وزير العدل بالبرلمان عن كل المراكز التابعة لإدارة التراب الوطني، ووضع «مدونة السلوك» لتحديد مهام واختصاصات موظفي إدارة مراقبة التراب الوطني وتقنين مسؤولياتهم كمكلفين بإنفاذ القانون واحترام المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال حملات مراقبة الهوية والاعتقال ووضع المتهمين تحت الحراسة النظرية، مؤكدا على مدى ضرورة تفعيل دور السلطات المعنية بالمراقبة القانونية كالسلطتين التشريعية والقضائية على عمل إدارة مراقبة التراب الوطني المتعلق بإجراءات التصنت على المكالمات الهاتفية على المواطنين والمؤسسات. ودعا لاركو إدارة مراقبة التراب الوطني إلى تنظيم التواصل مع وسائل الإعلام واعتبار ما تتوفر عليه من معلومات لا يندرج في مجالها المحفوظ، مشيرا إلى أن هذا الأمر سبق أن أكدته هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي في كون مجموعة من المؤسسات امتنعت عن تقديم المعلومات التي تتوفر عليها من أجل الكشف عن الحقيقة المتعلقة بماضي الانتهاكات الجسيمة، وتفعيل المقتضيات الواردة في قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بإعمال وسائل المراقبة القضائية وقيام النيابة العامة بزيارات مفاجئة لمقرات إدارة مراقبة التراب الوطني قصد مراقبة سجلات الحراسة النظرية ومطابقة ما تتضمنه بحالة الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية.

وكانت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قد طالبت في بلاغ توصلت «الشروق» بنسخة منه، بضرورة مراجعة قانون المسطرة الجنائية بشكل يروم عدم اعتماد القضاء بشكل أساسي على محاضر الشرطة القضائية. ■

Revue

LE SOIR

Immobilier : l'AMDH dénonce la pratique du noir

AMDH La pratique des dessous-de-table est décriée par l'Association marocaine des droits humains, qui appelle à la mise en place d'un cadre législatif pour protéger le citoyen et lui permettre d'acquérir un logement décent.

KHADIJA SKALLI

L'Association marocaine des droits humains monte au créneau pour dénoncer, via un communiqué, la pratique dite du *« noir »* dans l'immobilier. Selon cette ONG, présidée par Khadija Ryadi, ce phénomène persiste toujours et limite l'accessibilité des citoyens à un logement *« décent »*. *« La pratique du paiement au noir est monnaie courante au Maroc. Les demandes de dessous de table sont exigées par les promoteurs immobiliers lors d'une acquisition d'un logement. Le citoyen se trouve contraint de verser des sommes énormes qui ne seront pas finalement déclarées. La proportion du noir peut atteindre jusqu'à 30 % du prix de vente. C'est trop !»*, dénonce Ahmed El Haïch, coordinateur de la Commission centrale des droits économiques, sociaux et culturels à l'AMDH. Et de poursuivre : *« L'État doit mettre en place un cadre législatif qui protège le citoyen et permettra plus de transparence dans les transactions immobilières »*. Cette pratique est un secret de polichinelle. Les professionnels transparents l'ont dénoncée à maintes reprises.

La Fédération nationale des promoteurs immobiliers (FNPI) a même élaboré une charte d'éthique qui stipule que le promoteur doit déclarer 100 % de la transaction immobilière, pour endiguer ce phénomène. Cependant, les promoteurs immobiliers qui y adhèrent sont rares. Ces derniers pointent le taux de la taxe sur les profits immobiliers jugé trop élevé (20 %).

« La pratique du noir existe mais à moindre intensité. C'est mieux qu'auparavant. On ne peut pas éradiquer ce phénomène du jour au lendemain; il faut du temps », souligne Youssef Iben Mansour, président de la FNPI. Et de poursuivre : *« Notre fédération a engagé une série d'actions dans ce sens. Nous avons élaboré la charte d'éthique à laquelle ont adhéré tous nos membres. Nous avons signé avec le ministre de l'Habitat et l'Instance centrale de prévention de la corruption une convention pour lutter contre la corruption et également la pratique du noir. Nous continuons sur ce chemin, pour atteindre l'objectif fixé. D'autre part, l'administration fiscale exerce son contrôle, ce qui contribue à la lutte contre ces pratiques »*.

« On ne peut pas éradiquer ce phénomène du jour au lendemain ; il faut du temps.», souligne Youssef Iben Mansour, président de la FNPI.

Par ailleurs, l'AMDH critique *« l'incapacité »* du gouvernement à répondre aux besoins des citoyens en termes de logement décent. Elle déplore le rythme de production d'unités d'habitat qui a connu un recul l'année dernière (226.425 unités en 2010 contre 259.517 en 2009).

Dans son communiqué, publié à l'occasion de la commémoration de la Journée mondiale de l'habitat, l'AMDH dénonce le phénomène de l'habitat menaçant ruine dans les anciennes médinas, notamment à Fès, où l'effondrement d'une bâtisse vétuste a causé en octobre 2010 la mort de cinq personnes. À noter que, à Fès, le phénomène de cet habitat-là touche près de 1.800 bâtisses.

L'ONG de droits de l'Homme déplore également la multiplication des bidonvilles au Maroc. *« Le nombre des familles vivant dans les bidonvilles est passé de 270 000 en 2004, année de lancement du programme national Villes sans bidonvilles, à 342 000 à fin 2010 »*, regrette l'AMDH. C'est dire l'échec total de ce programme étatique annoncé en grande pompe en 2004.

Cette Journée mondiale de l'habitat a été également l'occasion pour l'AMDH pour soulever de nouveau la problématique des sans domicile fixe (SDF) qui errent dans les rues. *« Le Maroc ne dispose d'aucune donnée sur le nombre de ses SDF et encore moins sur les conditions dans lesquelles ils vivent »*, s'indigne l'AMDH qui déplore l'absence d'une politique claire pour solutionner ce problème. ◆

Le nombre de ménages dans les bidonvilles est passé de 270 000 en 2004 à 342 000 familles à fin 2010, selon l'AMDH. C'est dire l'échec du programme Villes sans bidonvilles.

Journée mondiale

Le 17 décembre 1985, l'Assemblée générale des Nations unies décide de faire du premier lundi d'octobre de chaque année la Journée mondiale de l'habitat. Cette année, la Journée mondiale de l'habitat est célébrée le 3 octobre et coïncide avec la naissance du sept milliardième habitant de notre planète. L'occasion de dresser un état des lieux de nos villes. L'occasion également pour les dirigeants de rappeler l'existence du droit fondamental de tous à un logement décent. Le thème choisi pour cette journée mondiale de l'année 2001 est *« Les villes et les changements climatiques »*.

الصباح
يومية مغربية شاملة

ائتلاف جمعيات بالجديدة يحتج على تشغيل الطفلات

نفذ، أخيرا، ائتلاف يضم جمعيات منال لحقوق الطفل والمرأة وإنصاف وبيتي ومنتدى بدائل جسور وأمنستي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع الجديدة، وقفة احتجاجية أمام محكمة الاستئناف بالجديدة، ضد تشغيل الطفلات الصغيرات كخادمات في البيوت.

وفي هذا الصدد صرح عبد السلام العسال، عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن المشاركة في هذه الوقفة تحددها عدة اعتبارات حقوقية وقانونية وإنسانية، ذلك أن الأمر يتعلق بتعذيب طفلة في عمر الزهور بشكل «سادي» و«وحشي» وقتلها دون ذنب ارتكبته، إذ تم تشغيلها رغما عنها عوض أن تكون في موضعها الطبيعي وهو المدرسة. وأضاف العسال أنه «من الناحية الحقوقية يحظر تشغيل الأطفال، ومن الناحية القانونية يتم تجريمه، عندما يتعلق الأمر بتشغيل أطفال دون سن 15 سنة، كما أنه من الناحية الإنسانية من العار السكوت على جريمة نكراء من هذا الحجم، مبرزا أن الهدف من المشاركة في هذه الوقفة، تحسيس الرأي العام بخطورة ظاهرة تشغيل الطفلات في البيوت، والضغط من أجل متابعة الجانية التي قتلت خديجة ومعاقبتها طبقا للقانون تفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب».

وأكد محمد الأشقري، عن الجمعية المغربية منال لحقوق الطفل والمرأة بالجديدة، لـ«الصباح»، أن هذه الوقفة تأتي تزامنا مع بداية الاستنطاق التفصيلي، الذي تخضع له مشغلة مشتبه في قتلها خادمة قاصرا تبلغ من العمر 11 سنة في 26 يوليوز الماضي.

وأضاف الأشقري أنه في 17 من أكتوبر القادم ، سيتم الانتقال إلى إمنتانوت التي تعد مركزا للخادمات القاصرات، إذ ستقوم الجمعيات بنصب خيمة تحسيسية لحظر تشغيل الطفلات، كما سيتم نصب تذكار للطفلة الضحية خديجة أكودام التي تنحدر أصلا من إمنتانوت.

عبد الله غيتومي الجديدة

جانب من الوقفة الاحتجاجية (خاص)

Revue de Presse du Conseil National

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Droits des Femmes
حقوق المرأة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المغربية

تقودها عشر جمعيات نسائية منذ أربع سنوات

حملة لاستصدار قانون يحمي المغربيات من العنف الأسري

عبد الكريم ياسين

تواصل عشرة جمعيات نسائية بمختلف مناطق المغرب بشراكة مع منظمة حقوقية دولية غير حكومية "غلوبال رايت"، منذ الثلاثاء الماضي، بالرباط ، حملتها التناصرية التشريعية المكثفة من أجل استصدار قانون خاص يحمي النساء من العنف الأسري القائم على النوع الاجتماعي، التي تخوضها الجمعيات المذكورة منذ أربع سنوات بمختلف مناطق المغرب، من خلال لقاءات تشاورية مع ممثلي الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتدخل حملة المناصرة التشريعية في إطار الحوار الذي تجريه الجمعيات النسائية المذكورة، لتسريع وتيرة مسار مشروع قانون ضد العنف الأسري، وتفعيله وتجسيده على أرض الواقع حماية للزوجة والأبناء. وأكدت ممثلي الجمعيات النسائية، وهي جمعية أمل للمرأة والتنمية بالحاجب، وجمعية الأمان لتنمية المرأة بمراكش، وجمعية بابس للتنشيط الاجتماعي والاقتصادي بالحسيمة، وجمعية توازة لمناصرة المرأة بتطوان، وجمعية تفعيل المبادرات بتازة، وجمعية تافوكت سوس لتنمية المرأة باكادير، وجمعية تنمية وادي درعة بزاكورة، وجمعية المحامون الشباب بالخميسات، وفضاء واحة تافيلالت بالريصاني، ولجنة نساء ازطا بجمعية الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بالرباط أن الهدف من اللجوء إلى الفرق البرلمانية هو حث النواب والمستشارين على مساءلة الأجهزة الحكومية التي من شانها أن تحمي النساء من العنف الأسري حول مختلف القضايا المطروحة أمام هذه الأجهزة، وإعطاء دينامية قوية للمطالب النسائية، وحث البرلمانيين والمستشارين على تقديم مقترحات قوانين في هذا الشان.

من جانبها، قالت سعيدة الكوزي، المنسقة القانونية لمنظمة "غلوبال رايت"، بان القوانين الحالية غير كافية، وتعرف فراغا كبيرا في مجال زجر العنف الأسري، مؤكدة بان القانون المطالب إحداثه يرمي إلى حماية المرأة من العنف ومعاقبة كل مرتكب للعنف في حق المرأة مهما كانت وضعيته الأسرية.

وأوضحت سعيدة كوزي في لقائها مع "المغربية"، أن القانون الجنائي يشكل عقبة أمام النساء للاستفادة من الحماية في حالة تعرض ضهم للعنف ، مشيرة إلى أن مجموعة من الجمعيات النسائية المغربية، وبشراكة مع المنظمة الحقوقية الدولية، أعلنت عن اثنا عشر مطلبا حقوقيا نسائيا لوقف اضرار العنف الأسري الممارس على النساء يشير إليها ملصق الحملة الخاص بالتحسيس بمخاطر الظاهرة.

وتراهن الجمعيات النسائية على دخول مشروع القانون المقترح إلى البرلمان وإخراجه إلى حيز التطبيق، خاصة بعد تاخر إصدار قانون ضد العنف الزوجي، الذي كانت الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والأسرة والتضامن وعدت بإخراجه إلى حيز الوجود بالموازاة مع اليوم العالمي للمرأة الذي يواكب ثامن مارس من كل سنة.

ويهدف مقترح القانون، الذي جرى اقتراحه من طرف الجمعيات النسائية العشرة بمختلف مناطق المغرب، بشراكة مع المنظمة الحقوقية الدولية غير الحكومية "غلوبل رايت" ، إلى منع كافة أشكال العنف الممارس ضد النساء، وضمان التحري ومتابعة كافة أفعال العنف.

وحسب المادة الثانية من مقترح القانون، فإن هذا الأخير يتوخى أيضا ضمان معاقبة وتاهيل الجاني بكافة الوسائل بما فيها العقوبات البديلة، وضمان حماية دعم وتعويض النساء والأبناء إن وجدوا، إضافة إلى ضمان الموارد المادية والبشرية للسهر على تطبيق القانون بشكل فوري وفعال من طرف المؤسسات الخاصة والعمومية.

وتنطلق فكرة هذا القانون الذي يتضمن مقتضيات حمائية مدنية واخرى زجرية مدنية، حسب مقترحي القانون، من كون العنف الممارس في حق النساء واقع معاش في مجتمعنا الحالي، وهو ما تؤكده التقارير والإحصائيات الصادرة عن مختلف الجهات، فضلا عن كون القوانين القائمة غير كافية للحماية من العنف والتدخل لمنع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية وتعويض الضحايا.

المغربية

إحداث لجنة مشتركة لدراسة نقط الخلاف حول المشروع

مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء «معتقل» في وزارة العدل

عزيزة الغرفاوي

قالت نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، إن "مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء المبني على النوع الاجتماعي، قدم للأمانة العامة للحكومة في يناير 2010، وأن الأخيرة أحالته على وزارة العدل، لدراسته وإدخال التعديلات اللازمة عليه، مشيرة إلى أن هذا المشروع ما زال في رفوف الوزارة.

وأضافت الصقلي، في تصريح لـ"المغربية"، أن "وجود هذا المشروع بوزارة العدل حتى الآن، يعود إلى تضمنه مجموعة من الآليات والبنود الزجرية، يجب أن تصادق عليها الوزارة"، مبرزة أن وزير العدل التزم ببذل كل ما في وسعه لإخراج المشروع إلى حيز الوجود، وأنه تولى هذا الملف شخصيا.

وأفادت المسؤولة الحكومية أن لجنة مشتركة أحدثت بين وزارتي التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والعدل، تتكون من ممثلين عن كل وزارة، لدراسة ومناقشة النقط التي تشكل خلافا بين الطرفين.

وحول ما إذا كان المشروع سيرى النور خلال الولاية الحالية، قالت الوزيرة "نتمنى أن يتحقق ذلك، لكن المؤكد أن المشروع لن يتوقف، ولن يكون هناك تراجع إلى الوراء، وسيرى النور، سواء في هذه الولاية أو في أي ولاية أخرى".

وأشارت إلى أن هذا القانون يندرج في إطار الاستمرارية بالنسبة لإصلاح مدونة الأسرة، بهدف حماية النساء، مع الحرص على جعل الأسرة إطارا للحماية بالنسبة لكل أفرادها، خاصة الأطفال، مضيفة أن "القانون الجديد سيعالج موضوع العنف، انطلاقا من زوايا متعددة، ولن يستهدف الإضرار بأي طرف".

وأكدت الوزيرة أن "الأمر لن يتعلق، في جميع الحالات، بقانون للنساء ضد الرجال، بل بشراكة بين النساء والرجال، لمحاربة العنف الزوجي، على الخصوص، الذي يوجد على رأس قائمة باقي أشكال العنف ضد المرأة".

وفي مجال مناهضة تشغيل الطفلات كخادمات، اعتبرت الصقلي أن هذا المشروع يشكل "قطيعة مع الوضعية السابقة، لأنه لا يمنع، فقط، تشغيل الفتيات دون سن 15 سنة، بل ينص كذلك على عقوبات قاسية، قد تصل إلى الحكم بالسجن، سواء في حق الوالدين، أو الأسر التي تشغلهن، أو الوسطاء".

وأوضحت أن وزارة التشغيل صاغت هذا القانون على اعتبار أنه من اختصاصها، مشيرة إلى أن "المهم هو أن يرى القانون النور، ونتمنى أن يقدم قريبا إلى مجلس الحكومة"، موضحة أن "صعوبة هذا القانون تكمن في تطبيقه على أرض الواقع، لأنه يمكن أن تسهل مراقبة الأطفال، الذين يشتغلون في المصانع، لكن الأمر يصعب داخل البيوت، لوجود قانون يجرم انتهاك حرمة البيوت".

وأضافت "نقترح معاقبة كل من لم يبلغ عن تشغيل الخادمات الصغيرات في البيوت، سواء الجيران أو البقال، وعامة المحيط القريب"، مشيرة إلى أن تطبيق هذا القانون بشكل فعال يقتضي أن يغير المغاربة طريقة عيشهم، من خلال انخراط الزوج والأبناء في مساعدة الزوجة في أشغال البيت.

Revue de Pre...me

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Justice
العدالة

المساء
ALMASSAE

الوكيل العام في آسفي ينفي توقف التحقيق في وفاة كمال عماري والعائلة تعلن استعدادها التام للتعاون

المهدي الكَرّاوي

كشفت معطيات دقيقة في حوزة «المساء» أن الوكيل العام في محكمة الاستئناف في آسفي قد أبلغ رسميا عائلة كمال عماري، الذي توفي في ظروف غامضة أربعة أيام بعد مشاركته في مسيرة لحركة 20 فبراير يوم 29 ماي الماضي في آسفي، أن التحقيق القضائي الذي يباشره الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإشراف مباشر من الوكيل العام شخصيا لم يتوقف وأن التحريات اللازمة والمطلوبة للكشف عن حقيقة وظروف وفاته ما زالت قائمة.

وأشارت المعطيات ذاتها إلى أن الوكيل العام لدى استئنافية آسفي طمأن عائلة كمال عماري، في لقاء بها، أن أبحاث الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ما تزال مستمرة، مشيرا إلى أن أبحاثا موازية لمنظمات وهيآت حقوقية معنية، بدورها، بهذا الملف تعمل -حسب اختصاصها- قبل أن يضيف أن التحقيق القضائي في قضية كمال عماري لم يقفل بعد ولم يتوقف وما يزال ضباط الشرطة القضائية المكلفون بهذا الملف يباشرون عملهم بكل استقلالية وتجرد.

من جهته، قال محمد عماري، شقيق الراحل كمال عماري، إن العائلة تلقت بارتياح لقاءها الأخير مع الوكيل العام للملك، موضحا، في اتصال مع «المساء»، أن تلقي العائلة ضمانات جديدة من الوكيل العام بأن التحقيق في ظروف وملابسات وفاة كمال عماري ما يزال مستمرا «هو مؤشر اطمئنان كنا في حاجة إليه بعد شهور من الصمت وعدم تحرك الملف في اتجاه كشف الحقيقة»، على حد قوله. وأعلن المتحدث نفسه، باسم عائلة كمال عماري، عن استعداد العائلة للتعاون الكلي والتام مع رجال الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لتقدم البحث وتسريع الكشف عن حقيقة وفاته. وفي جواب عن سؤال لـ«المساء» حول عدم تعاون العائلة في السابق مع رجال التحقيق، قال محمد عماري إن ذلك يعود إلى الظروف النفسية الصعبة التي مرت منها العائلة، والتي صعّبت، بشكل كبير، على عدد من أفرادها تجاوبهم مع أسئلة المحققين، خاصة والدة الراحل كمال، التي كانت في حالة نفسية استحال معها وقتئذ الإجابة عن كل أسئلة البحث القضائي.

وشدد محمد عماري، في السياق ذاته، على استعداد جميع أفراد العائلة بدون استثناء للتعاون مع رجال الفرقة الوطنية للشرطة القضائية للإجابة عن كل تساؤلاتهم، خدمة لإظهار الحقيقة، بما في ذلك تسليمهم الدراجة النارية للراحل كمال من أجل إخضاعها لفحوصات علمية على علاقة بالفرضية التي تقول بتعرضه لحادثة سير، «رغم تشبثنا بأنه تعرض لاعتداء جسدي على يد رجال أمن تابعين لفرقة «الصقور»، يوم مشاركته في مسيرة لحركة 20 فبراير في شارع عبد الرحمان الوزاني، بتاريخ 29 ماي الماضي»، حسب قوله.

Revue de Presse du Conseil National des

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Prisons
سجون

أخبار اليوم المغربية

نقل مدير سجن تولال2 إلى آسفي على إثر فضيحة اغتصاب معتقلي السلفية

علمت «أخبار اليوم» أن مدير سجن تولال2، محمد الشرودي، تم نقله أول أمس الاثنين، إلى آسفي، ويُتوقع أن يكون ذلك بسبب الأحداث التي شهدها السجن بخصوص الادعاءات التي تحدثت عن تعرض أربعة أفراد من تيار ما يسمى بالسلفية الجهادية للتعذيب ومحاولة الاغتصاب. وقال عبد الصمد الإدريسي، المحامي بهيئة مكناس، إنه قد تأكد لديه خبر النقل، ولم يستبعد أن يكون راجعا إلى الأحداث التي شهدها السجن المذكور في غشت الماضي، حين نشر تقريرا يتهم فيه موظفيه بتعذيب ومحاولة اغتصاب كل من عبد الصمد المسيمي وعادل الفرداوي ومولاي عمر عمراني ونور الدين نفيعة، وهم من معتقلي السلفية الجهادية. واعتبر الإدريسي أن «خبر النقل إيجابي في حد ذاته»، مؤكدا أنه «إجراء تأديبي» اتخذه المندوب السامي على إدارة السجون حفيظ بنهاشم باعتباره «المسؤول الأول عن وجود انتهاكات بشكل مباشر أو غير مباشر». وطالب بأن تتبعه إجراءات أخرى منها أن يُحال «من تثبت في حقه جريمة التعذيب على القضاء»، كما طالب النيابة العامة التي فتحت تحقيقا في النازلة أن «تعلن عن نتائج البحث التي قامت بها».

Revue de presse

الصباح
يومية مغربية شاملة

سجين يطالب بدمج قضيتين

طالب أحمد ايراوين، الذي يقضي عقوبة حبسية بالسجن المدني بتارودانت تحت رقم 12756، من المحكمة الجنائية بأكادير بدمج ملفي قضية مخدرات يتابع في إطارهما. وقال ايراوين في اتصال مع "الصباح" إن محكمة أكادير كانت أدانته بعامين حبسا نافذا بعد متابعته بتهمة الاتجار في المخدرات. وذكر أنه قبل أيام من انتهاء العقوبة الحبسية حضر أشخاص اتهموه ببيع الحشيش وهو ما أدى إلى محاكمته من جديد وإصدار العقوبة الحبسية نفسها في حقه، وأوضح أن الأمر يتعلق بملف واحد أدين فيه سلفا.

وكشف أنه ظل يراسل كتابة الضبط بالمحكمة الجنائية بأكادير لما يزيد عن أربعة أشهر قصد دمج الملفين، وبالتالي إعفائه من قضاء العقوبة السجنية الثانية في إطار الملف المرجعي للقضية الأولى، خاصة أنه تم التعامل مع ملفات قضايا مشابهة بالطريقة نفسها، إذ تم دمج ملفات أصحابها. ويلتمس السجين ايراوين من كتابة الضبط دمج ملفيه حتى يغادر والسجن ويباشر الإشراف على شؤون زوجته وطفليه، خاصة أن صاحب البيت الذي يكتري قام بقطع الماء والكهرباء عن أسرته لأنه تخلف عن سداد السومات الكرائية لـ17 شهرا.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

معتقل بآسفي يشكو سوء المعاملة

وجه السجين عبد الفتاح توفيقي المعتقل (تحت رقم 12848) بالسجن المدني بآسفي بسجن شكاية إلى مندوبية السجون، جاء فيها جاء فيها:

»أتعرض لسوء المعاملة في هذا السجن، بحيث أني أصبحت أشكو من ضعف بصري ومرض في عيني، علما أن عددا من طلباتي لزيارة الطبيب تواجه بالإهمال من قبل إدارة السجن، خصوصا من طرف الموظف بالسجن المسمى عصام أسبري، الذي يحيل عليه مدير السجن هذه الطلبات. أصبحت أتعرض للاستفزاز والمضايقات التي وصلت إلى التعذيب النفسي، ما زاد في استفحال مرضي. لذا أطالب بفتح تحقيق نزيه في الموضوع للتمكن من الوقوف على سوء المعاملة التي أتعرض لها وحرماني من حقوقي الشرعية داخل السجن، واتخاذ اللازم في حق الموظف المذكور أعلاه لأتمكن من التمتع بكافة حقوقي المشروعة خصوصا زيارة الطبيب للكشف عني وتحديد أمراضي.

Revue de Presse du Conseil National

المساء
ALMASSAE

سجين يتهم موظفين بتعذيبه في سجن عين قادوس بفاس

فاس
لحسن والنيعام

قرر السجين رضوان الروزي (رقم الاعتقال:70435) رفع دعوى قضائية ضد موظفين بالسجن المحلي عين قادوس بفاس، على خلفية اتهامه لهم بـ«الاعتداء عليه». وطبقا لإفادات السجين، فإن ما يقرب من 20 موظفا، جرى إلحاقهم حديثا بالسجن، قاموا زوال يوم الخميس المنصرم بـ«مداهمة» زنزانته بالحي الجنائي بالسجن، وعمدوا إلى تكبيله، وجره إلى فضاء قريب من جناح النساء، قبل أن يقوم أحدهم بتوجيه سيل من الضربات الموجعة إليه، ما أسفر عن إصابته بكدمات.

وقال هذا السجين إنه لم يقم بأي مخالفة تستدعي ما تعرض له من «عقاب» من قبل هذه المجموعة من الموظفين، موردا أن الموظفين الجدد أرادوا أن يقدموا هذا «التنكيل» كـ«درس» لسجناء الحق العام في هذه المؤسسة السجنية.

وشجب أحد أفراد أسرة النزيل سوء معاملة السجين، وقال إن هذه السلوكات توحي بأن البون لا يزال شاسعا بين الخطاب الذي تروجه إدارة السجون حول أوضاع السجناء وحقوقهم، وبين ما يتعرض له السجناء، بين الفينة والأخرى، داخل زنازنهم. وطالب المصدر نفسه مندوب السجون بفتح تحقيق في النازلة.

ونفى مدير السجن لمحامي السجين أن يكون موكله قد قام بأي مخالفة. وحصل السجين على موافقة الإدارة للحصول على شهادة طبية تثبت آثار الاعتداء الذي تعرض له، لكن طبيب المصحة رفض منحه أي شهادة طبية.

وأشارت المصادر إلى أن الاعتداء على السجين خلف استياء عارما وسط سجناء الحق العام بالمؤسسة، ما دفع عددا منهم إلى الدخول في إضراب، تدخلت الإدارة لفضه وأقنعتهم بأنها ستتخذ ما يلزم من إجراءات لعدم تكرار مثل هذه الاعتداءات. وأوردت المصادر نفسها أن حوالي 60 سجينا مستعدون للإدلاء بشهاداتهم حول واقعة الاعتداء.

Revue de Presse du Conseil Natio

الخبر
AL KHABAR

مندوبية السجون تطالب معتقلي السلفية بـ«التوبة» وسلفي يهدد بنهاشم بالذبح

مصطفى لطفي

في الوقت الذي اشترط فيه مسؤولون من مندوبية السجون على معتقلي السلفية الجهادية داخل العديد من سجون المملكة، القيام بتحرير رسائل التوبة كشرط للإفراج عنهم وحل ملفاتهم، بدل طلبات العفو التي اقترحت عليهم في السابق، تشهد بعض المواقع الإلكترونية، التابعة لأنصار السلفية الجهادية على المستوى الوطني، حملة شرسة تنادي بالانتقام لاعتقال هؤلاء المتابعين، حيث وصل الأمر إلى حد التهديد بذبح المندوب العام لإدارة السجون حفيظ بنهاشم.

وحسب مصدر لـ«الخبر»، فإن نائب المندوب العام رفقة مسؤولين من المندوبية، طالبوا، خلال زيارة قاموا بها إلى العديد من سجون المملكة التي يعتقل فيها العديد من أتباع السلفية الجهادية، ممثلي المعتقلين بتحرير رسائل التوبة كشرط لحل ملفاتهم والإفراج عنهم مستقبلا، بدل طلبات العفو التي اشترطها المسؤولون المغاربة في وقت سابق.

وأضاف المصدر أن ممثلي المعتقلين على صعيد سجون المغرب، رفضوا هذه المبادرة واعتبروها إذلالا لهم، لأن طلب التوبة، حسب قولهم، يلتمس من مذنب ويخرج صاحبه من الإطار القانوني إلى آخر معنوي، موضحين أن طلب العفو يشكل مسطرة قانونية وقضائية يلجأ إليها أي مواطن، سواء أنصف أو ظلم من لدن القضاء.

تتمة الصفحة 4

Revue de Presse du Conseil National

الخبر
AL KHABAR

مندوبية السجون تطالب معتقلي السلفية بـ«التوبة» وسلفي يهدد بنهاشم بالذبح

تتمة الصفحة الأولى

مصطفى لطفي

وشدد المصدر ذاته على أن علاقة الدولة بمعتقلي السلفية الجهادية تزداد تأزما، بعد أن أقدم معتقلون سابقون وبعض الأسر التي لا زال أبناؤها في سجون المغرب، على نشر صيغ تصعيدية وعنيفة ضد الدولة، مهددين المسؤولين بالمواجهة، وصلت إلى حد تهديد أحد أنصار الفكر الجهادي علنا بذبح حفيظ بنهاشم، انتقاما لاعتقال زملائه، مشيرا إلى أن هؤلاء المنتسبين إلى هذه المواقع يستعملون أسماء توحي بانتمائهم الجهادي، ويبررون هذه المواقف تحت مسميات الانتقام من سنوات الاعتقال ومواجهة الطواغيت.

Revue de Presse du Conseil National

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Gouvernance
حكامة

الخبر
AL KHABAR

هيأة حماية المال العام بالمغرب تهدد برفع دعوى قضائية ضد وزير الفلاحة

تفجر فضيحة جديدة في صفقة تفويت الأراضي الفلاحية للدولة

الخبر

عبد الرحيم نذير

كشفت وثائق حصلت عليها «الخبر» عن فضيحة جديدة تهم تفويت آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية للدولة، بطرق مشبوهة لشركات مغربية وأجنبية.

وأثبتت الوثائق أن عملية تفويت أراضي الشطر الثالث من الشراكة بين الدولة والخواص تمت خارج القانون، حيث استفادت منها شركات لا علاقة لها بالقطاع الفلاحي، رغم أن طلب العروض الذي أعلنت عنه الوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية، يفرض مجموعة من الشروط الواجب على المقاولات المستفيدة احترامها، خاصة ما يرتبط بتجربة الشركة في المجال الفلاحي، وقدرتها على التدبير الجيد للأراضي التي ستستفيد منها.

وأظهرت الوثائق أن عددا كبيرا من الشركات العاملة في مجالات بعيدة عن الفلاحة، استفادت من مئات الهكتارات من الأراضي الفلاحية في مختلف المناطق، إذ منها شركات تشتغل في العقار، وأخرى في مجال الطباعة، وثالثة في قطاع النقل، ورابعة في مجال الخدمات، إلى غير ذلك من القطاعات الأخرى التي ليست لها أي علاقة بالقطاع الفلاحي.

وجاءت على رأس لائحة الشركات المستفيدة من الصفقة الأخيرة لتفويت الأراضي الفلاحية للدولة، شركة «سيكويا» التي فازت بأزيد من 100 هكتار من الأراضي الموجودة بمنطقة الخميسات، والمندرجة في خانة المشروع «رقم 102853»، وقد حصلت هذه الشركة التي تنشط في مجال الطباعة وتجارة الورق، والتي كشفت الوثائق أنها مثقلة بالرهون والحجوزات البنكية على حصة 33 في المائة من المشروع، الذي تقاسمته مع «ش أبوبكر بلكوْرة وشركة «الكتيبة إلفاج».

وتمكنت شركة أخرى تنشط في مجال العقار، وهي شركة «CMGI» والتي لا يتجاوز رأس مالها 100 ألف درهم، على أزيد من 100 هكتار في منطقة سطات، وذلك في إطار المشروع «رقم 063837»، وتفيد المعطيات التي حصلت عليها «الخبر» أن هذه الشركة تأسست سنة 2008، ولم تنجح في القيام بأي نشاط عقاري مهم، إلى حدود استفادتها من الأراضي الفلاحية للدولة.

ومن الأمور المثيرة، التي كشفتها الوثائق الجديدة، حصول شركة ذات مسؤولية محدودة تنشط في مجال نقل البضائع وتحمل اسم «سونيل ج ب» على أزيد من 100 هكتار بمنطقة بنسليمان، في إطار المشروع «رقم 061216»، رغم أن رأسمالها لا يتجاوز 10 آلاف درهم، وقد أفادت التحريات التي قامت بها «الخبر» حول هذه الشركة، بأنها لم تقم بأي نشاط يذكر منذ تأسيسها سنة 2000.

تتمة الصفحة 4

شواهد مستخرجة من السجل التجاري لبعض الشركات الفائزة بالصفقة

مزيز أخنوش

أحمد حجاجي

Revue de Presse du Co

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Histoires et Mémoires
تاريخ و ذاكرة

Libération
04/10/11

Le cas de la guerre du Rif-1921-1926 : Crimes internationaux et droit des victimes à réparation(I)

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

L'objectif de cette thèse de
doctorat soutenue par Mustapha Ben Cherif à l'Université de Perpignan Via Domitia est d'examiner les faits illicites (guerre chimique)
reprochés à l'Espagne et à la France, commis lors de la guerre du Rif (1921-1926). Après sa défaite cuisante à Anoual, l'Espagne décida de se venger du Rif avec l'appui de la France, sans les attaques
chimiques et l'aviation, la défaite et le déclin de la jeune république du Rif seraient inconcevables. Les
conséquences générées par la guerre chimique furent horribles aussi bien pour la santé que pour l'environnement, surtout, par leurs effets cancérigènes d'après l'OMS. La réflexion s'est focalisée sur l'étude du droit de la guerre, des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité, à partir du droit et de la jurisprudence
internationale et interne,
ainsi leur imprescriptibilité dans les systèmes juridiques différents. Il ressort que la guerre du Rif a causé des
dommages pour les victimes. Il s'agit d'un «crime d'Etat», qui échappe à la «pénalisation», mais rien n'empêche d'engager la responsabilité de l'Etat. Certes, deux modes juridictionnels sont
envisageables pour une
réparation juste et intégrale des victimes, l'un est
international par la saisine de la Cour internationale de
justice, l'autre est national par le recours à la juridiction
administrative. Le traitement juridictionnel du différend, n'est pas la voie idéale, les parties litigieuses, pourraient se
concilier pour une solution politique, sur la base des
négociations sincères
et fiables.
La présente étude se veut une contribution à un débat; lequel débat puise sa source dans le vif intérêt, à la fois personnel, politique, historique et scientifique, porté au sujet de crimes internationaux, intérêt né dans le contexte de questions posées au Maroc pendant la dernière décennie relative à la prolifération intensive des maladies de cancer dans la zone du Rif. Il s'agit donc d'une réflexion qui entend appréhender la réalité de la guerre menée par la France et l'Espagne contre le Rif entre 1921 et 1926.
L'itinéraire assigné à cette recherche s'est avéré d'une grande complexité compte tenu de

05/10/11

l'exhaustivité du thème. Il porte sur les crimes internationaux, le droit des victimes à réparation ayant comme échantillonnage : la guerre du Rif qui s'est déroulée entre 1921 et 1926. Il s'agit tout d'abord d'aborder un certain nombre de « faits » qui reviennent au début du XXe siècle, de les situer dans une perspective d'ordre juridique. Le but est de déterminer et de qualifier les actes guerriers de l'Espagne et de la France commis contre le Rif. S'agit-il des crimes de droit international ? Dès lors, les faits liés à la guerre du Rif, s'inscrivent-ils dans le cadre de crimes contre l'humanité ? De crimes de guerre ? Crime d'agression ? Ou encore crime de génocide ? Et quels en seraient les recours judiciaires auxquels pourraient éventuellement recourir les victimes de crimes internationaux relatifs à des faits qui remontent à la période coloniale (1921 - 1926) ? Quelles poursuites pénales ou actions civiles pourrait-on engager contre des auteurs dont on a perdu la trace et qui, le plus souvent sont décédés ? D'autant plus que les plaintes pénales ne pourraient être portées ni devant la justice internationale pénale (la Cour pénale internationale), ni devant les tribunaux répressifs nationaux ; ce qui laisse supposer que pour le cas de la guerre du Rif, les recours judiciaires pénaux ne pourraient être mis en œuvre.

Il est prouvé que les crimes dont le Rif fut victime (population et environnement), étaient généralement commis à l'occasion d'attaques généralisées et systématiques par la France et l'Espagne pour des considérations politiques, au moyen d'armes non classiques, à savoir les gaz toxiques, prohibés par le droit international (coutumier et conventionnel) en vigueur à l'époque : Conventions de La Haye de 1899 et 1907, le Protocole de Genève de 1925.

Dès lors, nous étions ainsi amenés à vérifier si les «faits illicites», commis à l'occasion de la guerre du Rif, sont générateurs de la responsabilité internationale et administrative des Etats ? Les notions de dommage et de réparation furent abordées dans le but d'attirer l'attention sur une période historique relevant du passé ayant entraîné des effets qui, au vu de leur gravité, ne pourraient être soumis à l'oubli, du fait même qu'il s'agit d'un «fait criminel» continu non couvert par la prescription.

Les «faits illicites», reprochés aux deux puissances protectrices (France et Espagne), suscitent d'importantes questions liées à la charge de preuves, à l'imprescriptibilité, au droit applicable et aux juridictions compétentes (nationales ou internationales).

Qui serait habilité à porter plainte ou engager des actions ? De quelle nature seraient-elles, individuelles ou collectives ? A qui incombe la réparation des dommages? Selon quelles modalités ?

A toutes ces interrogations, on ne pourrait faire l'économie d'une étude plus au moins détaillée de sous-aspects en référence au droit, à la jurisprudence et à la doctrine.

Pour ne citer que la France, puissance impliquée dans la guerre du Rif, le droit français ne reconnaît pas les crimes de guerre, principe inspiré de la doctrine militaire française, en raison sans doute de son passé colonial.

Après définition et énumération des crimes internationaux comme champ d'étude limité expressément aux crimes de guerre, crimes contre l'humanité et crime d'agression. J'ai procédé à l'analyse des instruments de répression des crimes internationaux sur les plans national et international.

Il importe de noter qu'il n'existe aucune définition du crime international, officiellement reconnue. Le crime international est qualifié comme tel pour deux raisons : la première réside dans son incrimination par un texte international, la seconde dans l'atteinte portée par ce crime à la communauté internationale.

Ensuite, on s'est interrogé si les actes militaires constituent des crimes internationaux. Si tel est le cas, à qui doit-on les imputer? A l'Etat ou aux individus? Ou bien à l'Etat et aux individus ? Sont-ils imprescriptibles? Quel en est le droit applicable?

Sachant tout de même que ce sont les individus et non des entités abstraites qui commettent des crimes internationaux, quoique généralement pour le compte des Etats. Seules les personnes physiques peuvent comparaître devant une juridiction pénale internationale ou

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

nationale, l'Etat entité abstraite, ne pourrait être condamné pénalement. Or, la responsabilité pénale internationale des auteurs d'un fait illicite n'exclut pas la responsabilité de l'Etat.
Nous avons signalé, au passage, que les responsables de ces crimes collectifs ou crimes de masse (maréchaux, généraux et soldats), sont tous morts. L'objectif que nous nous sommes fixé ne se contente pas d'en déterminer la responsabilité pénale individuelle d'un quelconque responsable, mais surtout identifier, sur la base de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité, la responsabilité de l'Etat, comme étant des faits générateurs de cette responsabilité étatique pour faute de service. Les actes reprochés à l'Espagne et à la France, sont des agissements des services publics (les armées), constituent a fortiori des fautes de service ; la responsabilité des Etats est donc est évidente. Elle est susceptible d'une double qualification : internationale et administrative. La responsabilité de l'Etat, qu'elle soit administrative ou internationale, répond à un schéma identique. Dans le cas des crimes de droit international, la responsabilité de l'Etat n'est pas exclue en droit administratif.

Construction de la
problématique

Monsieur le Président, Messieurs les membres du jury

A ce niveau, nous avons mis l'accent sur les traits caractériels de la guerre du Rif, la situation politique et socio-économique de la zone du Rif précolonial, et les changements survenus autant pour le Maroc que pour le Rif.

Nous avons relevé que sur le plan politico-institutionnel, l'autorité du pouvoir central affaibli, constamment confronté aux luttes internes, ne pouvait s'exercer sur l'ensemble du territoire marocain. En effet, le pouvoir, de manière continue, disputé, voir partagé avec un autre sultan concurrent déniant la légitimité du trône du sultan en place. Parallèlement, nous avons signalé la dualité socioéconomique du Maroc précolonial caractérisé par deux modes de production : un mode de production Makhzen et un mode de production communautaire (Qbila).

Le processus de colonisation du Maroc se présente sous un double aspect: l'aspect pacifique qui consiste en une incursion économique et celui militaire. Suite à quoi furent occupées par la France en 1907 les villes d'Oujda et de Casablanca. Celle de Fès interviendra quatre ans plus tard, le 4 Mai 1911.

En revanche, l'Espagne, hormis quelques territoires occupés dans la zone Nord, n'arrivait pas à soumettre le Rif sous son hégémonie. Elle s'est heurtée, à partir de 1909, à une résistance déterminée de tribus rifaines.

Sous la conduite de Mohammed Abdelkrim El Khattabi, la résistance rifaine réalisa au cours de l'année 1921 de nombreuses victoires. Elle remporta le 31 mai de la même année , la bataille à Dhar Oubarane, suivie de celle d'Ighriben le 20 juin 1921. Quant à la bataille d'Anoual, survenue le 21 juillet 1921, l'armée espagnole y connut une véritable déconfiture.

Au congrès général des chefs de tribus rifaines tenu à Tafrssite juste après le désastre d'Anoual, Mohammed Abdelkrim El Khattabi sera à l'unanimité élu chef de la jeune «République du Rif « autoproclamée. Reconnu «leader» par le monde islamique, fut invité ès qualité au congrès du Caire tenu a la fin de 1925, et par Ibn Saoud à titre de «Souverain « du Maroc au congrès de la Mecque. Le Rif connut alors, sur les plans politique et militaire un changement profond. De la « guerre civile », il passa à l'unité et à la résistance armée.

L'année 1924 fut fatale pour le Rif. L'Espagne, pour venir à bout de la résistance rifaine, n'eut aucun scrupule à faire usage intensif et multiple d'armes chimiques ; les aviateurs (Français, Espagnols, Américains, Belges et Italiens) n'ont épargné ni villages, ni souks de femmes.

Après une courte trêve, une double offensive intervient après l'échec des pourparlers de paix au congrès d'Oujda en avril-mai 1926 entre la délégation rifaine et les représentants de la coalition franco-espagnole ; la paix fut impossible. La guerre reprit, les deux puissances protectrices du Maroc officiel mobilisèrent 800.000 soldats, 60 généraux, 32 divisions et 44

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

escadrilles d'aviation. Abdelkrim fut contraint à la reddition aux Français, survenue le 26 mai 1926 suite à l'»aman « (engagement, sécurité) du colonel Corap au chérif Hmidou l'Ouazzani, consacrant la fin de la jeune «République du Rif» restée présente dans l'histoire et la mémoire collective. L'usage d'armes chimiques dans la guerre du Rif est une réalité incontestable, ne pourrait être occultée, ni par la l'Espagne, ni par la France, et encore moins par le Maroc officiel.

Nous avons tenu à préciser que l'OMS avait d'ores et déjà confirmé que la plupart des agents chimiques létaux (ypérite et phosgène) utilisés au cours de la Première Guerre mondiale étaient des irritants pulmonaires. Les personnes exposées à l'ypérite ne pouvaient alors échapper à leurs effets cancérigènes. Le taux de mortalité (80%) par cancer du poumon et de la plèvre relevé chez les anciens prisonniers de guerre britanniques intoxiqués par l'ypérite pendant la première guerre mondiale 1914-1918, ont à tout jamais, imprégné la mémoire collective.

Il apparaît que les faits reprochés à l'Espagne et la France ont été commis pour des fins politiques en temps de guerre. Ce sont donc des violations graves dirigées contre la zone du Rif, qualifiées de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité ; considérées comme infractions internationales, imprescriptibles. Le Rif a subi un dommage collectif, né d'un fait illicite de guerre chimique susceptible d'engager la responsabilité internationale comme administrative des deux Etats. A ce propos, nous avons envisagé que les victimes potentielles des actions en réparation, sont l'Etat qui pourrait exercer une requête étatique devant la CIJ (la protection diplomatique), et le groupe d'individus (associations) qui pourrait également présenter une action collective par la saisine de la juridiction administrative.

Après avoir, examiné dans un chapitre préliminaire, le contexte politique et socio-économique du Rif, avant et pendant le Protectorat, et les faits liés à la guerre du Rif allant jusqu'à 1926; nous sommes entrés dans le vif du sujet divisé en deux parties.

Pour plus d'éclairages, nous avons consacré la première partie aux crimes internationaux. Nous y avons traité et analysé les crimes de guerre, le crime d'agression et les crimes contre l'humanité au vu du droit international et du droit interne, la démonstration de leur interdiction et leur incrimination. Il s'agit des crimes qui concernent, plus particulièrement, les violations massives des droits de l'Homme et du droit humanitaire. Nous avons aussi, démontré que le conflit armé survenu au Rif relève d'un conflit armé international et les résistants rifains ont le statut de combattants. Ainsi, nous avons rappelé que la qualité du mouvement de libération nationale est avant tout la représentativité d'un « peuple » au nom duquel la lutte est engagée contre l'occupation partielle ou totale.

Quant à la deuxième partie, nous nous sommes fixés comme objectif de résoudre les problèmes d'ordre juridique relevés tant au niveau de la forme (conditions de recevabilité) qu'au niveau contenu ayant trait aux actions d'être engagées par les victimes contre les Etats responsables des infractions commises lors de la guerre chimique contre le Rif (1921-1926) ; ce qui revient à définir le statut des victimes gazées à partir du droit international humanitaire, du droit international public et du droit national. Ainsi, l'écoulement du temps n'affecte pas la mise en exercice des enquêtes et des poursuites judiciaires. En droit international public, comme en droit administratif, un des crimes internationaux peut faire l'objet d'une qualification multiple : pénale, administrative et internationale. L'affaire des victimes de la guerre du Rif peut donc être élevée au rang international par l'exercice de la procédure de la protection diplomatique, que l'Etat marocain doit endosser ; mais les chances sont probablement très faibles en l'espèce, les intérêts politiques rendent difficile une telle motivation. Les victimes peuvent s'émanciper de la « tutelle » étatique pour les représenter internationalement devant la CIJ, le recours à la saisine de la juridiction administrative nationale paraît plus prometteur et mériterait une attention particulière.

(A suivre...)

Revue du Conseil National des droits de l'Homme

Libération

Le cas de la guerre du Rif-1921-1926 : Crimes internationaux et droit des victimes à réparation(2/3)

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

3- La thèse : un espace méthodologie de travail

Monsieur le Président, Messieurs les membres du Jury.
Dans la perspective de la préparation de ce travail, nous avons pris la mesure de consulter, avec la rigueur nécessaire, l'important des écrits et archives relatifs à la guerre du Rif, ainsi qu'une importante documentation portant sur le droit des conflits armés, le droit international public, le droit humanitaire, le droit international pénal et le droit administratif.
L'approche méthodologique adoptée vise l'examen des faits politiques et socio-économiques du Maroc précolonial et sous protectorat. Elle tend à démontrer que le régime de protectorat institué au Maroc avait ses propres spécificités. Son institution dans la zone d'influence espagnole, entreprise épineuse au début, s'est réalisée par la force des armes chimiques déversées lors des combats pour s'assurer le triomphe, longtemps inaccessible, sur la résistance rifaine. L'approche entend présenter les fondements du protectorat, et souligner les particularités de la révolution rifaine, ses origines et les instances de la jeune «République du Rif «, jusqu'à la reddition de son chef Mohammed Abdelkrim El Khattabi.
Comme déjà annoncé, l'approche pour laquelle nous avons opté, se veut plus analytique que normative. Elle se propose d'analyser les faits dans leur dynamique, en particulier ceux en rapport avec la pratique des hommes, des responsables et des Etats, quand il s'agit de la guerre ou d'un conflit armé. A la différence des écrits des juristes utilitaires, le travail soumis à votre appréciation est à la fois descriptif, analytique, et également perspectif ; fondé sur l'observation et l'analyse des faits dans leur contexte historique pour pouvoir en déduire des conclusions personnelles pertinentes, évitant ainsi toute approche réductrice se limitant à la description et l'explication, au lieu de poser les vrais problèmes liés à la guerre du Rif au vu du droit et d'en proposer les solutions persuasives et prospectives. C'est à ce niveau d'ordre méthodologique que réside notamment notre apport et ce qui pourrait, à notre sens, présenter une valeur ajoutée.
Pour atteindre un tel objectif, nous nous sommes posé trois questions fondamentales :
Analyser quoi ? selon quelle approche ? et pour quelles fins ?
Lesquelles interrogations renvoient nécessairement à trois étapes de la recherche :
-Délimitation du domaine de la recherche ;
-Sélection des modalités d'approches adoptées pour l'étude du sujet et retracer les principales définitions qui cadrent le travail ;
- Définition des objectifs-cibles que l'on souhaite atteindre.
Le sujet de crimes internationaux et droit des victimes à réparation : le cas de la guerre du Rif 1921-1926, est traité en trois points : du protectorat à la guerre du Rif (chapitre préliminaire), les crimes internationaux et le droit des conflits armés (première partie) et enfin la responsabilité des Etats du fait illicite de guerre et le droit des victimes à réparation (deuxième

partie).
Dans le chapitre préliminaire, nous avons de manière systématique examiné les caractéristiques de la société marocaine en général, et celles du Rif en particulier, avant l'institution du régime du protectorat jusqu'à la guerre du Rif (1921-1926).

Le plan colonial, mis au point par la France et l'Espagne, ayant pour objectif essentiel l'occupation de territoires marocains, n'a pas eu autant de succès, du moins dans la zone du Nord du Maroc. L'Espagne, s'est en effet, avérée incapable de donner, malgré les guerres déclenchées, au traité de protectorat français, une réalité de fait. Sa politique militariste, vouée toutes les fois à l'échec, a généré une résistance de plus en plus aguerrie et contribué à son ascendant.

La défaite de l'Espagne à Anoual et ailleurs, fut très mal vécue par les autorités politiques et militaires espagnoles. Un changement profond fut alors opéré au niveau de la stratégie militaire se traduisant, par l'abandon de moyens de guerre classique, au profit d'une nouvelle génération d'armes modernes, n'excluant pas les armes chimiques ou gaz toxiques.
Lesquelles armes chimiques, (phosgène et ypérite ou gaz moutarde), comme prouvé ont été utilisées de manière systématique, durant la guerre du Rif par la France et l'Espagne contre les civils rifains entre 1921 et 1926. Nombreux sont les documents historiques et militaires qui en ont fait l'écho.

Nous avons établi une certaine ressemblance entre les données offertes par l'OMS, relatives aux conséquences des armes chimiques employées lors de la Première Guerre mondiale et celles que présentent l'emploi de l'ypérite et le phosgène durant la guerre du Rif. J'ai induit d'importantes précisions sur l'impact que pourrait avoir, à long terme, l'utilisation d'armes chimiques. A ce niveau, il est fait mention de maladies chroniques causées par l'exposition aux agents chimiques et biologiques ; effets à retardement sur les personnes directement exposées aux agents chimiques et biologiques, création de nouveaux foyers de maladies infectieuses et d'effets liés à des modifications écologiques
Selon les experts de l'OMS, les effets, suscitant le plus d'inquiétude, résident dans : la cancérogénèse, la tératogenèse et la mutagenèse. Ils ont également soulevé « la fréquence du cancer des voies respiratoires, nettement supérieure à la normale parmi les anciens combattants exposés à l'ypérite lors de la Première Guerre mondiale, un accroissement considérable de la fréquence de cas, atteint par le même type de cancer, signalé chez les travailleurs de fabriques d'ypérite pendant la Deuxième Guerre mondiale.

Nous avons dans la première partie de ce travail, souligné l'importance que représentait le respect du droit des conflits armés lors des hostilités devant les horreurs qu'entraînent les actes guerriers.
Les actes commis par les militaires pour le compte des Etats à l'occasion d'un conflit armé international ou interne sont qualifiés de crimes de guerre et sont parfois aussi des crimes contre l'humanité. Le crime de guerre n'existe qu'une fois commis dans un conflit armé, international ou interne. Il est aussi un type de crime contre l'humanité, souvent les crimes de guerre se rapprochent de crimes contre l'humanité.

Il ressort de l'étude abordée que les crimes du droit international et le droit des conflits armés, le droit international comme le droit interne obligent les Etats à réprimer les crimes de guerre et les crimes contre l'humanité. L'écoulement du temps n'entraîne pas une quelconque prescription et ne constitue pas un obstacle pour rendre la justice pénale ou civile.
Le système répressif international a évolué de façon considérable depuis les années 90 à travers la création de juridictions ad-hoc et permanentes, c'est la transition de la ponctualité à la permanence. Il complète les juridictions nationales pour constituer toutes les deux une hétérogénéité des systèmes de par la cœxistence de différentes juridictions: nationales et internationales, offrant aux victimes les possibilités et les opportunités de défendre leurs intérêts dans un espace judiciaire devenu ouvert, par la sélection des juridictions et en présence de juges aptes à exercer leur pouvoir de juridiction. L'histoire du droit et des

Revue de presse du Conseil national des droits de l'homme

institutions révèle que la justice pénale internationale a toujours été sélective, en raison de limiter les poursuites aux « gros poissons », c'est-à-dire les grands criminels ou hauts responsables. Par ailleurs, elle vise davantage les personnes que les Etats.

Dans le cas de la guerre du Rif, nous avons relevé d'innombrables violations, telles les attaques massives, généralisées et disproportionnées sans distinction aucune entre objectifs militaires et civils constituant des actes fort pertinents s'insérant dans le cadre des crimes de guerre et de crimes contre l'humanité. Commis par des Etats à grande échelle pour des motifs politiques. Les faits reprochés à l'Espagne et à la France répondent, de ce fait, à la définition du crime de guerre et de crime contre l'humanité. Les bombardements de souks (marchés) et de villages sont des actes constitutifs de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité. Les responsables politiques et militaires des deux pays, présumés protecteurs du Maroc, ont violé les règles qui interdisent d'attaquer les civils avec intention, de causer des maux superflus ou d'attaquer des objectifs non militaires. Ces actes ont causé la mort des civils à court terme et sont à l'origine de la prolifération de maladies graves, tels les cancers, conséquence des bombardements chimiques massifs et indiscriminés menés contre les villages et les souks (marchés) d'après l'archive du service historique de la défense à Paris, que nous avons pu consulter. Les deux puissances protectrices, par l'emploi des gaz toxiques dans le conflit armé qui s'est déroulé au Rif entre 1921 et 1926, ont transgressé les lois et coutumes de la guerre, y compris les Conventions de La Haye de 1899 et 1907, le Protocole de Genève de 1925 et les règles impératives de droit international ou de jus cogens.

Il s'agit notamment de violations graves des lois et coutumes de la guerre applicables aux conflits armés internationaux, tels la Déclaration de La Haye de 1899, le Règlement figurant en annexe de la Convention IV de La Haye de 1907, et le Protocole de Genève de 1925.

Nous avons noté que la Commission d'enquête internationale des N-U sur le Darfour, s'est basée sur l'article 3 de la Convention IV de La Haye de 1907, pour affirmer en 2005 que les violations graves du DIH et des droits humains n'entraînent pas uniquement une responsabilité pénale pour les auteurs, mais aussi une responsabilité pour l'Etat au nom duquel l'acte illicite a été commis.

Il découle du raisonnement envisagé, que le crime international se caractérise par l'existence d'un dol spécial, il est commis avec intention et en connaissance de l'attaque lancée par une application de la politique d'un Etat; planifiée et ordonnée par une autorité de droit ou de fait.

Nous avons précisé qu'il résulte de la jurisprudence et de la doctrine, que les controverses liées aux crimes internationaux sont de trois ordres : elles concernent la compétence universelle, l'immunité des responsables et l'imprescriptibilité.

Comme vous pouvez le constater, la seconde partie est consacrée à l'étude des mutations du processus de la responsabilité internationale des Etats, résultant de la commission d'un fait reconnu internationalement fait illicite : la guerre. La responsabilité de l'Etat ne se conçoit pas sans faits générateurs du dommage, qui est une condition nécessaire de la réparation des conséquences générées par la guerre illicite. La responsabilité d'un Etat peut être recherchée quand il y a un comportement attribuable à cet Etat, d'une part, et que ce comportement constitue un manquement au droit international, d'autre part.

La pénalisation de la responsabilité de l'Etat n'a pas de place en droit, principe confirmé dans les travaux de la CD I relatifs aux projets de textes concernant la responsabilité internationale des Etats, commencés en 1954.

A la lumière de cette approche, dès qu'il y a une guerre, il y a inéluctablement, des victimes et des dommages. J'ai évoqué deux systèmes de responsabilités, celui de la responsabilité internationale et celui de la responsabilité administrative, c'est-à-dire, j'ai étudié dans quelles conditions un militaire qui commet un acte de guerre illicite peut engager la responsabilité administrative et internationale.

Nous avons fait observer que les auteurs de crimes internationaux sont, par nature, les Etats

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

ou les organisations paramilitaires, tandis que les victimes, sont les civils et les Etats.
L'ordre de bombardement des souks, des villages et des civils au Rif émanait directement des gouvernements français et espagnol ; ils figuraient comme étant un objectif militaire.
Pour agir internationalement, seuls les Etats ont qualité à saisir la juridiction internationale compétente : la CIJ ; les individus n'y ont pas accès direct. Ils devraient nécessairement passer par le canal étatique, par l'exercice de la procédure de la protection diplomatique.

Nous avons également procédé à l'analyse de la réalité internationale des individus - victimes à partir du droit interne et du droit international, pour montrer leurs places au sein des systèmes juridiques, surtout quand il s'agit de crimes relevant du droit international et engageant la responsabilité de l'Etat. La place de l'individu en droit international est floue et mal définie. Comment peut-il se protéger sur la scène internationale ?
Certes, la commission d'un crime international entraîne la responsabilité pénale personnelle d'un dirigeant en exercice ou ayant cessé d'exercer une responsabilité officielle, mais la poursuite pénale des responsables ne peut entraver le droit des victimes à réparation, que l'Etat doit assumer dans le cadre d'une responsabilité internationale ou dans le cadre de la responsabilité administrative.
Nous avons constaté que pour exercer leurs droits à obtenir justice et réparation, les victimes de la guerre du Rif devraient engager des actions judiciaires contre les Etats (la France et l'Espagne) présumés responsables des atteintes, devant leur propre juridiction administrative ou devant la juridiction internationale (CIJ).
L'individu victime pourrait soit opter pour la saisine de la juridiction administrative, soit que l'Etat endosse en son nom le mécanisme de la protection diplomatique qui est son droit absolu comme étant une « nationalisation » de la pratique des représailles privées.

(A suivre...)

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

COMMENT L'HISTOIRE EST-ELLE ENSEIGNÉE?

L'AVENIR DE L'ENSEIGNEMENT DE L'HISTOIRE DU MAROC EST UN VASTE DÉBAT ET, PLUS QUE JAMAIS, LA MÉTHODOLOGIE ET LE CONTENU DES PROGRAMMES SONT SUJETS À POLÉMIQUE

PAR SAMI LAKMAHRI

La dimension politique de l'enseignement de l'Histoire en fait une discipline à part dans le système éducatif. Comment adopter une démarche de rationalité scientifique pour enseigner cette matière dans un pays dont le régime traîne le boulet d'un lourd passé ? Depuis quelques années, la société marocaine est lasse de la frilosité d'un milieu qui ne renonce toujours pas à imposer une vision unique de l'Histoire, si caractéristique des régimes autoritaires. Les Marocains ont pris conscience de la pluralité et de la complexité de leur histoire, creusant un peu plus le fossé entre la version officielle et les réalités qu'ils soupçonnent. Certes, des efforts de mémoire ont été et sont encore réalisés par des acteurs de la sphère étatique et des membres de la société civile. La presse se sent également de plus en plus concernée par la redécouverte de l'Histoire.

Ces signes encourageants ne sont pas pour autant les gages d'une réhabilitation institutionnelle de l'histoire marocaine. De plus, mémoire n'est pas Histoire. La concurrence entre les deux réside dans la forme de noblesse de l'Histoire, en tant que discipline reposant sur un cadre scientifique. L'Histoire se doit de dépasser les mémoires et de chercher à les accorder. Les historiens marocains, entravés par une liberté d'expression limitée et le manque de documents, n'ont souvent pas pu aller au bout de leurs recherches. Pour les plus audacieux d'entre eux, la stigmatisation par l'État a vite fait de décrédibiliser leur production. Dans un tel contexte, le manuel scolaire est sans conteste l'outil pédagogique à même de redonner à l'histoire du Maroc l'indépendance politique qu'elle mérite. Malgré quelques réformes survenues dans le cadre global de l'enseignement, des voix s'élèvent encore pour dénoncer des programmes tronqués, voire erronés. L'effort de réhabilitation est entravé par la succession d'entreprises de sape, entamée depuis le Protectorat et poursuivie après l'Indépendance par une vision nationaliste égoïste et étriquée de l'histoire du Maroc. La société marocaine d'aujourd'hui exige de l'Etat qu'il reformule, à travers l'enseignement de l'Histoire, l'identité des jeunes générations, bien moins dupes que les précédentes.

Revue de Presse

Zamane L'Histoire du Maroc
Octobre 2011

«L'HISTORIQUEMENT CORRECT EST UNE ENTRAVE MAJEURE À L'EXERCICE DE LA PENSÉE»

MOSTAFA HASSANI IDRISSI
PROFESSEUR DE DIDACTIQUE DE L'HISTOIRE

&

«L'HISTOIRE ENSEIGNÉE EST DYNASTIQUE ET BASÉE SUR LA FIGURE DU HÉROS LÉGENDAIRE»

MOHAMMED EL AYADI
ENSEIGNANT-CHERCHEUR EN SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES

Depuis quand l'Histoire est-elle enseignée aux Marocains ? Quelle était notamment la situation avant le Protectorat ?

Mohammed El Ayadi : Parmi tous les savoirs profanes en terre d'islam, l'Histoire a bénéficié d'un statut épistémologique particulier, du fait de sa proximité avec les sciences religieuses. La justification de son utilité cognitive découlait de cette proximité, qui a fait d'elle la science d'appoint par excellence. Ce statut a donné à l'Histoire la légitimité nécessaire de science reconnue et acceptée par les gardiens du temple du savoir légitime. A ce titre, en terre d'islam et notamment au Maroc, l'Histoire a toujours fait partie de la culture savante au sein des structures d'enseignement comme l'Université Qaraouiyine, mais pas seulement. Les zaouïas aussi ont participé largement à la diffusion de cette culture historique. Une autre particularité de l'Histoire en terre d'islam, c'est d'avoir été considérée comme une science princière, elle faisait partie du bagage intellectuel nécessaire à la formation des princes et des futurs rois. Et ce n'est pas par hasard qu'on a baptisé ces savoirs *al Ibar* (les leçons de l'histoire) ou *akhbâr al awwaline* (la mémoire des aïeux), titres donnés à plusieurs ouvrages d'Histoire, notamment par Ibn Khaldoun à sa monumentale encyclopédie historique.

Et pendant le Protectorat ?

Mostafa Hassani Idrissi : Avec le Protectorat, l'enseignement de l'Histoire dans sa dimension profane s'impose. L'objectif principal de cet enseignement est fixé dès 1920, dans la distinction entre école européenne et école indigène : « *A l'école européenne l'histoire enseigne le civisme, à l'école indigène, le loyalisme envers la France* » (B.E.P. 1920). Il s'agit donc de justifier la présence française au Maroc et d'opposer à la stagnation de l'Histoire marocaine les progrès continus de la civilisation française et européenne véhiculés par les manuels métropolitains. Pour que les colonisateurs s'imposent comme modèle aux yeux des colonisés, les premiers développent chez les seconds une double conscience : conscience de leur infériorité et de leur retard, et conscience de la supériorité française et de son avance, en reliant les deux par un sentiment de reconnaissance vis-à-vis d'une tutelle bienfaitrice.

Pourquoi l'enseignement de l'Histoire, en particulier dans les manuels scolaires, fait-il l'impasse sur la période préislamique ?

M.E.A. : Sans que ce soit dit de façon explicite, on peut considérer qu'il y a une sorte de séparation entre l'ère de la *jahiliyya* et l'ère de l'islam dans le sud méditerranéen, semblable à celle appliquée aux Arabes d'Arabie. C'est une sorte de transposition de cette vision de l'histoire des Arabes en Arabie aux Amazighs du sud méditerranéen. L'histoire des Amazighs ne serait dans cette perspective qu'une préhistoire, dont on se débarrasse rapidement pour ne garder que la supposée vraie histoire, celle dont on se glorifie parce qu'elle nous fait basculer de l'ère des ténèbres vers celle des lumières. C'est une vision erronée de l'histoire, mais elle est tellement ancrée dans les esprits, notamment par le biais des manuels scolaires, que n'importe quel écolier la prendrait pour une vérité absolue.

M.H.I. : L'enseignement de l'Histoire au Maroc n'a fait l'impasse sur la période préislamique qu'au cycle fondamental (primaire et collège), entre 1991 et 2002, sous l'influence d'une idéologie islamiste rampante, accompagnant une politique hâtive d'arabisation. Avec cette réforme, les programmes d'Histoire ont connu des changements importants. Outre la suppression de l'Antiquité, la place du Moyen-Age a été

amplifiée, car le programme des deux premières années (5e et 6e) est exclusivement dédié à l'histoire médiévale de la dimension horizontale (Maghreb et Moyen-Orient), y compris le Maroc. C'est donc l'idéologie islamiste et non pas l'arabisme qui a été à l'origine de cette impasse.

Quelle influence cette « idéologie islamiste » a-t-elle sur l'enseignement de l'histoire du Maroc ?

M.E.A. : Il est tout à fait approprié d'évoquer une vision dite musulmane de l'histoire du Maroc, y compris de l'histoire de l'islam au Maroc qui demeure peu connue. Il reste beaucoup à savoir sur sa diffusion, sur sa diversité avant la domination d'un de ses courants sur les autres et sur ses acteurs. C'est cette vision dite musulmane qui appauvrit notre histoire et en fait une histoire monolithique incompatible avec l'identité plurielle revendiquée aujourd'hui par tous.

Peut-on parler d'une influence de l'idéologie panarabe dans l'enseignement de l'Histoire ?

M.H.I. : Le processus d'arabisation, que le Maroc a connu depuis l'Indépendance et surtout à partir de 1970, a été présenté comme le retour à une identité propre. Il a constitué surtout la recherche d'une référence unique transcendant les identités multiples. Ce retour aux sources s'est exprimé dans le choix de l'arabe comme langue nationale, expression d'authenticité et de spécificité, et dans le programme d'arabisation. Cette arabisation a été présentée comme l'aspect culturel de l'indépendance, le parachèvement de l'identité nationale longtemps agressée par la culture dominante du colonisateur et l'instrument de libération d'une dépendance culturelle qui s'est avérée plus tenace que la dépendance politique.

« LA COMMÉMORATION DE HÉROS COMMUNS VISE À SCELLER LES LIENS ENTRE LES DIVERS GROUPES SOCIOCULTURELS DE LA NATION MAROCAINE » MOSTAFA HASSANI IDRISSI

M.E.A. : Le nationalisme et l'arabisme ont eu une influence indéniable dans l'histoire du Maroc. Ils ont également influencé l'écriture de cette histoire. Le mouvement nationaliste était un mouvement salafiste teinté d'arabisme. Pensons à cet égard aux écrits d'Allal El Fassi, à la pensée de Bel Hassan El Ouazzani ou aux engagements d'Ahmed Balafrej. En tant que courants idéologiques, le salafisme et l'arabisme ont aussi orienté la façon dont l'histoire du Maroc est aujourd'hui racontée au sein des écoles du royaume. Suivant ce récit, l'histoire du Maroc ne commence vraiment qu'avec l'islam et l'arrivée des Arabes. Avant cette période, ce n'est pas de l'histoire mais de la préhistoire, dont on occulte toute la richesse ethnique, linguistique et religieuse. Une relecture de l'histoire du Maroc libérée du poids de ces idéologies rendrait sa noblesse à l'identité marocaine dans toute sa richesse historique.

M.H.I. : Le discours des manuels d'histoire marocains ne renvoie pas à l'appartenance à une seule communauté, mais à une pluralité d'appartenances. Les manuels n'interpellent pas l'élève uniquement en tant que Marocain, mais aussi en tant que Maghrébin, Arabe et Musulman. Jusqu'à la dernière réforme (2002), l'histoire du Maroc était abordée inséparablement de celle du Maghreb et ce, de l'Antiquité jusqu'aux débuts des Temps modernes, c'est-à-dire avant que les pays du Maghreb ne se soient nettement individualisés. Cette individualisation était marquée dans les programmes d'Histoire par une approche qui mettait en exergue la singularité du Maroc en lui accordant un intérêt plus grand que celui concédé au reste du Maghreb à l'époque moderne. Ce dernier reprenait, toutefois, de l'importance lorsqu'on abordait l'histoire contemporaine.

L'Histoire telle qu'on l'étudie dans les manuels scolaires n'est-elle pas magnifiée, voire propagandiste ?

M.E.A. : La magnification, voire la mythification est inhérente à l'Histoire quand elle est construite autour de héros et qu'elle devient hagiographie. Or, l'histoire du Maroc, notamment nationale sous l'emprise du nationalisme historique, est largement hagiographique. En sortir implique tout simplement de recourir aux protocoles connus et confirmés de l'Histoire en tant que science sociale et non pas en tant que récit des épopées.

Cela passe-t-il par un traitement différent des figures historiques, notamment les sultans ?

M.H.I. : C'est par le biais d'une galerie de patriotes que les manuels cherchent à faire intérioriser par les élèves les valeurs patriotiques que ces personnages incarnent. Ils visent du même coup, à travers la commémoration de héros communs, à sceller les liens entre les divers groupes socioculturels de la nation marocaine. Et afin que ceux-ci se reconnaissent dans cette galerie de héros, la gamme qui leur est présentée se veut représentative des diverses régions et des diverses ethnies. Parce que les programmes ne prévoient un dossier sur le rôle des femmes dans la lutte pour l'indépendance qu'au niveau du lycée, les auteurs des manuels du cycle préparatoire n'ont rien retenu de cet aspect. Cela ne fait pas partie du cahier des charges. Le Panthéon scolaire, qui constitue un instrument de socialisation politique des élèves, est aujourd'hui plus sélectif qu'hier. L'iconographie n'a retenu que les photos où figure le roi Mohammed V, avec parfois le prince héritier Moulay El Hassan. Seul le manuel *Attajdid fi al Ijtimaiyat* réserve une place à Allal Ben Abdallah, qui tente d'assassiner Ben Arafa, et une autre au peuple marocain à travers l'image d'une foule manifestant en 1953 contre l'exil de Mohammed V.

M.E.A. : L'histoire du Maroc, telle qu'elle est enseignée, est essentiellement une histoire dynastique, c'est une chronologie des familles qui se sont succédé au pouvoir. On commence par les Idrissides et on termine par le règne des Alaouites. Au centre de l'histoire de ces dynasties, émergent les figures marquantes de ces différentes dynasties. C'est une histoire basée sur la figure du héros légendaire. Si l'on prend comme exemple l'histoire alaouite, Mohamed Ben Youssef apparaît largement comme un roi légendaire. Seul le concurrencerait dans ce registre ce que la même légende présente comme le confident, le fidèle et le compagnon de lutte et de résistance, le prince Moulay Hassan, futur roi mythifié à son tour par l'historiographie dynastique de la famille alaouite.

Peut-on aujourd'hui faire figurer les années de plomb au programme ?

Zamane L'Histoire du Maroc
Octobre 2011

L'enseignement de l'Histoire ne bénéficie toujours pas d'une approche scientifique. © AFP

«L'ABSENCE DES ANNÉES DE PLOMB DANS LES MANUELS D'HISTOIRE RELÈVE PLUS DE L'AUTOCENSURE QUE DE LA CENSURE»

MOHAMMED EL AYADI

M.H.I. : Les changements observés, dans les méthodes d'apprentissage ou dans les contenus, reflètent l'effort d'adaptation du discours scolaire avec la nouvelle donne politique que connaît le Maroc depuis 1999. Les réformateurs de l'enseignement de l'Histoire semblent avoir bénéficié de plus de liberté de manœuvre au niveau du «comment enseigner?» qu'au niveau du «quoi enseigner?». La version autorisée de l'Histoire n'est plus transmise à travers un récit préconstruit. On crée les conditions didactiques pour que l'élève la construise lui-même. C'est machiavélique, diront certains. Pour ma part, j'y vois un début de progrès dans l'enseignement de l'Histoire au Maroc. Mais je suis conscient que l'exercice à la pensée historienne ne s'effectuera réellement dans nos classes que lorsqu'on cessera d'écarter les problèmes du présent qui préoccupent nos élèves et d'occulter la pluralité des points de vue sur le passé, proche ou lointain. L'historiquement correct est une entrave majeure à l'exercice de la pensée.

M.E.A. : Rien n'empêche aujourd'hui l'étude des années de plomb, d'autant plus que cette histoire est maintenant largement connue dans ses grands traits, grâce notamment au travail de l'Instance équité et réconciliation (IER). Le blocage face à l'introduction de l'enseignement de cette période dans les manuels d'histoire relève aujourd'hui de l'ordre de l'autocensure plutôt que de la censure. Un livre d'Histoire qui inclut l'étude de cette période de façon objective est d'ailleurs prêt depuis quelques années déjà, mais un doute plane de plus en plus sur le sort réservé à cet ouvrage en raison du retard pris dans sa publication. S'agit-il de censure, d'autocensure ou tout simplement de problèmes techniques de fabrication de l'ouvrage ? Allah ou alem.

Pour l'avenir, quelle méthode ? Comment se réconcilier avec l'histoire de notre pays ?

M.E.A. : L'école reste toujours le moyen idoine pour que les jeunes renouent avec l'histoire de leur pays. Mais l'histoire enseignée aujourd'hui semble les en éloigner. L'Histoire n'est d'ailleurs pas un cas isolé, d'autres disciplines sont dans la même situation. Certains cherchent la solution dans des recettes d'ordre pédagogique ou didactique. Quant à moi, je considère que le pédagogisme a beaucoup nui à l'enseignement de l'Histoire, comme il a nui à l'enseignement des autres disciplines.

M.H.I. : Il faut une autre approche dans l'écriture des manuels d'Histoire. Aujourd'hui, les manuels scolaires n'abandonnent le récit préconstruit de la version autorisée que pour créer les conditions didactiques pour que l'élève la construise lui-même. L'abandon du manuel unique doit être synonyme d'abandon d'une vision unique de l'Histoire. Or l'exercice à la pensée historienne ne peut se faire dans l'étouffement et l'occultation de la pluralité des points de vue et des jugements portés sur le passé.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Sahara
الصحراء

المغربية

السينغال وكوت ديفوار وجزر القمر تدعو إلى تنفيذ الحل السلمي في الصحراء المغربية

أصوات من مختلف مناطق العالم تجدد في نيويورك دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي

"المغربية" (و م ع) – جددت السينغال، أول أمس الاثنين، تأكيدها بنيويورك، دعمها للمبادرة المغربية بمنح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، واصفة هذا المقترح بـ "الواقعي والمنطقي" و"بالبينامية الجيدة، التي توفر أفضل الآفاق لإيجاد حل سياسي ونهائي ومقبول من قبل جميع الأطراف لقضية الصحراء".

وأكد سفير السينغال لدى الأمم المتحدة، عبدو سلام ديالو، أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي افتتحت أشغالها بعد ظهر اليوم نفسه، أن السينغال "تريد مرة أخرى أن تعبر عن دعمها للمبادرة المغربية الهادفة إلى منح حكم ذاتي موسع في الصحراء"، لكن في إطار احترام سيادة المغرب". وأضاف أن "هذا المقترح الواقعي والمنطقي يظهر كبينامية جيدة، تقدم آفاقا أفضل لإيجاد حل سياسي، نهائي ومقبول من جميع الأطراف" لقضية الصحراء.

وجدد الدبلوماسي السينغالي دعمه الدائم للأمين العام للأمم المتحدة، وكذا لمبعوثه الشخصي كريستوفر روس، لمساعيهما الحميدة الهادفة إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذا النزاع، داعيا مجلس الأمن "الضامن للسلام والأمن الدوليين" بذل مزيد من الجهود "لمعالجة الجوانب المرتبطة باستمرار هذا المشكل الشائك".

وبالنسبة لديالو، فإن حتمية إفراغ إفريقيا من الأورام المتجمدة، مثل النزاع في الصحراء، لا تحتاج إلى توضيح، بالنظر للمكانة، التي تحتلها منطقة المغرب العربي والدور الرائد، الذي تضطلع به على الساحة الإفريقية والعالمية.

لذلك، يضيف ديالو، فإن "بلادي تجد تشبثها بتعزيز العلاقات الأخوية بين جميع بلدان منطقة المغرب العربي والقارة الإفريقية جمعاء".

من جانبه، أكد مندوب الكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، يوسفو بامبا، أول أمس الاثنين بنيويورك، أن مبادرة الحكم الذاتي "تعكس الجهود الجادة وذات المصداقية، التي بذلها المغرب، والرامية إلى إيجاد حلول واقعية"، واصفا الوضع الراهن بـ "غير المقبول". وقال المسؤول الإيفواري، الذي كان يتحدث أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، "تشيد بمبادرة الحكم الذاتي المقترحة من قبل المغرب، التي جرى تقديمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، والتي تعكس الجهود الجادة وذات المصداقية، التي بذلها المغرب بهدف إيجاد حلول واقعية لقضية الصحراء".

وأضاف أن الكوت ديفوار "تدعو، من هذا المنطلق، الأطراف إلى مواصلة المفاوضات في إطار المحادثات، التي انعقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي ساهمت بالتالي في تعزيز تدابير الثقة".

كما أكد تشبث بلاده بـ "السلام والأمن في القارة الإفريقية بأسرها، إضافة إلى تعزيز أواصر الأخوة بين جميع بلدان وشعوب هذه القارة".

وأضاف بامبا قائلا "يشيد وفد بلادي ويدعم الجهود المبذولة من قبل المبعوث الشخصي للأمم المتحدة إلى الصحراء، كريستوفر روس، بهدف تشجيع انعقاد جولة جديدة من المحادثات المباشرة"، مشددا على أن "وضعية الجمود غير مقبولة ولا تصب في مصلحة أحد".

وأضاف أنه "بات من الضروري أن "تنخرط الأطراف في مفاوضات تهم القضايا الجوهرية، وتقدم التوافقات الضرورية لتجاوز خلافاتها، بهدف إرساء أسس حوار بناء"، قبل أن يخلص إلى أن الكوت ديفوار "تجدد دعمها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعم جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء".

من جهة أخرى، وصف أتحاد جزر القمر، أول أمس الاثنين، بنيويورك، المقترح المغربي للحكم الذاتي بـ "الخيار الواقعي والقابل للتحقيق والحكيم"، ويشكل بالنسبة لمجموع الأطراف "ضمانات مؤكدة بخصوص الالتحام الوطني والاستقرار لكامل المنطقة". وقال الممثل الدائم المساعد لاتحاد جزر القمر بالأمم المتحدة، سعيد محمد حسين، في تدخل له أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة، إن "المقترح المغربي المتعلق بحكم ذاتي موسع بالصحراء، الذي وصفه مجلس الأمن بـ "الجاد وذي المصداقية" في قراراته 1754 و1783 و1813 و1920 و1979، يمثل بالنسبة لنا خيارا واقعيا قابلا للتحقيق، وحكيما، ويشكل بالنسبة لمجموع الأطراف ضمانات مؤكدة بخصوص الالتحام الوطني والاستقرار لكامل المنطقة". وأضاف أن جزر القمر "تدعو كافة الأطراف إلى المضي قدما، بكل عزم، من خلال مواصلة الدينامية، التي أطلقها المقترح المغربي، تحت إشراف الأمم المتحدة، في ظل حوار صريح، وذي مصداقية، ستكون جهود المجموعة الدولية دونه غير ذات جدوى".

وأكد أن "حالة الجمود ليست لا ذات جدوى ولا مقبولة، على اعتبار أنها تغذي وتشجع الأنشطة الإرهابية المرتبطة بالتهريب بكل أنواعه، مما يشكل تهديدا، وبشكل خطير، لوحدة وسلم وأمن المنطقة برمتها".

وشدد على أن هذه الوضعية "تستدعي من كافة الأطراف المعنية التحلي بالحكمة والمرونة، لإيجاد حل متفاوض بشأنه من أجل إخراج المنطقة من المأزق، وحمايتها من خطر الإرهاب والجريمة المنظمة، بهدف إقامة مغرب عربي موحد، مبني على أسس جديدة للمصالحة والتعاون والصداقة".

وتستمع اللجنة الرابعة، ابتداء من أمس الثلاثاء، للمتدخلين من مختلف جهات العالم، الذين سيجددون دعمهم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي في الصحراء.

وسيشارك هؤلاء المتدخلون، الذين ينتمون لأوروبا وآسيا وأوقيانوسيا وأمريكا وإفريقيا، في مناقشات اللجنة الرابعة حول الموضوع، التي ستستمر حتى يوم الخميس المقبل.

وسيساهم عدد من الصحراويين، الذين عادوا إلى أرض الوطن أخيرا، عقب اقتناعهم بالبينامية الجديدة التي أطلقها مخطط الحكم الذاتي، وكذا موظفون سامون سابقون بالأمم المتحدة مهتمون بالموضوع وجامعيون وملاحظون، بآرائهم وتحليلاتهم حول قضية الصحراء، وسيبرزون أمام اللجنة الرابعة وجاهة المبادرة المغربية حول الصحراء، التي وصفها مجلس الأمن بـ "الجادة وذات المصداقية".

وتنعقد أشغال اللجنة الرابعة هذه السنة في سياق معطى جديد يتميز أساسا بـ "الربيع العربي"، وتأثيراته على المنطقة، خاصة بانهيار نظام معمر القذافي في ليبيا، الذي كان أحد الآباء المؤسسين للانفصاليين وداعما ماليا و"معنويا" كبيرا لـ "البوليساريو"، كما لاحظ ذلك الأستاذ الجامعي المغربي، زكريا أبو ذهب.

وقال أبوذهب، وهو خبير في العلاقات الدولية، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن الحركة الانفصالية "كانت تستفيد من المساعدات المالية التي يقدمها بسخاء القذافي لعدة أنظمة وحركات انفصالية إفريقية لضمان ولائها لليبيا".

وقال إن التحولات العميقة، التي حدثت على خلفية "الربيع العربي"، أوجدت معطى جديدا وحملت على التفكير جماعيا في "نظرة إقليمية جيوسياسية جديدة بهدف ضمان الاستقرار والأمن بكيفية دائمة بالضفة الجنوبية للمتوسط".

ويعتبر العديد من المهتمين بالوضع في المنطقة المغاربية أن النموذج الإيديولوجي، الذي شكل أساس الخلافات، التي تسببت في تطور غير طبيعي في الحقل الجيوسياسي الإقليمي، أصبح متجاوزا، والواقع أن المجلس الوطني الانتقالي الليبي عبر عن الأمل في فتح صفحة جديدة في علاقاته الثنائية مع المغرب، وهي علاقات – يقول محمود جبريل، الوزير الأول بالنيابة بالمجلس – في تصريح أدلى به لوكالة المغرب العربي للأنباء، أخيرا، بنيويورك، "أكثر متانة وتليق بعمق العلاقات التاريخية بين الشعبين".

وفي الأسبوع الماضي، عبرت تونس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أملها في إيجاد "حل نهائي" لمشكل الصحراء، الذي كان دوما عائقا أمام الاندماج المغاربي". وأكد وزير الخارجية التونسي، محمد المولدي الكافي، أن تونس التي "يحذوها الأمل في التوصل إلى حل نهائي لمشكل الصحراء، الذي كان دوما حاجزا أمام الاندماج المغاربي، تعول على الجهود الدولية وأطراف الأزمة من أجل استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سياسي نهائي وفقا للشرعية الدولية".

من جانبه، جدد المغرب، على لسان وزير الشؤون الخارجية والتعاون، الطيب الفاسي الفهري، التأكيد على ضرورة قيام كيان مغاربي يساهم في تفعيل ملموس للتعاون الأورومتوسطي، في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، وفي دعم التنمية والاستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي.

وقال إن منطقة الساحل منطقة استراتيجية، لكنها هشة ومعرضة حاليا للتهديد الإرهابي، ولارتباطاته الجلية مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وحذرت العديد من الوفود، بعد ظهر أول أمس الاثنين، خلال مناقشة عامة أمام اللجنة الرابعة، من الأخطار التي تتربص بالمنطقة في غياب تسوية نهائية لهذا النزاع المفتعل.

وأبرز مساعد الممثل الدائم لاتحاد جزر القمر، سعيد محمد أوسين، أن "وضعية الجمود لا يمكن أن تستمر وهي غير مقبولة، خاصة أنها غذت وشجعت أنشطة إرهابية بتشعباتها وارتباطها بالتهريب بجميع أشكاله، مهددة بالتالي، بشكل خطير، وحدة وسلم وأمن المنطقة بكاملها".

من جهته، شدد الجامعي زكرياء أبو الذهب على أن كيانا مغاربيا "دون مصالحة بين المغرب والجزائر، لا يمكنه النجاح، خاصة أن الجزائر والمغرب يفترض أن يشكلا النواة الصلبة للكيان المرتقب".

وفي مواجهة هذه الرهانات والتهديدات، سيواصل "البوليساريو" محاولة صرف أنظار الرأي العام الدولي عما هو أساسي، أي التسوية النهائية لهذه القضية، التي تسمم العلاقات المغاربية، وكلما تأخر تحقيق هذه التسوية، إلا وزاد التهديد للتوازن والاستقرار، والأمن بالمنطقة.

وقال أبو الذهب ساخرا "غدا، سترون الانفصاليين يستغلون الأحداث الأخيرة بالداخلة واللعب مجددا على وتر حقوق الإنسان كالمعتاد خلال مثل هذه الملتقيات الدولية".

وكان العديد من المتدخلين عبروا عن أسفهم، في السنة الماضية أمام اللجنة نفسها، لغياب إرادة سياسية لدى الجزائر و"البوليساريو" لتسوية نزاع يعرقل مسيرة الشراكة الأورومتوسطية ويهدد الاستقرار الإقليمي، إلى جانب كلفته السياسية والاقتصادية بالنسبة للمنطقة المغاربية.

واعتمدت اللجنة الرابعة، في أكتوبر الماضي، بالتوافق، قرارا يتعلق بالصحراء المغربية، ويعكس هذا التوافق، حسب المراقبين، تلاقي إرادتي مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن أسس الحل السياسي، الذي يريده المجتمع الدولي لصالح الاستقرار والسلم الإقليمي.

Revue de Presse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Elections
انتخابات

المساء
ALMASSAE

أعضاء من «البام» يشككون في نتائج اللائحة الوطنية بمراكش ويراسلون بيد الله

مراكش
عزيز العطاتري

علمت «المساء» من مصادر تنتمي إلى حزب الأصالة والمعاصرة أن حوالي تسعة أعضاء ينتمون إلى الحزب بمراكش وجهوا رسالة إلى محمد الشيخ بيد الله، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، يؤكدون فيها «عدم ديمقراطية وقانونية» النتائج التي أسفرت عن احتلال زكية المريني، رئيسة مقاطعة جليز، المرتبة الأولى في اللائحة الوطنية للنساء، وحميد نرجس وكيلا للائحة الحزب بدائرة الرحامنة، وجميلة عفيف وكيلة للائحة بدائرة جليز، وعمر خفيف وكيلا بدائرة المنارة، ومحمد المنبهي بدائرة المدينة وإسماعيل المغاري وكيلا للائحة الشباب.

وأشارت الرسالة التي وجهها كل من عبد الغني وفيق، وعبد الواحد الشفاقي، وعدنان بنعبد الله، وحياة المشفوع، إلى عدم احترام بعض المعايير التي وردت في مذكرة الانتخاب. كما أشارت المصادر ذاتها إلى حالة البرلماني إسماعيل البرهومي، الذي تقدمت عليه جميلة عفيف في دائرة جليز. وطعن بعض ممن تحدثوا لـ«المساء» في طريقة التصويت، حيث تم أحيانا اعتماد التصويت عبر الصناديق والمعازل، في حين تم التصويت بقراءة نهج سير بعض المرشحين وبعد ذلك رفع الأيدي، وهو الذي اعتبره بعض الغاضبين أمرا «غير ديمقراطي».

تتمة (ص 04)

Revue de Presse du C

المساء
ALMASSAE

أعضاء من «البام» يشككون في نتائج اللائحة الوطنية بمراكش ويراسلون بيد الله

مراكش
عزيز العطاتري
تتمة(ص01)

وأكدت المصادر ذاتها أنه تم وضع بعض الأشخاص في المكان غير المناسب، مشيرة في هذا الصدد إلى زكية المريني، التي قالت مصادر «المساء» إنها «يجب أن ترشح في الدوائر وليس في اللائحة الوطنية، نظرا لعلاقتها بالجمعيات وفسح المجال لبعض الوجوه النسائية الأخرى».

وردا على ذلك، اعتبر عبد الرحمان شوجار، عضو لجنة الترشيحات، في تصريح لـ «المساء» أن العمل الذي قامت به اللجنة «ديمقراطي وشفاف ولا يكتنفه أي لبس أو تحايل»، مشيرا إلى أن المنسقية استدعت اللجنة الجهوية بجميع أعضائها، وأن هذه الأخيرة شرحت جيدا مذكرة الترشيحات التي تشترط الشعبية والنزاهة والسمعة في المرشح، وفسحت المجال للجن الإقليمية لاقتراح الأسماء، التي قدمت ملف ترشيحها، مضيفا أنه بعد قراءة نهج سيرة كل مرشح تم التصويت على كل واحد من المرشحين، مما أسفر عن النتائج المشار إليها. وبخصوص عدم إعطاء الأسبقية لبعض البرلمانيين كما ورد في المذكرة، أوضح شوجار أن ترشح هذه الفئة ليس مطلقا، وإلا «لا حاجة لنا لعقد جموع عامة وانتخاب وكلاء اللوائح»، مشيرا إلى أن عدم انتخاب البرلماني إسماعيل البرهومي مرده إلى التصويت بالإجماع على منافسته جميلة عفيف.

وعلمت «المساء» أن فتيحة العيادي، البرلمانية عن دائرة الرحامنة، لم تحضر لقاء لجنة الترشيحات، بالرغم من تقديمها طلب الترشح في اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء. وقد عمدت قيادة الحزب إلى تكرار الاتصال بالعيادي لمعرفة دواعي غيابها، إلا أن هاتفها كان لا يجيب.

Revue de Presse du Conseil

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

وسط مخاوف متزايدة من تدني نسبة المصوتين في انتخابات 25 نوفمبر

المغرب: حملة غير مسبوقة لحث الناخبين على التسجيل في اللوائح الانتخابية تستهدف 7 ملايين شخص

الرباط: لطيفة العروسي

أطلقت وزارة الداخلية المغربية قبل أسبوع حملة غير مسبوقة لحث المغاربة على التسجيل في لوائح الناخبين، وهي العملية التي ستستغرق مدة شهر وتمتد حتى 28 أكتوبر (تشرين الأول) الحالي، وذلك عبر استعمال مختلف وسائل الإعلام، في ظل مخاوف متزايدة من تدني نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية المبكرة المقرر إجراؤها في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، على غرار ما حدث في انتخابات 2007 حيث لم تتعد نسبة المشاركة 37% رغم حملة التعبئة الواسعة والمكلفة التي سبقت الانتخابات.

ويبلغ عدد المغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية 13 مليون ناخب، في حين يوجد 7 ملايين آخرين غير مسجلين، وهي نسبة كبيرة تمثل ثلث المغاربة المؤهلين للتصويت في الانتخابات، ويراهن على أن يسجل مليوني ناخب جديد أو أكثر في اللوائح الجديدة.

وشرعت القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، في بث وصلات إعلان تخبر ببدء موعد التسجيل في لوائح الناخبين للبالغين 18 سنة فما فوق. بالعربية والأمازيغية، بالإضافة إلى إعلانات في الصحف المحلية، وكذا اللوحات الإعلانية في الشوارع الرئيسية. وتجري عملية التسجيل في البلديات طوال أيام الأسبوع وحتى خارج أوقات التوقيت الرسمي.

وانخرطت الأحزاب السياسية وكذا الجمعيات المدنية بدورها في حملة تحفيز الناخبين على التسجيل، وتأكيدها لهم على أن ما يقومون به «واجب وطني»، وهي العبارة المستعملة في وسائل الإعلام على نطاق واسع في مثل هذه المناسبات. ووجه حزب سياسي مشارك في الحكومة نداءه إلى الناخبين عبر الصحيفة الناطقة باسمه، باختيار عبارة تقول: «بتسجيلكم تحاربون الفساد وتسقطون المفسدين»، فيما حثت جمعية دعوية المغاربة للمشاركة في الانتخابات من أجل «فرض النزاهة واحترام إرادة الشعب في اختيار ممثليه ومسؤوليه، وقطع الطريق على إفساد الانتخابات».

وقال جعفر بن موسى، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بطنجة لـ«الشرق الأوسط» إن عملية تشجيع المغاربة على التسجيل في لوائح الناخبين إيجابية لأنها ستضمن ما يسمى «توسيع المشاركة السياسية المباشرة للمواطنين في تولي الشأن العام، إلا أنه ما هو غير إيجابي، من وجهة نظره، هو اللغط الذي دار وما زال يدور حول مختلف القوانين التي ستعتمد في الانتخابات المقبلة، بما فيها تجديد هذه اللوائح وتقسيم الدوائر الانتخابية، ومطالبة النساء بالمناصفة، وكذا نسبة المرشحين الشباب، وحق المهاجرين المغاربة في المشاركة السياسية، والذين سبق أن أعطيت لهم ضمانات في وقت سابق على أن الحكومة في حاجة فقط إلى بعض التدابير التقنية لتضمن لهم التمثيل في البرلمان الأمر الذي لم يتحقق، وهي عوامل من شأنها التأثير على نسبة المشاركة في الانتخابات»، على حد قوله.

وأضاف بن موسى أنه كان من المفروض فتح نقاش عام حول مختلف هذه القضايا من أجل تعزيز الثقة لدى المغاربة حول الجدوى من المشاركة السياسية. إلا أن عامل ضغط الوقت لم يترك هامشا لمثل هذه النقاشات، كما أن الأحزاب السياسية تتحمل الدور الأكبر في تعزيز الثقة لدى المواطنين وحثهم على المشاركة بكثافة في الاقتراع المقبل. خصوصا أن المغاربة يراقبون حاليا كيف جرت تحالفات وصفت بأنها «مشبوهة» بين أحزاب سياسية على أساس الحصول على المقاعد البرلمانية وليس على أساس البرامج السياسية.

وكانت وزارة الداخلية المغربية قد أطلقت موقعا إلكترونيا، وكذا خدمة للرسائل الهاتفية القصيرة من أجل حث المغاربة على التسجيل في اللوائح الانتخابية. وتتم العملية عبر إرسال رسالة نصية قصيرة تتضمن رقم بطاقة الهوية متبوعا بسنة الميلاد إلى رقم مجاني، حتى في حالة عدم التوفر على رصيد، ثم تتلقى الرد بعد ذلك.

وعرف قانون تجديد لوائح الانتخابات بعد ضبطها وإخضاعها للمعالجة المعلوماتية، تعديلات مهمة حيث ينص على أن تسند عملية الإشراف على التسجيل ومراجعة اللوائح الانتخابية للجان محلية مستقلة يرأسها قاض، بعدما كانت المهمة موكولة إلى رؤساء البلديات والمنتخبين. بينما يرأس اللجنة المركزية الرئيس الأول للمجلس الأعلى. وللمرة الأولى سيصوت المغاربة في الانتخابات باستعمال بطاقة التعريف الوطنية (بطاقة الهوية) وليس بطاقة الناخب كما كان الشأن في مختلف الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وهي عملية قد تحد من التزوير.

Revue d

Aujourd'hui Le Maroc
www

Charte pour la participation à des élections saines

Les jeunesses des partis appellent les jeunes à voter

Une vingtaine d'organisations de jeunesse des partis politiques présente demain à Rabat une charte pour la participation à des élections saines et transparentes.

Amine Harmach
mharmach@aujourdhui.ma

Les jeunes des partis politiques ne comptent pas rester les bras croisés lors des élections législatives prévues le 25 novembre et dont la campane commence dès le 10 novembre. Une vingtaine d'organisations de jeunesse des partis politiques marocains a signé une charte pour la participation aux élections. Cette charte devra être présentée demain à l'opinion publique lors d'une conférence de presse prévue au siège du parti de l'Istiqlal à Rabat. *«Cette charte comprend les engagements des différentes organisations de jeunesse des partis à relever les défis de cette étape délicate que vit notre pays et qui mérite l'implication et la mobilisation de tous en premier lieu les jeunes»*, a indiqué à ALM Abdelkader El Kihel, secrétaire général de la jeunesse du parti de l'Istiqlal et initiateur de cette action.

Moralisation de la vie politique , renouvellement de l'élite, consécration de la démocratie interne des partis, promotion des compétences, rupture avec les mauvaises pratiques électoralistes telle l'accréditation des corrompus et l'utilisation de l'argent, du pouvoir et des liens familiaux sont, entre autres, les points auxquels s'engagent les jeunesses des partis via cette charte. Selon Aziz Dermoumi, secrétaire général de la jeunesse du Mouvement populaire, la présentation de cette charte sera aussi l'occasion pour lancer un appel aux citoyens et jeunes en particulier pour s'inscrire dans les listes électorales générales, voter lors des prochaines échéances et participer à l'action politique au sein d'instances de prises de décision.

Dans ce sens, le collectif de jeunesse des partis présente un agenda d'activités militantes. Il est question de l'organisation de 14 manifestations au niveau national dont une caravane de jeunes qui sillonnera différentes villes du Royaume afin de sensibiliser les citoyens quant à la participation aux élections.

Pour cela, les arguments avancés par les jeunesses des partis sont que la voix de l'électeur d'aujourd'hui a une plus haute valeur comparée à celle d'hier, dans la mesure où elle permet de décider du choix du futur chef de gouvernement et des composantes de la majorité.

La participation de la jeunesse est un facteur déterminant, c'est par ce biais qu'une projection de l'esprit de la nouvelle Constitution est possible dans la réalité. Selon M. El Kihel : *«Il ne faut plus que les jeunes soient dans une posture d'attentisme. Participer aux élections permet d'agir sur la pyramide politique marocaine»*. Ainsi l'inscription dans les listes électorales est décisive pour toutes les échéances prochaines, législatives, les communales, etc. *«Plus la participation est grande plus l'espoir en le changement grandit»*, conclut M.El Kihel.

• Abdelkader El Kihel, SG de la jeunesse du PI.

Rappelons que les jeunes disposent dans la liste électorale nationale de 30 sur 90 sièges au Parlement (les 60 autres sièges sont dédiés aux femmes). Les jeunes des partis entendent imposer leur voix en tant que force de proposition pour entre autres jouer leur rôle dans le choix des candidats de la liste nationale.■

Revue de Presse du Conseil N

الصباح
يومية مغربية شاملة

5 آلاف مواطن بالبيضاء مهددون بالحرمان من التسجيل في اللوائح

مسؤول بعين السبع: العملية تجري في أكثر من مكتب ولا نية لإقصاء أي مواطن

يتخوف أزيد من 5 آلاف قاطن بإقامات الوفاق والأمان بعين السبع (خلف متاجر مرجان)، المستفيدين في إطار مشروع مدن دون صفيح، من بطء الإجراءات الإدارية وبيروقراطيتها وطريقة عمل اللجنة الإدارية المحلية للإشراف على تجديد اللوائح الانتخابية التي قد تؤدي إلى حرمانهم من حقهم المشروع في التسجيل في اللوائح الانتخابية الجديدة، وبالتالي مشاركتهم في الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المقبلة.

وقالت سميرة أزيفي، قاطنة متضررة، إن الأمر يتعلق بسكان حوالي 16 حيا صفيحيا يتحدرون من 1116 براكة بكاريانات مثل القامرة وصحراوة وكاريان كازا والنخيلة والحدائق والعربي الفاضلي ومزاب استفادوا، قبل سنة ونصف سنة، من شقق في المشروع السكني التابع لجمعية الضحى، قبل أن يجدوا أنفسهم أمام وابل من المشاكل الاجتماعية والإدارية، تبدأ من ارتفاع الفوائد على قروض السكن، ولا تنتهي بمحاولات حرمانهم من التسجيل في اللوائح الانتخابية.

ونظم السكان المتضررون، صباح أول أمس (الاثنين)، وقفة احتجاجية أمام مقر مقاطعة عين السبع رفعوا خلالها شعارات تطالب بحقهم المشروع في المشاركة الانتخابية، ورد الاعتبار إلى مواطنتهم المهددة بمثل هذه القرارات التي يشتم منها، حسبهم، رائحة تفصيل اللوائح الانتخابية على مزاج بعض المرشحين للانتخابات التشريعية المقبلة، متهمين بعض رجال السلطة المحلية ورئيس مقاطعة عين السبع بالوقوف وراء العملية.

وقالت محتجة إن سيارات الإسعاف تدخلت لنقل مصابين ومغمى عليهم من المرضى والعجزة سقطوا أمام مقر عمالة عين السبع الحي المحمدي، حيث نقل المتضررون وقفتهم الاحتجاجية في اليوم نفسه، مؤكدة أن السلطات المحلية تعاملت بجفاء مع مطلب أساسي يتعلق بتفعيل مقتضيات الدستور الجديد التي تبدأ بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة الجميع دون فرامل، أو حرمان مسبق في عملية التسجيل.

من جهته، نفى عضو باللجنة الإدارية للإشراف على تجديد اللوائح الانتخابية خرق أي بند من بنود القانون المنظم للعملية، إذ تخضع اللوائح إلى عملية فحص معمقة، تحت إشراف قاض، تحدد على ضوئها هوية المسجلين فيها على أساس البطاقة الوطنية للتعريف، كما ستشرف على عملية المعالجة المعلوماتية لجنة وطنية تقنية يرأسها رئيس غرفة بالمجلس الأعلى وتضم ممثلين للأحزاب السياسية، و«بالتالي لا مجال للتلاعب في هذا الموضوع كما يدعي البعض».

وقال المصدر نفسه إن اللجنة الإدارية المحلية عمدت إلى فتح مكتبين، أحدهما بالمقاطعة 50 والثاني بالمقاطعة 48 يشرف المسؤولون عنهما على استقبال طلبات التسجيل وفق المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، خصوصا بالنسبة إلى السكان الذين انتقلوا إلى محلات سكن في المقاطعات الإدارية نفسها، كما هو الحال بالنسبة إلى قاطني إقامات الوفاق والأمان.

وأكد المصدر نفسه أن ملفات التسجيل التي تعترضنا فيها مشاكل تحال مباشرة على أنظار اللجنة برئاسة القاضي، إذ يتم البت في الموضوع في أجل لا يتعدى 48 ساعة من تاريخ وضع الملف».

أما بالنسبة إلى السكان الذين حلوا بمقاطعة عين السبع قادمين من مناطق أخرى، فيتم تسليمهم مطبوعين: أحدهما يحمل طلب التشطيب والثاني طلب التقييد، ثم يحال ملفهم على اللجنة الوطنية التقنية التي يرأسها رئيس غرفة بالمجلس الأعلى بوزارة الداخلية لتتم عملية التشطيب عن طريق المعالجة الإلكترونية، وأكد المصدر نفسه أن الإدلاء بالبطاقة الوطنية وشهادة الإقامة الفعلية المسلمة من طرف المقدم إجراء ضروري لتسهيل عملية التسجيل بأقل ما يمكن من الأخطاء والتكرارات.

من جانب آخر، اتهم مستشارون رؤساء مكاتب التسجيل في المقاطعات أو مكاتب القرب بطرد، أو التضييق على موظفين محسوبين على مرشحين معينين لإبعادهم من تسجيل ملاحظاتهم ومراقبة تطبيق القانون فيما يتعلق بالتقييدات الجديدة، أو المشطب عليها.

يوسف الساكت

Revue

الصباح
يومية مغربية شاملة

الأغلبية تقترح فصل الشباب عن لائحة النساء

الأنصاري التمس تأجيل البت داخل لجنة العدل والتشريع لمناقشة كل التعديلات

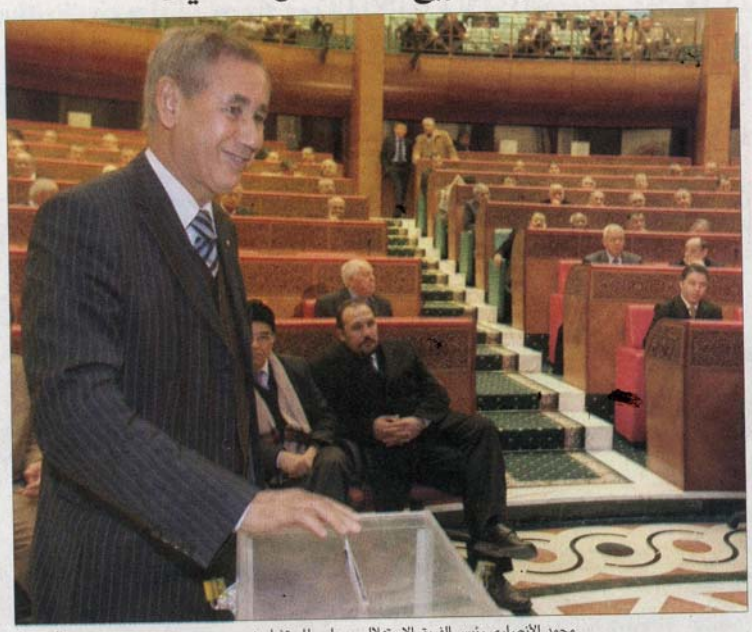

محمد الأنصاري رئيس الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين (أرشيف)

بات مؤكدا أن فرق الأغلبية بمجلس المستشارين توافقت فيما بينها، في آخر لحظة من أجل تقديم مقترح تعديل طارئ يقضي بفصل الشباب عن اللائحة الوطنية، وتخصيص الأخيرة للنساء فقط.

ورجحت مصادر "الصباح"، أن يكون هذا التوافق سببا في تأجيل عقد اجتماع لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين، مساء أول أمس (الاثنين)، علما أنه تم تبرير هذا التأجيل بضرورة توفير المناخ، وفسح المجال لمناقشة كل التعديلات المتوصل بها من مختلف الفرق، بما فيها تعديل الفريق الفيدرالي، الذي توصلت به اللجنة قبيل انعقاد اللجنة.

وكان محمد الأنصاري، رئيس الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين، التمس في كلمة أمام أعضاء لجنة العدل والتشريع، تأجيل البت النهائي في التعديلات، مستحضرا تلك التي تقدم بها للتو الفريق الفيدرالي، إلا أن مصادر عليمة ربطت هذا التأجيل بالاتفاق الذي تم بين أعضاء الحكومة، خلال عقد المجلس الحكومي، والذي تمت خلاله المصادقة على مشروعي قانونين تنظيمين لمجلسي النواب والمستشارين.

وعلقت مصادر "الصباح"، بالقول إن الحكومة ربما أرادت أن تستدرك أمر اللائحة الوطنية، الذي أثار غضب الأوساط النسائية، واستغلت فرصة عرض مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على أنظار مجلس المستشارين لإدخال التعديلات اللازمة عليه من أجل تمرير فصل الشباب عن اللائحة الوطنية.

وسيضطر رؤساء فرق الأغلبية بمجلس المستشارين، استجابة لطلب الحكومة إلى تقديم مقترح مشترك يقضي باعتماد لائحة وطنية خاصة بالنساء، كما تم في المحطات الانتخابية منذ عام 2002، وتخصيص الشباب بلائحة مستقلة.

وفي هذا السياق، أوضحت مصادر "الصباح" أن المقترح المشترك لرؤساء فرق الأغلبية سيحتاج إلى تعميق النقاش بشأن الصيغة الجديدة، تفاديا لأي طعن مستقبلي أمام المجلس الدستوري.

وعلمت "الصباح" أن مجموعة من الجمعيات النسائية التي تدافع عن إقرار مبدأ المناصفة، مازالت تنتظر جواب المجلس الدستوري بشأن الاستشارة التي طالبت بها بخصوص الصيغة التي تضمنها مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب المتعلقة باللائحة الوطنية.

نادية البوكيلي

Revue de Presse du Cons

التجديد

مع التجديد

التقطيع الانتخابي ومخاطر التحكم القبلي

يبدو أن التوجه لضرب ما حمله الدستور الجديد من إيجابيات أصبح شعارا المرحلة عند قطاع من النخبة المتنفذة، يهدد بدفع البلاد إلى انتخابات أسوء من انتخابات 2007 وما عكسته من أزمة ثقة عميقة في النظام المؤسساتي الانتخابي وتجلت بشكل صارخ في نسبة مشاركة لم تتجاوز 37 في المائة مع 19 في المائة من الأوراق الملغاة.

الشاهد هنا، ما جاء في مشروع التقطيع الانتخابي الذي قدم للأحزاب الأسبوع الماضي، وما حمله من معطيات فسر عملية الإفراغ المنهجي لما نص عليه الفصل 62 من الدستور حول اختصاص البرلمان بمبادئ التقطيع الانتخابي لكن اختزل ذلك في مجرد مبادئ عامة ليس لها أثر ملموس على حل أعطاب التقطيع الانتخابي القائم فضلا عن تكريسه كآلية للتحكم السلطوي في الانتخابات، وهو ما تشهد عليه حالات ملموسة عبرت عنها مذكرات حزبية نعرض لها في هذا العدد.

أولا– على مستوى عدد المقاعد لعدد السكان، حيث تم تكريس الفوراق في التمثيلية الديموغرافية بين المقاعد، ففي حالة طنجة تم تخصيص مقعد لأزيد من 195 ألف نسمة، وكذلك دائرة تنغير التي خصص لها مقعد لكل 142 ألف نسمة، وهذا التوجه لتضخيم عدد السكان لكل مقعد كان بارزا بوضوح في مدينة البيضاء وذلك في دوائر مثل ابن مسيك والبرنوصي وعين السبع– الحي المحمدي وعين الشق أو في إنزكان والصخيرات، وفي دوائر أخرى نجد الفرق صادما، ففي حالة دائرة بولمان نجد مقعدا لأقل من 50 ألف نسمة، وفي فكيك مقعدا ل43 ألف نسمة في حين أن تاوريرت القريبة منها خصص لها مقعد لأزيد من 100 ألف، ودائرة ورزازات مقعدا لحوالي 71 ألف نسمة، وبوجدور ب23 ألف نسمة، وهو ما يلاحظ كذلك على دائرتي النواصر وصفرو بدرجة أقل.

ثانيا: على مستوى عدد الدوائر، حيث تم ضرب مبدأ التجانس والانسجام الجغرافي في تحديد الدوائرعبر اللجوء إلى تشتيت أزيد من عشر دوائر في عدد من المدن الأساسية، وتقليص الدوائر رغم اندراجها في إطار إقليم أو عمالة موحدة، مثل حالات سلا، وفاس ومراكش وتاونات وأزيلال وبني ملال وآسفي وتارودانت ومكناس والقنيطرة، وهو أمر كشفت تجارب الانتخابات السابقة عن دوره في إضعاف فعالية نظام الاقتراع باللائحة وتحويله إلى ما يشبه الفردي، والأخطر هو تشتيت أصوات الناخبين على المستوى الحضري المرتبط بمركز المدينة وإضعافها بهوامش قروية، والذي مثلت مدينة مراكش النموذج الفج له.

ثالثا: على مستوى تقليص عدد المقاعد في حالة تجميع الداوئر مثل نموذجي خريبكةوسطات.

رابعا: بروز التفاوت المجالي، حيث إن برلمانيا في دائرة الرحامنة يغطي 1962 كلم مربع وفي خريبكة سيغطي 708 كلم مربع، في المقابل نجد 6500 كلم مربع بالنسبة لبرلماني في تنغير.

ما سبق مجرد مؤشرات تكشف عن حجم التدافع القائم حول الشروط القانونية لضمان نزاهة ومصداقية الانتخابات القادمة، وطبيعة الآليات الموظفة في ضرب ذلك، وتفرض على الفاعلين السياسيين تحمل المسؤولية لوقف هذا النزيف الديموقراطي.

مصطفى الخلفي

Revue de Pr... oits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

ضرورة تفعيل قانون منع الترحال للرقي بالعمل السياسي

دعا عدد من النواب، أول أمس، إلى تفعيل قانون منع الترحال، باعتباره ظاهرة غير مقبولة، تسيئ إلى العمل السياسي وتمس بمصداقيته. وشدد هؤلاء خلال اجتماع لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية بمجلس النواب خصص لمواصلة مناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، أن الترحال السياسي لا يزعزع ثقة المواطن في العمل الحزبي فحسب، وإنما يؤدي إلى نفور شريحة واسعة من المواطنين من الممارسة السياسية برمتها.

وتنص المادة 20 المتضمنة في مشروع القانون المعروض على مجلس النواب، على أنه «لايمكن لعضو في أحد مجلسي البرلمان أو في مجالس الجماعات الترابية أو في الغرف المهنية التخلي عن الانتماء للحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، تحت طائلة تجريده من عضويته في المجالس أو الغرف المذكورة».

وأجمع هؤلاء النواب، أغلبية ومعارضة، أنه لا يحق لمنتخب اختاره المواطن أن يغير انتماءه السياسي خلال الولاية التشريعية على اعتبار أن انتدابه باسم حزب معين تم بناء على تعاقد سياسي يقوم على أساس توجهات وبرنامج محددة، مضيفين أن الولاية التشريعية الحالية عانت بشكل كبير من هذه الظاهرة التي أساءت للبرلمان المغربي وخلقت نوعا من العبث والفساد السياسي.

وأضافوا أن هذه المادة تعتبر تنزيلا لمقتضيات الدستور الجديد الذي يمنع الترحال السياسي، كما أنها تستمد أهميتها انطلاقا من كون المملكة مقبلة على استحقاقات انتخابية هامة ومفصلية بالنسبة لمستقبل البلاد، واعتبارا للجهود المبذولة من أجل تخليق المشهد السياسي.

بالمقابل، اعتبر بعض النواب أن منع الترحال لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يحد من حرية المنتخب في العمل حسب قناعاته التي يجدها في حزب معين، مؤكدين على ضرورة أن يضمن القانون المؤطر للأحزاب للمنخرط الانتماء والعمل داخل الأحزاب السياسية في إطار من الحرية والديموقراطية، عوض التضييق عليه.

وحذروا في هذا السياق من مغبة أن تتعارض هذه المادة مع سابقتها (المادة 19) التي تكفل «الانخراط بكل حرية في أي حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية»، مشددين في هذا الخصوص، على ضرورة أن تعمل القوانين التنظيمية على تحديد وضبط مقتضيات هذه المادة ولاسيما في ما يتعلق بالإقالة والاستقالة والطرد من التنظيمات الحزبية.

وخلصوا إلى أنه ينبغي إعادة صياغة هذه المادة اخذا بعين الاعتبار ملاحظات النواب وذلك حتى لاتكون عاملا منفرا من الانخراط في الأحزاب وفي العمل السياسي، وأيضا بالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا التشريع لتنظيم الممارسة التشريعية مستقبلا.

من جهة اخرى، أبرز النواب أنه من الجيد أن يتوقف هذا القانون بتفصيل عند تنظيم الأحزاب السياسية وطرق تسييرها وأجهزتها، موضحين أن تحديد نسب تمثيلية النساء والشباب داخل أجهزة الأحزاب ومراقبة ماليتها، ومعايير الترشيح وكيفيات الانضمام إلى اتحادات الأحزاب والانسحاب منها كلها عوامل مهمة ستسهم في تخليق الحياة السياسية والرقي بها إلى مستوى التطورات التي تعرفها البلاد.

من جانبه، أبرز كاتب الدولة لدى وزير الداخلية السيد سعد حصار أهمية هذا المشروع الذي يروم تمكين الأحزاب من الاضطلاع بدورها الحقيقي في بناء الديموقراطية، مؤكدا على أهمية ملاحظات النواب وعلى استعداد الحكومة أخذها بعين الاعتبار لدى تقديمها لها في شكل تعديلات.

Revue de Presse du Conseil National des

العدالة والتنمية يطالب بلجنة لتقصي الحقائق في أحداث الداخلة

(محمد بلقاسم من الرباط (عدسة: أم ب بريس
2011-10-04 14:30

طالب فريق العدالة والتنمية بالبرلمان بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أحداث الداخلة الدامية، التي شهدتها المدينة نهاية الشهر المنصرم.

وأكد الفريق في طلبه الموجه إلى رئيس مجلس النواب، أن مدينة الداخلة التي شهدت أحداثا دامية خطيرة ومؤلمة، والتي خلفت سبعة قتلى والعشرات من الجرحى، وإتلاف العديد من الممتلكات العامة الخاصة.

وطالب الفريق بعقد لجنة لتقصي الحقائق بناءا على الفصل 67 من الدستور ولا سيما الفقرة الثانية منه، والقاضية بإمكانية تكوين لجان نيابية لتقصي الحقائق يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، وذلك يؤكد الطلب الموقع من طرف رئيس الفريق لحسن الداودي ليتمكن نواب الأمة من الإطلاع على وقائع هذه الأحداث وحيثياتها ونتائجها.

هذا وكانت مدينة الداخلة قد شهدت مواجهات دامية أدت إلى مقتل سبعة أفراد منذ مساء يوم الأحد 25 شتنبر الماضي ثلاثة منهم توفوا بعد أن تم دهسهم بسيارات رباعية الدفع.

أما الأربعة الآخرين ومنهم عنصرين من القوات العمومية فذهبوا ضحية أعمال عنف وإصابة حوالي 27 شخصا بجروح متفاوتة الخطورة، وإحراق وإتلاف بعض المنقولات. مباشرة بعد نهاية مباراة في كرة القدم بين مولودية الداخلة وشباب المحمدية.

كما حل بذات المدينة يوم الإثنين 26 شتنبر وزير الداخلية الطيب الشرقاوي رفقة وفد من الولاة إلى مدينة الداخلة والتقى بشيوخ وأعيان ومنتخبي جهة وادي الذهب الكويرة بهدف وضع حد لأعمال العنف بعد الأحداث التي عرفتها المدينة.

وقد ألقت مصالح الأمن بالداخلة القبض على خمسة فردا مشتبه في تورطهم في أحداث الشغب التي أعقبت المباراة حيث أفاد بلاغ لولاية وادي الذهب الكويرة أنه سيتم تقديم العناصر التي ألقي عليها القبض إلى العدالة. وذلك على إثر البحث الذي أمرت به النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالعيون بخصوص الأحداث ترتب عنها من ضحايا وتخريب لبعض الممتلكات الخاصة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE SOIR

« Homos et hétéros, tous égaux ! »

DROITS

L'association marocaine Kif Kif fait à nouveau parler d'elle. **Samir Bargachi,** coordinateur général de cette association de défense des droits des homosexuels, basée à Madrid, prépare la Journée nationale de l'homosexuel marocain. L'occasion de parler avec lui de tolérance, de droits de l'Homme et de discrimination.

© PHOTOS DR

PROPOS RECUEILLIS PAR :
SELMA T. BENNANI

Samir Bargachi a 24 ans à peine. Ce jeune homme qui n'a pas froid aux yeux, est également le fondateur du premier magazine homosexuel marocain, *Mithly*, en avril 2010. Pour rappel, l'article 489 du Code pénal marocain criminalise « *les actes licencieux ou contre nature avec un individu du même sexe* ». L'homosexualité est illégale au Maroc et peut être punie de six mois à trois ans d'emprisonnement et d'une amende de 120 à 1 200 dirhams.

L'association Kif Kif compte organiser une soirée de sensibilisation le 19 octobre. De quoi s'agit-il exactement?

C'est plus précisément la Journée nationale pour les homosexuels marocains qui sera célébrée le 19 octobre, et ce, pour la troisième année consécutive. Cette année, ce sera l'occasion de nous remémorer Laïla Amrouche, jeune lesbienne marocaine qui a mis fin à ses jours, du fait de la répression qu'elle subissait. Dans tout le pays, des membres de la communauté homosexuelle marocaine allumeront une bougie à 20 heures précises. Il s'agit d'une expression du cœur de l'ensemble des homosexuels marocains qui souffrent de discrimination. Nous souhaitons que toutes ces lumières éclairent symboliquement le chemin d'un pays où nous serions tous égaux et libres, indépendamment de notre orientation sexuelle !

Pourquoi avoir choisi de l'organiser à Sebta? Est-il difficile d'organiser ce genre de manifestation au Maroc?

La célébration de cette journée se fera bien dans l'ensemble du pays, même si la plénière se fera à Sebta.

Sachez que l'année dernière, nous avons célébré la journée nationale à Rabat ; et l'année précédente, à Marrakech. Donc Sebta a été choisie pour des raisons purement organisationnelles. L'année dernière, plusieurs défenseurs des droits des homosexuels basés à l'étranger nous avaient rejoints à la manifestation. Les intervenants avaient alors exprimé à cette occasion l'espoir que l'État marocain permette à l'Association de jouer son rôle sur le terrain. D'autant plus que nous représentons un segment non négligeable de citoyens marocains.

Vous recevez certainement plusieurs témoignages d'homosexuels marocains. Leur *credo* est-il toujours « Pour vivre heureux, vivons cachés », ou bien osent-ils dévoiler leur identité sexuelle même sous la menace de répressions?

On ne peut pas dire qu'il y ait un modèle général de *gays* et lesbiennes au Maroc. Chacun sa vie, chacun son histoire ! À titre d'exemple, nous ne pouvons pas comparer les homosexuels vivant dans une grande ville comme Casablanca, plutôt ouverte, à ceux vivant dans un petit village dans les montagnes de l'Atlas. Plusieurs éléments viennent menacer l'orientation homosexuelle du marocain, et qui sont liés à la croyance religieuse, au niveau de l'éducation, ou encore de l'environnement familial. Au Maroc, plusieurs homosexuels arrivent à vivre une vie normale, en particulier lorsqu'ils jouissent pleinement de l'appui et de compréhension de leur orientation sexuelle par leurs parents. Tout dépend d'ailleurs du niveau d'éducation de ces derniers.

Qu'en est-il des jeunes marocains homosexuels ? Assument-ils mieux leur orientation que leurs aînés ?

En général, on remarque que la jeune génération a commencé à ne plus avoir peur comme les générations précédentes. Par ailleurs, la question de l'identité sexuelle prend une importance de plus en plus notoire dans la vie des Marocains. Une autre avancée provient de la présence d'associations qui revendiquent les droits de la communauté homosexuelle au Maroc, ainsi que du fait que des personnalités marocaines revendiquent ouvertement leur homosexualité, comme l'écrivain Abdellah Taïa. Ceci permet à la communauté d'avoir une image positive, un modèle, ce qu'elle n'avait pas dans le passé.

Pensez-vous que la situation de la communauté homosexuelle changera un jour au Maroc ?

La criminalisation s'atténuera si la société se transforme. Le changement passe nécessairement par la transformation sociale. En effet, un pays qui considère que l'homosexualité est une maladie ne pourra accepter l'idée de la mise au rebut de la criminalisation, même s'il y a une volonté politique derrière. Donc, la seule façon de changer les mentalités consiste à sensibiliser, à éduquer, et à rappeler ce qu'est un homosexuel. ◆

« Nous ne pouvons pas comparer les homosexuels vivant dans une grande ville comme Casablanca à ceux vivant dans un petit village dans les montagnes de l'Atlas ».

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الرئاسة.. وحقوق الإنسان

● تعقيبا على مقال سليمان جودة «بيضة الديك في سباق الرئاسة المصرية»، المنشور بتاريخ 3 أكتوبر (تشرين الأول) الحالي، أقول: ثقافة البرامج الانتخابية ذات الأهداف المحددة بالتاريخ وأيضا بالنسب المئوية لم تكن معلومة أو معروفة في مجتمعاتنا العربية التي غاصت في عدم احترام حقوق الإنسان والجهل والأمية، والتي تصل فيها إلى 40% أو أكثر، والسلطة المطلقة والفساد المطلق ورجل السلطة المطلق وأيضا اختلاف الديانة والملة والمذهب لزمن ليس ببعيد إنما هو قريب جدا لم يتعدَّ للآن في مصر وليبيا واليمن شهورا قليلة. وما زالت هذه الثقافات ممتدة في سوريا وبلاد أخرى، والمرشحون لرئاسة مصر حاليا ليس لديهم المواصفات الكاملة التي يريدها المواطن المصري، إنما لديهم أدنى المواصفات التي منها الوطنية المصرية والنزاهة والشرف ويتبقى لهم ثقافة البرامج واحترام حقوق الإنسان المصري الذي يريد في الأول والأخير قادة ومسؤولين يكونون قدوة في الأمانة والنزاهة والشرف في زمن عزت فيه هذه الصفات.

محمد شاكر محمد صالح - السعودية
msaleh@epcco.co.sa

Revue de Presse du Conseil National des dr... me

Le Monde.fr

La Cour pénale internationale va enquêter sur les crimes commis par les camps Gbagbo et Ouattara en Côte d'Ivoire

Plus de 3 000 personnes ont été tuées lors des violences après la présidentielle de novembre 2010

La Haye
Correspondance

Les juges de la Cour pénale internationale (CPI) ont autorisé, lundi 3 octobre, le procureur à conduire une enquête sur les crimes commis en Côte d'Ivoire depuis le 28 novembre 2010, date du second tour de l'élection présidentielle qui a opposé Alassane Ouattara au président sortant, Laurent Gbagbo.

Les violences entre les forces loyales à Laurent Gbagbo, qui refusait de quitter le pouvoir, et les partisans d'Alassane Ouattara, reconnu vainqueur par la communauté internationale, avaient entraîné la mort de plus de 3 000 personnes selon l'ONU. A Abidjan, le ministre de la justice, Jeannot Ahoussou Kouadio, a salué la décision de la Cour et affirmé que *« les enquêteurs auront le soutien ferme du gouvernement »*.

Dans le camp Gbagbo, le président du Front populaire ivoirien (FPI), Sylvain Miaka Ouretto, a espéré que *« la CPI fera son travail de manière indépendante et transparente »*. Critiqué pour n'avoir, depuis huit ans, poursuivi que des responsables africains, Luis Moreno Ocampo avait longtemps hésité avant de demander aux juges, en juin, le feu vert pour conduire une telle enquête.

Après un examen préliminaire – basé notamment sur des rapports d'ONG et *« une pleine coopération de la France »*, selon une source proche du bureau du procureur –, Luis Moreno Ocampo estimait que des crimes contre l'humanité ont été commis par le camp Gbagbo, notamment par les Jeunes patriotes.

Crimes contre l'humanité

Du côté des forces de M. Ouattara, le procureur affirmait que les Forces nouvelles (aujourd'hui Forces républicaines de Côte d'Ivoire) pourraient être poursuivies pour crimes de guerre. Les cibles du procureur sont à ce jour confidentielles, mais Luis Moreno Ocampo a déjà assuré qu'il visait les plus *« hauts responsables »* des crimes. L'ex-président Laurent Gbagbo pourrait faire partie de ces cibles.

A plusieurs reprises, son successeur, Alassane Ouattara, a confirmé son intention de le livrer à la CPI. Arrêté le 11 avril par les forces de M. Ouattara, soutenues par les forces françaises, M. Gbagbo est, depuis, incarcéré à Korhogo dans un lieu tenu secret, au nord du pays.

Au cours des dernières semaines, une partie de la presse ivoirienne rappelait que les partisans du président déchu conditionnaient la *« réconciliation »* prônée par l'actuel chef de l'Etat à la libération de Laurent Gbagbo. Lors d'une visite à Bouaké, samedi 1er octobre, le premier ministre, Guillaume Soro, secrétaire exécutif des Forces nouvelles à l'époque des crimes, répondait fermement en déclarant que *« ceux qui doivent répondre devant la justice répondront devant la justice »*.

Le chef des Jeunes patriotes, Charles Blé Goudé, aujourd'hui en exil, pourrait aussi faire partie des cibles du procureur. En décembre 2010, Luis Moreno Ocampo l'avait menacé de poursuites, notamment si les Jeunes patriotes attaquaient des contingents de la force des Nations unies en Côte d'Ivoire.

Dans leur décision rendue lundi, les juges demandent aussi au procureur d'enquêter sur tout crime commis à l'avenir. Une façon de prévenir d'éventuelles violences à l'approche des élections législatives du 11 décembre. ■

STÉPHANIE MAUPAS

Les proches de M. Gbagbo contestent l'impartialité de la CPI

Le porte-parole du président ivoirien déchu Laurent Gbagbo a exprimé, lundi 3 octobre, sa *« suspicion »* envers la Cour pénale internationale (CPI), la jugeant sous influence du chef d'Etat Alassane Ouattara et de la France. *« L'alignement de la Cour sur la volonté d'une seule partie au conflit jette une suspicion sur sa décision »*, affirme, dans un communiqué, Justin Koné Katinan, ex-ministre du budget actuellement en exil au Ghana. Les proches de M. Gbagbo ont demandé aux Nations unies la création d'une commission d'enquête internationale sur les événements survenus en Côte d'Ivoire depuis septembre 2002, début d'une rébellion armée soutenant M. Ouattara contre M. Gbagbo. – *(AFP.)*

Revue de Presse

LaKome.com

دعوات عبر الإنترنت لتظاهرات عالمية تطالب بديمقراطية حقيقية

الأربعاء, 05 تشرين1/أكتوبر 2011 00:13
يو بي آي

انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي دعوات لتظاهرات في جميع أنحاء العالم في 15 أكتوبر الجاري، من أجل المطالبة بالحقوق وفرض ديمقراطية حقيقية. وأنشأ ناشطون مجهولون صفحة على موقع "فيسبوك" بعنوان "موحدون من أجل التغيير العالمي: 15 أكتوبر" وأخرى على "تويتر" ووجهوا دعوة إلى شعوب العالم لكي يتحدوا يوم 15 أكتوبر.

ونشر الناشطون على هذه المواقع بياناً بعنوان "يوم 15 أكتوبر.. موحدون من أجل تغيير عالمي"، قالوا فيه "يوم 15 أكتوبر ستنظم مسيرات كبرى في الشوارع والساحات من أميركا إلى آسيا، ومن إفريقيا إلى أوروبا، وذلك من أجل المطالبة بالحقوق وفرض ديمقراطية حقيقية محضة".

، مشيراً إلى أن "الأنظمة السلطوية تخدم "وأضاف البيان "آن الأوان أن نجمع قوانا ونتحد باحتجاجات عالمية وسلمية مصالح بعضها البعض وتدعمها من دون الاكتراث إلى إرادة الغالبية والثمن الإنساني والبيئة، الذي علينا جميعاً دفعه؛ هذا الوضع الذي لا يحتمل يجب أن ينتهي".

وقد انتشرت الدعوات في العديد من المدن الأميركية ودول أميركا اللاتينية ودول أوروبية وكندا وهونغ كونغ والهند وماليزيا وتايوان وإسرائيل.

ومن الدول العربية بادر ناشطون مستقلون في تونس، وما يعرف بـ "الجبهة الشعبية لتحرير تونس" إلى الدعوة للتظاهر في هذا اليوم في شارع حبيب بورقيبة بالعاصمة تونس.

ولم تتضح الجهة التي تقف وراء هذه الدعوات ولا البلد الأساسي الذي انطلقت منه الفكرة، ولكن لا يعتقد أن أحزاباً دعت إليها بل ناشطون وشباب مستقلون.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme